

دكتورة

صريم أحمد الداغستاني

أستاذ الفقه المساعد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

مصارف الزكاة

فهر

الشريعة الإسلامية

١٤١٢ - ١٩٩٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالَ عزَّ وَجَلَّ «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ
وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ
وَالْغَارِمِينَ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ، فَرِيقَةٌ مِّنْ
اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ».

صدق الله العظيم

سورة التوبة : ٦٠

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والعاقة للمتقين والصلة والسلام على أشرف المرسلين خاتم الانبياء وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اتبع هداهم إلى يوم الدين.

وبعد :

فإن الزكاة هي الركن المالي الاجتماعي من أركان الإسلام الخمسة وقد جاء أمر الزكاة في القرآن مجملًا كالصلة، فلم تبين آيات الكتاب الأموال التي تجب فيها الزكوة، ولا مقدار الواجب منها، ولا شروطها من مثل حولان العول وملك النصاب.

وجاءت السنة فيبنت المجمل من الزكوة كما بينته في الصلاة، ونقل ذلك الإثبات الثقة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جيلاً بعد جيل، وقد قال عز وجل «وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا». وإذا كان أمر الزكاه قد جاء في القرآن الكريم مجتملاً كما عرفنا، فإنه قد عنى بصفة خاصة، بيان الجهات التي تصرف لها وفيها الزكوة، ولم يدعها لحاكم يقسمها، وفق رأي له قاصر، أو هو متسلط، كما لم يدعها لمطامع الطامعين الذين لا يتورعون أن تمتد أيديهم إلى ماليس لهم والذين يزاحمون بمناكبهم المستحقين من أهل الفاقة وال الحاجة الحقيقيين كما حدث هذا في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فنزلت الآيات في مصارف الزكوة بقوله عز وجل «إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين، وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله علیم حکيم» .

وبهذا عرف كل ذي حق حقه، وعرف أين تصرف هذه الأموال بعد تحصيلها فهنا قد يميل الميزان، وتلعب الأهواء ويأخذ المال من

لا يستحقه، ويحرم منه من يستحقه فلا عجب بعد ذلك أن يهتم القرآن بهذا الأمر ولا يدعه مجملًا، وقد وجه سبحانه وتعالى عنانته الأولى إلى تلك الفئات المحتاجة، وجعل لهم النصيب الأوفر في أموال الزكاة خاصة، وفي موارد الدولة عامة، وكان هذا الاتجاه الاجتماعي الرشيد سبقاً بعيداً في عالم الأموال والضرائب والإنفاق الحكومي، لم تعرفه الإنسانية إلا بعد قرون طويلة، وعلى ضوء ما ذكره القرآن الكريم عن مستحقى الزكاة وما بينه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين كتبت بحثي هذا عن «مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية» فأتمنى من العلي القدير أن أكون قد وفقت في تقديم بحث متواضع يخدم الطامعين في معرفة أين تصرف زكاتهم وأموالهم ومن هم مستحقوهم الأولى فال الأولى ولعله يحوز القبول وما التوفيق إلا من عند الله العليم الحكيم.

القاهرة في يناير ١٩٩٢ م

د. صريم احمد الداغستانى

تمهيد

لقد عرف الإنسان الفقر والحرمان من أزمنة بعيدة، فكل الحضارات السابقة للأديان السماوية اصابها الغنى وكذلك الفقر المدقع، ولم يكن موقف الإنسان الغنى هو موقف المشرف العدل. لأن فيه الفقر، وعانت القرون المديدة من هذه المواقف إلى أن جاءت الأديان السماوية ومدت يد العون للفقراء والضعفاء وكانت دعوتها إلى البر والخير أجهر صوتاً، وأعمق أثراً، من كل ديانة وضيعة أو شريعة أرضية، ونجد أن دعوة الأنبياء في التاريخ البشري لم تخل من هنا الجانب الإنساني الذي سماه القرآن الكريم «الزكاة».

وإذا رجعنا إلى القرآن الكريم نجده يتحدث عن إبراهيم واسحاق ويعقوب، فيقول «وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا، وأوحينا إليهم فعل الخيرات، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وكانوا لنا عابدين» الأنبياء : ٧٣ .

ويتحدث عن اسماعيل فيقول «وادرك في الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبياً، وكان يأمر أهله بالصلاحة والزكاة وكان عند ربه مرضياً» مريم : ٥٤ .

ويتحدث عن ميثاقه لنبي إسرائيل فيقول «وإذ أخذنا ميثاق نبي إسرائيل لا تبعدون إلا الله، وبالوالدين أحساناً... وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة» البقرة : ٨٣ .

وقال على لسان المسيح في المهد «أوصانى بالصلاحة والزكاة مادمت حياً» مريم : ٣١ .

وقال سبحانه وتعالى في أهل الكتاب عامة «وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة» البينة : ٥ .

وإذا نظرنا إلى اسفار التوارة والانجيل (العهد القديم، والعهد الجديد) التي بين أيدينا الآن. نجد أنها تشمل على كثير من الوصايا والتوجيهات الخاصة بالاعطف على الفقراء والمساكين، والبر بالأرامل واليتامى والضعفاء ففى التواره نقرأ في الأصحاح ٢١ من سفر الأمثال ما نصه : «من يسد أذنيه عن صراغ المسكين فهو أيضا يصرخ ولا يستجاب له، الهدية في الخفاء تطفى الغضب».

وفي الفقرة ٢٧ من سفر الأمثال : «من يعطى الفقير لا يحتاج، ومن يحجب عنه عينيه عليه لعنة كثيرة».

وفي الأصحاح ١٤ من سفر التثنية : «تعشيراً عشر كل محصول زرعك الذي يخرج من الحقل سنة بسنة، في آخر ثلاثة سنين تخرج كل عشر محصلوك في تلك السنة، وتوضع في أبوابك، فيأتي اللادى، لأنه ليس له قسم ولا تنصيب معك، والغريب واليتيم والأرملة الذين في أبوابك، ويأكلون ويسبعون لكى يباركك رب إلهك في كل عمل يدك الذي تعمل».

وهكذا نجد أن الكتب السماوية التي سبقت القرآن الكريم قد اعتنى بالصدقة وأوصت على الفقراء والمساكين من قبل الاغنياء إلا أنها توصية غير موثقه كما جاءت في الإسلام وركزت التركيز السديد وجعلت عدم اطعام المساكين من أهل الجحيم كما جاء في سورة المدثر قوله تعالى «كل نفس بما كسبت رهينة، إلا أصحاب اليمين، في جنات يتساءلون، عن المجرمين، مسلككم في سقر؟ قالوا: لم نك من المصلين، ولم نك نطعم المسكين» حتى أن الإسلام حث ورغب على اطعام المساكين حيث يقول المولى عز وجل في سورة الحاقة «انه كان لا يؤمن بالله العظيم، ولا يحضر عن طعام المسكين». وفي سورة (الذاريات) ذكر الله عز وجل المتقين الذين

استحقوا عنده الجنات والنعيم، فكان من أبرز أوصافهم «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم»، والسائل هو الذي يبتدئ بالسؤال وله حق، والمحروم من لامال له ولا كسب ولا حرفة يتقوت منها.

وفي حق الزرع عند الحصاد قال سبحانه وتعالى في سورة الأنعام «وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات، والنخل والزرع مختلفاً أكله، والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه، كلوا من ثمره إذا أثمر وأتوا حقه يوم حصاده». فنبه سبحانه وتعالى عباده بهذه الآية الكريمة على أن فيما تخرج الأرض من زرع وثمر حقاً لازماً، يجب إيتاؤه يوم الحصاد.

وكذلك نجد أن هناك آيات في القرآن الكريم أثبتت على فاعل الزكاة مثل قوله سبحانه وتعالى «وما أتيتم من زكاة ت يريدون وجه الله فأولئك هم المضغعون» الروم ٢٩ . وفي مطلع سورة لقمان قال: «هذا ورحمة للمحسنين، الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة...» وفي سورة الشمس قوله سبحانه وتعالى «قد أفلح من زكاها».

ومن المعروف أن الزكاة قد فرضت في المدينة سنة اثنين من الهجرة، وإذا كان هناك آيات مكية فقد قال بعض العلماء أن الزكاة التي ذكرتها الآيات المكية: زكاه مطلقة من القيود والحدود. وقد حددها صلى الله عليه وسلم بمقادير معينة على أموال القادرين من المسلمين وقد كانت متنوعة .

جاءت السنة بعد ذلك تؤكد وتبيّن ما أجمله القرآن من الأموال التي تجب فيها الزكاة، ونصاب كل منها، ومقدار الواجب فيها، وفصلت القول في الأشخاص والجهات التي تصرف لها وفيها الزكاة.

وقد أنذر الرسول صلى الله عليه وسلم ما نهى الزكاة بالعذاب الغليظ في الآخرة، وذلك ليحرك النفوس الشحيحة إلى البذل

والعطاء ويسوّقها إلى أداء الواجب طوعاً، وإن أخذت بيد السلطان كرهاً.

وقد هددت السنة النبوية لمن يمنع الزكاة بالعقوبة من المولى سبحانه وتعالى بقوله صلى الله عليه وسلم : «ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين» والسنين : جمع سنة، وهي المجائعة والقطط.

وقتال الممتنعين من أداء الزكاة واجب الراعي كما فعل أبو بكر الصديق مع مانع الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكوة، فإن فعلوا ذلك عصموها من دماءهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» فهذا الحديث الذي رواه الشیخان فيه دلالة صريحة على أن مانع الزكوة يقاتل حتى يعطيها.

ويجب أن نعلم بعد ذلك أن الزكاة مما علم من الدين بالضرورة، وأنها أحد أركان الإسلام، وأن فرضيتها ثبتت بالأيات القرآنية الصريحة المتكررة، وبالسنة النبوية المتواترة، وباجماع الأمة كلها خلفاً عن سلف، وجيلاً إثر جيل.

الفصل الأول

- معنى الزكاة
- حكم الزكاة
- حكمة تشريع الزكاة
- شروط وجوب الزكاة
- الأموال التي يجب فيها الزكوة

معنى الزكاة

معنى الزكاة لغة :

فهي في اللغة مشتركة بين الطهارة والنماء والبركة والمدح. قال سبحانه وتعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزيّنهم بها»^(١). وقال عز وجل «وما آتيت من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيت من زكوة تربدون وجه الله فاولنك هم المضعفون»^(٢) وهكذا معناها في النماء والبركة. وفي معرض المدح قال سبحانه وتعالى «فلا تزكوا أنفسكم»^(٣) أي فلا تمدحوها على سبيل الفخر والاعجاب.

والزكاة أيضا الصلاح وأصلها من زيادة الخير. يقال: رجل زكي. أي زائد الخير^(٤).

والزكاة في الشرع :

عرفها الزيلعي من الحنفية^(٥) : هو تملك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولا بشرط قطع المنفعة عن الملك من كل وجه لله تعالى.

(١) التوبه : ١٠٣ .

(٢) الروم : ٢٩ .

(٣) النجم : ٣٢ .

(٤) انظر لسان العرب فصل الزاي حرف الاف.

(٥) الزيلعي ٢٥١١. هو عثمان بن على بن محجن بن ونس أبو عمرو الملقب فخر الدين الإمام العلامة أبو محمد الزيلعي قدم القاهرة سنة ٧٠٥ فاضلا ورأس بها ودرس وأفتى وصنف وأنتفع الناس به ونشر الفقه، مات في رمضان سنة ٧٤٢. (الجوامر المضينة في طبقات الحنفية ٢٤٥/١).

ونعرفها المالكية بأنها^(١) : جزء من المال شرط وجوبه
لمستحقة بلوغ المال نصاباً.

ومن الشافعية عرفها البيجورى^(٢) بأنها : اسم لمال مخصوص
يؤخذ من مال مخصوص على وجه مخصوص يصرف لطائفة
مخصوصة.

وعرفها ابن قدامة^(٣) : بأنها حق يحب في المال.

دكن الزكاة :

الزكاة فرض كالصلاحة. وهذا اجماع متيقن وهي الروكن^(٤) الثالث
من أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلوة.

دليل فرضيتها :

من القرآن الكريم : قوله تعالى «وأقيموا الصلاة وآتوا
الزكوة»^(٥). ومن السنة المطهرة: عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا إلى اليمن. قال :

(١) الفواكه الдовانى ٢٧٨/١ ، ط الحلبي .

(٢) حاشية البيجورى ٢٧١/١ . هو محمد بن إبراهيم بن أحمد
البيجورى شمس الدين المصرى الشافعى المتوفى سنة ٩٨٦ هـ . له مناسك الحجج
(هدية العارفين ٢٠٢/٦) .

(٣) المغني ٥٧٢/٢ .

(٤) الروكن : هو ما توقف الشيء على وجوده وكان جزءاً من حقيقته،
كتراوة القرآن في الصلاة، فإنها ركن لا لتوقف وجودها في نظر الشارع على
تحققها، وهي جزء من حقيقة الصلاة وكالايجاب والقبول في عقد الزواج
(أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ٢٥٣) .

(٥) البقرة : ٤٣ .

إنك تأتى قوما من أهل الكتاب. فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله. فإنهم اطاعوك لذلك. فأعلمهم أن الله افترض خمس صلوات في كل يوم وليلة. فإنهم اطاعوك لذلك. فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراهم»^(١) متفق عليه.

فأريخ مشروعيتها :

ذهب جمهور العلماء إلى أن الزكاة شرعت في السنة الثانية من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة.

(١) صحيح البخاري ١٢٠/٢ ، ط. الشعب .

حكمة تشريع الزكاة

ليس هدف الاسلام من الزكاة جمع المال، وإنما الهدف من الزكاة التظير إلى الأغنياء الذين تؤخذ منهم الزكوة وذلك لكي تطهر أموالهم من ناحية وتنميها من ناحية أخرى، ولقد عبر القرآن الكريم عن هذا الهدف بكلمتين تتضمنان أسرار الزكوة وأهدافها وذلك بقوله سبحانه وتعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها»^(١) وهم تشملان كل تطهير وتزكية، سواء من الناحية المادية لمال الغني وثروته أم من الناحية المعنوية لروحه ونفسه، فالزكوة التي تؤدي امتحانا لأمر المولى عز وجل، إنما هي تطهير من أرجاس الذنوب بعامة ومن رجس الشح بخاصة، فالإنسان المؤمن يجب أن يستعلى على نوازع الانانية في نفسه وأن ينتصر على نزعة الشح بما فرضه الله عز وجل، لأن الإنسان بطبيعته كما يقول سبحانه «وكان الإنسان قتورا»^(٢) فلا بد من دفع هذه النزعة ببواطن الإيمان، فالزكوة بهذا المعنى تطهر صاحبها من حيث البخل وذل التعلق بالمال والخضوع له، ومن تعasse العبودية للدينار والدرهم، فإن الله سبحانه وتعالى يحرص على أن يكون المسلم عبداً لله وحده متحرراً من الخضوع لأى شيء سواه، سيداً لكل مافي هذا الكون من عناصر وأشياء والزكوة أيضاً فيها التدريب على خلق البذل والاعطاء، فالMuslim الذي يتبعون البذل والإنفاق وآخرة زكوة زرعه كلما حصد، وزكوة دخله كلما ورد، وزكوة ما شنته ونقوده كلما حال عليها الحول، ويخرج زكوة فطره كل عيد من أعياد الفطر، هنا المسلم يصبح الاعطاء والإنفاق صفة أصيلة من صفاته، وخلقها عريقة من أخلاقه، ومن ثم كان هذا الخلق من أوصاف المؤمنين المتقيين في نظر القرآن، وأقترب

(١) التوبية : ١٠٣ .

(٢) الاسراء : ١٠٠ .

هذا المسلم من أفق الكلمات الربانية، فإن من صفات الحق تبارك وتعالى أفاضة الخير والرحمة والجود والاحسان دون نفع يعود عليه تعالى. والسعى في تحصيل هذه الصفات بقدر الطاقة البشرية تخلق بأخلاق الله، وذلك منتهى كمالات الإنسان.

والزكاة توقفت في نفس معطيها معنى الشكر لله تعالى والاعتراف بفضله عليه واحسانه إليه، وهي فيها التنبيه للقلب على واجبه نحو ربه ونحو الآخرة وعلاجه له من الاستغراق في حب الدنيا، وحب المال، فالإنسان الذي يسدى الخير ويصنع المعروف ويبدل من ذات نفسه ويده لينهض باخوانه في الدين والأنسانية وليقوم بحق الله تعالى عليه، يشعر بإمداد في نفسه وانشراح واتساع في صدره، ويحس بما يحس به من انتصار في معركة، وهو فعلا قد انتصر على ضعفه وشيطان شحه، فهذا هو النمو النفسي والزكاة المعنوية، ولعل هذا مانفهمه من عبارة الآية (تطهرهم وتزكيهم بها) فعطاف التزكية على التطهير يفيد هذا المعنى.

والزكاة تربط بين الغنى ومجتمعه رباط متين سداه المحبة، فإن الناس إذا علموا في الإنسان رغبته في نفعهم، وسعيه في جلب الخير لهم، ودفع الضير عنهم، أحبوه بالطبع وأمدوه بكثرة الدعاء بالخير والبركات فصارت تلك الدعوات سببا لبقاء ذلك الإنسان في الخير والخصب.

وبذلك تكون الزكاة نماء للمال وبركة فيه وزيادة للخيرات في الدنيا والآخرة.

شروط وجوب الزكاة

الشروط : جمع شرط وموانفة : العلامة ومنه أشراط الساعة
أى علاماتها^(١) .

وشرعها : ما يتوقف الشيء على وجوده ولم يكن جزءا من
حقيقة^(٢) .

الشرط الأول : الاسلام عند جمهور الفقهاء^(٣)
ماعدا المالكية.^(٤) .

والدليل على ذلك من القرآن الكريم: قوله تعالى «خذ من أموالهم
صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها»^(٥) .

فالخطاب في الآية الكريمة موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم
والضمير في «من أموالهم وتطهيرهم وتزكيتهم» للمسلمين لأن الكافرين
ليسوا أهلا للتزكية ولا للتطهير بالصدقة والمحاجة إلى ذلك إنما هم
المسلمون لا الكافرون. فدل ذلك على أن الزكاة لاتجب على الكافر
ولا تؤخذ منه.

ومن السنة : كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه فيما كتب
لأنس بن مالك رضي الله تعالى عنه حين بعثه مصدقاً: هذه فريضة
الصدقة فرضها النبي صلى الله عليه وسلم على المسلمين، والتي أمر

(١) المصباح المنير ١٤١/١ .

(٢) أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ٢٥٣ .

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٤/٢، النبراوي على الخطيب ٢١٤/١، المغني ٦٢١/٢ .

(٤) انظر الفواكه الدوائية ٣٧٩/١ ط. الحلبي .

(٥) التوبة : ١٠٢ .

الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم فمن سألها من المسلمين على وجهها
فليعطيها^(١) .

وكتاب أبي بكر رضي الله تعالى عنه لأنس بن مالك رضي الله تعالى عن صريح في أن الزكاة المفروضة على المسلمين. والمراد بالصدقة في الحديث هي الزكاة، ومعنى فرضها، أي قدرها لأن وجوبيها ثابت بنص الكتاب كما يدل له قوله. «والتي أمر الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم أي أنه تعالى أمره بتقدير أنواعها وأجناسها والقدر المخرج منها».

وقالت المالكية^(٢) الإسلام شرط لصحة الزكاة لا لوجوبها، فتوجب على الكافر بمعنى أنه يعاقب على تركها عقابا زائدا على عقاب الكفر، لأنه مخاطب بفروع الشريعة وإن كانت لاتتصح منه إلا بالإسلام .

الشرط الثاني والثالث (العقل والبلوغ) : التكليف عند الحنفية^(٣) وقالوا لاتجب الزكاة على الإنسان إلا إذا وصل سن التكليف وذلك بالبلوغ عاقلا، فالبلوغ والعقل مناط التكليف وعلته فلا يكلف الله سبحانه وتعالى مجنونا أو صبيا بالزكاة أو بالصلة أو بالحج أو بغيرها من التكاليف الأخرى .

وقد خالف جمهور الفقهاء^(٤) الحنفية في هذين الشرطين وقالوا بوجوبها في مال الصبي والمجنون مستدلين على ذلك :

(١) أخرجه البخاري ١٤٦/٢ مل. الشعب .

(٢) الفواكه الديوانى ٢٧٩/١ .

(٣) بدانع الصنائع ٤/٢ .

(٤) انظر قليوبى وعميرة ٣٩/٢، المغني ٦٢٢/٢ .

أولاً : بما رواه الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقالوا : «ألا من ولى يتيمًا له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»^(١) .

ووجه الاستدلال من هذا الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من ولى اليتيم أن يتجر بماله تحصياد للربع، وحذره من تركه بغیر تجارة ولا ربحة فتأكله الصدقات ولا ريب أن الصدقات إنما تأكله باخراجها، وباخراجها لا يكون جائزًا إلا إذا كانت واجبة لأنها لا يجوز للولي أن يتبرع بمال الصغير .

وقد استدل الحنفية على قولهم بالأية الكريمة «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها»^(٢) .

ومن السنة : بقوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتمل، وعن المجنون حتى يعقل»^(٣) .

ففي الآية الكريمة أمر الله سبحانه وتعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بأخذ الصدقة من المؤمنين تطهيرًا وتزكية للمتصدق، والصبي والمجنون ليسا في حاجة إلى ذلك لأن التطهير إنما يكون من الذنوب ولا ذنب عليها لعدم تكليفها. فدللت الآية على اشتراط البلوغ والعقل لوجوب الزكاة .

كما أفاد ذلك حديث «رفع القلم» لأن رفع القلم لازم من لوازمه عدم توجيه الخطاب اليهما.

(١) سنن الترمذى ٧٦/٢ .

(٢) التوبة : ١٠٣ .

(٣) سنن أبي داود ١٩٧/٤ .

مناقشة الحنفية لأدلة الجمهور

وقد ناقش الحنفية أدلة الجمهور فقالوا عن الحديث أنه ضعيف جداً لا يقوى على إثبات مذهبكم.
وَهُوَ الْجَمِيعُ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ .

قول الحنفية في بيان استدلالاتهم بالأية : «إن الزكاة للتطهير من الذنوب وليس على الصبي والجنون ذنب، مردود، بأن التطهير ليس خاصاً بإزالة الذنوب» بل كما يكون ذلك يكون لتربيبة الخلق الكرييم وتنشئة النفوس على الفاضل ولو سلم أنه خاص بإزالة الذنوب، فالنص عليه نظروا لأنه الشأن في الزكاة. وهذا لا يستلزم أن الزكاة لاتجبر إلا حيث تكون الذنوب، وغاية الأمر أنه يقال، إن من حكمة مشروعيتها إزالة الذنوب، وهل إذا عدمت الذنوب ينتفي وجودها؟ لم يقل أحد أن انتفاء السبب يوجب انتفاء الحكم أن يكون الحكم ثابتاً لسبب آخر، وقد أجمع العلماء على أن للزكاة سبباً آخر غير التطهير، وهو سد خلة المحتاجين. كما دلت عليه آية «والذين في أموالهم حق معلوم للسؤال والمحروم»^(١) وآية «إنما الصدقات للفقراء والمساكين»^(٢) فلم يكن السبب هو التطهير خاصة ويقال لهم في حديث «رفع القلم» إن المراد رفع الإثم والمؤاخذة الأخروية، بدليل الأجماع على وجوب الحقوق المالية الأخرى في ماله.

فإن قيل : إن رفع الإثم يقتضي رفع الوجوب.
قلنا : نعم يقتضي رفع الوجوب على الصبي والجنون، ونحن نقول بالوجوب في ماله، ووليه هو المطالب بالأداء على قياس العشر والفطر وقيم المخلفات.

(١) المعارج ١٢٤ .

(٢) التوبية : ١٠٣ .

يتاتي التعليل من لا يملك، وكما لا تجب الزكاة على الرقيق لا تجب على المكاتب^(١).

الشرط الخامس : ملك النصاب بشرطه.

اتفقت كلمة الفقهاء^(٢) على شرطية ملك النصاب لوجوب الزكاة والادلة من السنة في هذا الشرط كثيرة منها:

قول الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن «إذا بلغ الورق^(٣) مائتي درهم فخذ منه خمسة دراهم»^(٤)

وقوله صلى الله عليه وسلم «وليس نى أقل من عشرين ديناراً صدقة، ونفي عشرين ديناراً نصف دينار»^(٥).

وقوله صلى الله عليه وسلم «ليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة»^(٦) فهذه الأحاديث وغيرها ناطقة بأن الزكاة لا تجب إلا إذا بلغ المال حدا معيناً ومقداراً خاصاً ففي الفضة مائتا درهم وفي الذهب عشرون ديناراً، وفي الأبل خمس غلاً تجب الزكاة في أقل من هذه المقادير التي قدرتها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدتها.

(١) المكاتب : وهو العبد الذي أخذ عليه سيده عقداً كتابياً يبلغ من المال لو أداه يكون حراً يداً ورقبة قبل الأداء يكون حراً يداً فقط لأن حريته رهينة بأداء بدل الكتابة المتفق عليه. فهذا المكاتب لا تجب عليه الزكاة لأنه وإن كان قد أذن له سيده في التجارة وتملك المال إلا أن ملكه للمال ليس ملكاً تماماً بل ناقساً.

(٢) انظر بداع الصنائع ٦/٢، قليوبى وعميرة ٢٩/٢، بداية المجتهد ١/٢٤٥، المغني ٢/٦٢١.

(٣) الورق : بكسر الراء وفتح الواو الفضة المضروبة ليتعامل الناس بها.

(٤) رواه أبو داود ١٢٥/٢.

(٥) سنن ابن ماجة ٢٨١/١.

(٦) صحيح البخاري ١٤٨/٢ ط . الشعب .

وقد اشترط الفقهاء^(١) لوجوب أداء الزكاة على من ملك النصاب
شروطًا ثلاثة :

أولاً : أن يحول عليه الحول أى يعنى على ملكه عام كامل.
والدليل على ذلك : قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا زكاة
في مال حتى يحول الحول»^(٢) .

ثانياً : أن يكون غير مشغول بدين أو بالحوائج الأصلية بمعنى
أن لا يكون المزكى محتاجاً لبعض النصاب أو كله لقضاء ما عليه من
دين أو محتاجاً إليه أجراً لمسكته. أو آلات التجارة أن كان نجاراً أو
آلات جزارة أن كان جزاراً أو دراب ركبة أو سلاحه، أو كتاباً
علمية إن كان طالب علم وهذا كل ما كان من الحوائج الأصلية وكان
ينقص النصاب أو يستغرقه فإنه يمنع من وجب الزكاة بسبب أن
شراء هذه الحاجات أو قضاء الديون سينقص النصاب ولا زكاة إلا
على من يملك نصاباً ملكاً تماماً.

وقد خالف الشافعى الحنفية فقال بأن مالك النصاب إذا كان مدينا
لا يمنع دينه من وجوب الزكاة عليه، وسنده في ذلك عمومات
النصرى من الكتاب والسنة فإنها قاضية بوجوب الزكاة على كل من
ملك نصاباً ولم تقييد هذا النصاب بالفراغ من الدين، فالمددين ديناً
ينقص النصاب أو يستغرقه يجب عليه أداء الزكاة.

وقد استند فقهاء الحنفية^(٢) إلى قول جمجمة غير من الصحابة
وفى مقدمتهم عثمان بن عفان فقد ورد عنه أنه كان يقول :

(١) انظر بداع الصنائع ٥/٢، قليوبى وعميرة ٢٩/٢، بداية المجتهد ٦٢٥/١، المفتى ٢٤٥/٢.

(٢) سنن ابن ماجة ٢٨١/١ .

(٣) بداع الصنائع ٦/٢ .

(هذا شهر زكاتهم فمن كان عليه دين فليؤدِّي دينه حتى تخلص أمواله فيؤدي منها الزكاة) وكان هنا بمحضه من الصحابة ولم يثبت انكار واحد منهم عليه ذلك.

فكان هذا الحكم ثابتًا بالاجماع من الصحابة واجماعهم حجة قطعية بلا خلاف كما استندوا في ذلك إلى دليل عقلى حاصله : إن الزكاة تجب على الغنى لاغناء الفقير ومن عليه دين يستغرق كل النصاب أو بعض ليس بغني بل هو فقير.

فكيف تجب عليه الزكاة بعد هذا ؟

ثالثاً : أن يكون نامياً حقيقة بأن يتجر المالك فيه ليربح أو تقديراً بأن كان محفوظاً عند ولا ينميه كسلام منه.

ودليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم «ألا من ول يتيماً له مال فليتجر فيه كى لاتأكله الصدق»^(١) واشتراط هذا الشرط من مظاهر رحمة الله بعباده، فإن النصاب إذا نماء صاحبه أثناء الحول استطاع أن يخرج الزكاة من هذا النماء دون أن يتعرض إلى أصل المال وهذا ما يقصده الله سبحانه وتعالى من شرطية النماء في النصاب وهو أن يكون الواجب إخراجه في زكاة المال جزءاً من الفضل الزائد لامن رأس المال.

الشرط السادس : العلم بفرضيتها لمن أسلم في دار الحرب عند الحنفية. أما من أسلم في دار الإسلام فلا يشترط في حقه العلم بفرضيتها لأنه لا يغدر بالجهل.

النية شرط في صحة الزكاة .

يشترط لصحة أداء الزكاة إلى الفقراء والمساكين نية المزكى بقلبه أن ما يعطيه لهؤلاء المستحقين للزكوة هر زكوة ماله.

(١) الحديث رواه الترمذى ٧٦/٢

لأن الزكاة عبادة كسائر العبادات من صلاة وصيام وحج لا يقبلها الله
عمر وجل إلا بنية خالصة له سبحانه وتعالى يقول جل وعلا «وما
أمرنا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين»^(١) والمراد بالخلاص في
الأية الكريمة هو النية لأنه عمل القلب، والعمل القلبي هو النية.

ومن السنة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى
الله عليه وسلم «اتما الأعمال بالنيات»^(٢). ويعنى الحديث : إنما
صحة الأعمال بالنيات فلا صحة لعمل ولا اعتداد به شرعا إلا إذا كان
مصحوباً بالنية، لظاهر الحديث. فأنداد الحديث فيما أفادت كما أفادت
الأية وجوب النية في كل عمل، وأداء الزكاة عمل فلابد له من النية.

وقد أجمع الفقهاء^(٣) على أن النية فرض في الزكاة وغيرها من
مقاصد العبادات، فيجب على المزكي أن يقصد عند الارتجاع أنها
زكاته أو زكاة من يخرج عنه كالصبى والمجنون، فإن دفع الزكاة إلى
وكيله ونوى هو دون الوكيل جاز أن قرب الزمن، والا لم يجز إلا
أن نوى الوكيل أيضاً عند الدفع، ولو نوى الوكيل دون الموكلي لم
يجز لأن الفرض يتعلق به، وإن دفعها إلى الإمام ناويها ولم ينوه الإمام
حال دفعها للقراء جاز، وإن تأخر دفعها لهم لأنه وكيل عنهم.

وخالف الأوزاعي قول الجمهور في الشرط النية للزكاة، فقال:
«لاتجب لها النية، لأنها دين، فلا تجب لها النية كسائر الديون،
ولهذا يخرجها ولـي اليتيم، ويأخذها السلطان من الممتنع»^(٤).

(١) البينة : ٥ .

(٢) صحيح البخاري ٢١/١ ط. الشعب .

(٣) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ٢٢٥/١، الروضه للنبوى
٢٠٨/٢، المفتى ٦٢٨/٢ .

(٤) انظر المفتى لابن قدامة ٦٢٨/٢

وقد رتبت الآياتان الوعيد على أمرتين: كنزنها، وعدم انفاقهما في سبيل الله، ولا شك أن مانع الزكاة لم ينفقهما في سبيل الله.

ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم، قال : «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤودي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيمة صفت له صفات من نار، فأحمنى عليها في نار جهنم، فيكون بها جنبه وجيئه وظهره، كلما بردت أعيادت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة وأما إلى النار»^(١) كل هذا الوعيد لمن لا يؤودي حق الذهب والفضة.

وأما الاجماع، فقد اتفق المسلمين في كل العصور على وجوب الزكاة في النقددين.

نصاب النقود :

في الحديث المتفق عليه : «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدق»^(٢) .

هذا في الفضة. أما في الذهب فيما رواه أبو داود من حديث على ابن أبي طالب مرفوعاً «إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول، وفيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول، وفيها نصف دينار»^(٢) .

(١) صحيح مسلم ٦٨٢/٢.

(٢) صحيح البخاري ١٣٢/٢ .

(٢) مسنون أبي داود ١٣٥/٢ .

مقدار الواجب في زكاة النقود ١

كما أجمع المسلمون على وجوب الزكاة في النقود، أجمعوا على مقدار الواجب فيها. قال ابن قدامة في المغني^(١) . لأنعلم خلافاً بين أهل العلم: أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرهما (مر ٢ بالمائة) وقد ثبت ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم «في الرقة ربع العش»^(٢) .

مقدار الدرهم والدينار الشرعيين اليوم ٢

إذا عرفنا أن نصاب الزكاة في الفضة مائتا درهم، وفي الذهب عشرون ديناراً، فقد بقى علينا أن نعرف حقيقة الدرهم والدينار الشرعيين ومقدارهما اليوم. لقد شرح لنا بالتفصيل فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه فقه الزكاة^(١) مقدار الدرهم والدينار الشرعيين وتاريخهما الطويل منذ السلف إلى اليوم وعلى من العصور تقريراً وليس لنا مجال هنا لهذا الشرح المفصل والخلاصة أن نصاب الفضة بالورن الحديث ٦٩٥ من الجرامات ويكون نصاب الذهب هو ٨٥ جراماً من الذهب.

بماذا نحدد النصاب في عصرنا: بالذهب أم بالفضة؟^(٢) .

لاشك إذن أن عصرنا لم يعد يحتمل أن يكون للنقود الذهبية نصاب، وللفضية نصاب آخر، فقد أصبحت العملة الورقية هي السائدة في التعامل بين الناس، ويقاد الناس لا يرون العملة المعدنية، وبخاصة الذهب فيها - فلم تعد إذن بحاجة إلى ما يبحثه الفقهاء قديماً. هل يضم أحد النقدين إلى الآخر أم لا؟ فإن الضم أمر ضروري وقائم.

ولكن البحث الذي لابد منه هنا هو- بأي النقدين نحدد النصاب -

(١) المغني ٧٢ ، بدائع الصنائع ١٨/٢ .

(٢) الحديث رواه الدارقطني ١١٤/٢ .

(٣) ارجع إلى الكتاب فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ٢٠٢١-٢٦١/١ .

(٤) انظر نفس المرجع ص ٢٦٣ وما بعدها .

أى الحد الأدنى للغنى الموجب للزكاة؟ وذلك أن الشارع قد حدد لكل منها نصاباً يخالف الآخر، هل نحدده بالفضة؟

ربما مال إلى ذلك كثيرون من العلماء المعاصرين، وذلك لأمرتين:
الأول: أن نصاب الفضة مجمع عليه وثبتت بالسنة المشهورة
الصحيحة.

الثاني: أن التقدير به أدنى للفقراء، إذ باعتباره تجب الزكاة على أكبر عدد من المسلمين. ولهذا شاع تقدير النصاب ببضع وعشرين ريالاً في مصر، وبنحو خمسين ريالاً في المملكة السعودية وأمارات الخليج، وبنحو بضع وخمسين روبية في باكستان والهند وأوستين.

ويذهب علماء آخرون إلى أن تقدير النصاب يجب أن يكون بالذهب، وذلك أن الفضة تغيرت قيمتها بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعده. ذلك لاختلاف قيمتها باختلاف العصور كسائر الأشياء؛ أما الذهب فاستمرت قيمته ثابتة إلى حد بعيد، ولم تختلف قيمة النقود الذهبية باختلاف الأزمنة لأنها وحدة التقدير في كل العصور وهذا ما اختاره الاستاذة: أبو زهرة وخالaf وحسن في بحثهم عن الزكاة^(١).

ويبدو أن هذا القول سليم الوجهة، قوى الحجة، فالمقارنة بين الأنسبة المذكورة في أموال الزكاة كخمس من الإبل أو أربعين من الغنم، أو خمسة أو ست من الزبيب أو التمر، تجد أن يقاربها في عصرنا هو نصاب الذهب لانصاب الفضة.

وهل نجد الآن في أي بلد من بلاد الإسلام: أن خمسين أو نحوها من الريالات المصرية أو السعودية وغيرها تكفي لمعيشة أسرة - أى

(١) حلقة الدراسات الاجتماعية ص ٢٦٨.

أ سنة كاملة أو شهراً واحداً أو حتى أسبوعاً واحداً ولو كفت يوماً واحداً في أيامنا هذه فمن فضل الله وخصوصاً في بعض البلاد التي ارتفع فيها في مستوى المعيشة كبلاد البترول. فكيف يعد من ملكها غنياً في نظر الشرع الحكيم؟ هنا بعيد غایة البعد.

لهذا كان الأولى أن نقتصر على تقدير النصاب في عصرنا بالذهب. وإذا كان التقدير بالفضة أفعى للقراء والمستحقين، فهو اجحاف بأرباب الأموال. وأرباب الأموال في الزكاة ليسوا هم الرأسماليين وكبار الموسرين، بل هم جمهور الأمة.

زكاة الحلى :

اختلف الفقهاء في الزكاة للحلى فذهب جمهور الفقهاء^(١) إلى عدم وجوب الزكاة في الحلى المباح من الذهب والفضة إذا كان معدلاً للاستعمال لمن يباح له استعماله كالأسورة للمرأة وقبضة السيف المعد للجهاد والسن للرجل - كما ذهب الأئمة الثلاثة إلى وجوب الزكاة في الحلى الزائد عن الحاجة.

وخالف الحنفية^(٢) جمهور الفقهاء إلى وجوب الزكاة في حلى النساء والرجال تبراً كان أو سبيكة آنية أو غير آنية - وقالوا : إن المعتبر في زكاة الحلى هو الوزن لا التقيمة.

أدلة الفريقين :

استدل جمهور الفقهاء : بما رواه جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (ليس في الحلى زكوة)^(٣) ووجه

(١) انظر : بداية المجتهد ٢٥١/١، المغني ١١/٣ .

(٢) بداع الصنائع ١٧/٢ .

(٣) سنن الدرقطنى ١٠٧/٢ .

الدلالة فيه أنه يتناول كل ما يتحلى به النساء كالسوار والقرط مثلاً وما يتحلى به الرجال من خاتم الفضة وحلية السيف والعصا.

واستدل الحنفية بأحاديث كثيرة منها :

١ - ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وفي يدها ابنة لها وفي يد ابنته سكتان - سواران - غليظتان من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أتعطين زكاة هذا؟ قالت: لا. قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيمة بسورتين من نار؟ فخلعتها وألقتهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت: هما لله ولرسوله»(١).

٢ - ما روى عن أم سلمة قالت : «كنت أبس أوضاحاً من ذهب فقلت: يارسول الله. أكنز هو؟ فقال: ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي فليس بكنز»(٢).

٣ - ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتخات من ورق فقال: ما هذا يا عائشة فقلت صنعتهن أتزين لك بهن يارسول الله فقال: أتؤدين زكاتهن؟ قلت: لا. أو ماشاء الله. قال: حسبك من النار»(٣).

فهذه الأحاديث فيها تهديد ووعيد لكل من يتحلى من النساء والرجال بالذهب أو الفضة ولا يؤدي زكاته وكل فعل يترتب عليه مثل هذا الوعيد الشديد أو العقوبة الشديدة فهو حرام كما قرر ذلك علماء الأصول.

(١) سنن أبي داود ١٢٨/٢.

(٢) المستدرك للحاكم ٣٩٠/١ صحيح على شرط الشيفيين.

(٣) المستدرك للحاكم ٣٩٠/١ صحيح على شرط البخاري.

هذا وقد ناقش الحنفية الجمهور بما استدلوا به من حديث جابر
قالوا إن الحديث ضعيف فقد قال فيه البيهقي : لا أصل له .

والذى يتضح لنا من هذه المناقشة الموجزة هو قوة مذهب
الحنفية لقوة أدلةهم من ناحية وضعف أدلة الجمهور من ناحية ثانية
وأيضا لأن مصلحة الفقير تأتى مع رأى الحنفية فى وجوب الزكاة
على الحال وبالذات فى أيامنا هذه حيث تنشى هذا الموضوع فى
مجتمعاتنا المسلمة وكثير الحال فى أيادي النساء ورقبهن مما ظهر
الشراء الفاحش وهناك الفقراء المعدمون يعانون ضيق ذات اليد
والحاجة الملحة إلى الطعام والمأوى فيجب اخراج الزكاة على الحال
إذا بلغت النصاب .

ثانيا : زكاة الأنعام :

فرضت الشريعة الإسلامية فيما استوفى الانعام شروطا خاصة
نجملها فيها يلى :

١ - أن تبلغ النصاب الشرعي : وذلك أن الزكاة في الإسلام
إنما تجب على الأغنياء، وذلك في الإبل هو: خمس، باجتماع
المسلمين في كل العصور، فليس فيما دونها زكاة واجبة وليس فيما
دونأربعين شاة زكاة بالاجماع أيضا، بهذا جاعت السنة العملية في
عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده.

أما النصاب الأدنى للبقر فقد اختلف فيه من خمس إلى ثلاثين
إلى خمسين كما سنبين .

٢ - أن يحول عليها الحول: وهذا ثابت بفعل النبي صلى
الله عليه وسلم وخلفائه، إذ كانوا يبعثون السعاة مرة في كل عام،
ليأخذوا صدقات الماشية .

٣ - أن تكون سائمة: السائمة لغة مأخوذة من سامت الماشية
أى رعت وأسامها صاحبها إذا أخرجها للرعى^(١) .

والسائمة في اصطلاح الفقهاء «هي التي يتركها صاحبها تعيش
على الرعى أكثر أيام الحول «أى السنة» بقصد درها ونسلها أو
تسمينها»^(٢) .

فإن أسامها صاحبها نصف أيام السنة، وعلفها النصف الآخر فلا
زكاة فيها لأنها ليست بسائمة، وإن أسامها لا لقصد درها ونسلها أو
تسمينها فليست فيها زكاة السوائل، فإن نوى الاتجار فيها وجبت
عليه زكاة التجارة. والحكمة في اشتراط السوم : أن الزكاة إنما
وجبت فيما يسهل على النفوس إخراجه، وهو العفو. كما قال
 سبحانه وتعالى لنبيه : (ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل : العفو)^(٣) .
وذلك فيما قلت مؤنة وكثير نماوه. وهذا لا يتفق إلا في السائمة، أما
المعلومة فتكتثر مؤنتها ويشق على النفوس إخراج الزكاة منها.

ودليل هذا الشرط ما روى عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده
قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (في كل أبل
سائمة في كل أربعين ابنة لبون... الحديث).

٤ - ألا تكون عاملة : والعاملة التي يستخدمها صاحبها في
حرث الأرض وسقي الزرع، وحمل الأثقال، وما شابه ذلك من
الأشغال. وهذا الشرط خاص بالابل والبقر.

وقد روى أبو عبيد عن على قال : (ليس في البقر العوامل
صدقة)^(٤) . وهو قول أبي حنيفة والشافعى والثورى والزيديه وهو
قول الليث أيضا في البقر.

(١) المصباح المنير ١٢٥/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٠/٢ .

(٣) البقرة : ٢١٩ .

(٤) مجمع الزوائد ٧٥٠/٢ .

زكاة الإبل :

أجمع المسلمين واتفقت الآثار الصحاح الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) . وصحيحته أن نصاب الإبل ومقاديرها من خمس إلى مائة وعشرين حسب الجدول الآتي :

النصاب من الإبل	القدر الواجب فيه
من إلى	
٥ - ٩	شاة واحدة
١٠ - ١٤	شاتان
١٥ - ١٩	٣ شياه
٢٠ - ٢٤	٤ شيهاء
٢٥ - ٣٥	١ بنت مخاض (هي أنشى الإبل التي اتمت سنة وقد دخلت في الثانية سميت بذلك لأن أمها لحقت بالمخاض وهي الحوامل).
٣٦ - ٤٥	١ بنت لبن (وهي أنشى الإبل التي اتمت سنتين ودخلت في الثالثة. سميت بذلك لأن أمها وضعت غيرها وصارت ذات لبن).
٤٦ - ٦٠	١ حقه (هي أنشى الإبل التي اتمت ثلاث سنين ودخلت الرابعة. وسميت حقه لأنها استحقت أن يطرقها التحل).

(١) انظر الأموال لأبي عبيد القاسم بن سالم من ١٤٧ .

١ جذعه (هي أثني الابل التي أتمت اربع سنين ودخلت الخامسة).	٧٥ - ٦١
٢ بنت لبون	٩٠ - ٧٦
٢ حقتان	١٢٠ - ٩١

على هذه الاعداد والمقادير انعقد الاجماع .

واما ما زاد على مائة وعشرين فالقول المعمول به عند الاكثر (١) يمثله الجدول التالي، ومضمونه : أن في كل خمسين حقه ، وفي كل أربعين ، بنتا لبون :

من الى	
١٢٩ - ١٢١	٣ بنت لبون
١٣٩ - ١٣٠	١ حقه + ٢ بنتا لبون
١٤٩ - ١٤٠	٢ حقه + ١ بنت لبون
١٥٩ - ١٥٠	٣ حقيق
١٦٩ - ١٦٠	٤ بنات لبون
١٧٩ - ١٧٠	٣ بنات لبون + ١ حقة
١٨٩ - ١٨٠	٢ بنتا لبون + حقتان
١٩٩ - ١٩٠	٣ حقيق + بنت لبون
٢٠٩ - ٢٠٠	٤ حقيق أو ه بنات لبون

قال الامام النووي في «المجموع» (٢) : مدار نصاب زكاة الماشية على حديثي أنس وابن عمر رض الله تعالى عنهمَا .

(١) خالف في ذلك الحنفية والشوري. انظر بداع الصنائع ٢٦٠، ٢٧٠.

(٢) المجموع ٢٨٢/٥ وما بعدها .

«فَإِنْمَا حَدِيثُ أَنْسٍ، فَرَوَاهُ أَنْسٌ: أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَتَبَ هَذَا الْكِتَابَ لِمَا وَجَهَ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، هَذِهِ فَرِيْضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سُئِلَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا، فَلِيُعْطِهَا، وَمَنْ مِثْلُ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِهَا: فِي أَرْبَعِ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبْلِ فَمَا دَوْنَهَا، مِنَ الْغَنِمِ، فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاهٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بُنْتٌ مَخَاصِيْنَ أَنْثِيَّ، فَإِذَا بَلَغَتْ سَتَّاً وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فِيْهَا بُنْتٌ لَبُونَ أَنْثِيَّ، فَإِذَا بَلَغَتْ سَتَّاً وَأَرْبَعِينَ إِلَى سَتِينَ فِيْهَا حَقَّةً: طَرْوَقَةُ الْفَحْلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسَتِينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فِيْهَا جَذْعَةً. فَإِذَا بَلَغَتْ سَتَّةَ وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فِيْهَا بِنْتَ لَبُونَ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَحَدَيْهِ وَتِسْعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمَائَةَ ، فِيْهَا حَقْتَانٌ طَرْوَقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمَائَةَ، فَفِيْ كُلِّ أَرْبَعِينِ بُنْتِ لَبُونٍ، وَفِيْ كُلِّ خَمْسِينِ حَقَّةٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعَ مِنَ الْإِبْلِ فَلِيُسْ فِيْهَا صَدَقَةً، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبْلِ فِيْهَا شَاهٍ، وَفِيْ صَدَقَةِ الْغَنِمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمَائَةَ شَاهً، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمَائَةَ إِلَى مَائِتَيْنِ فِيْهَا شَاتَانٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مَائِتَيْنِ إِلَى ثَلَاثَمَائَةَ فِيْهَا ثَلَاثَ شَيَاهٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثَمَائَةَ فَفِيْ كُلِّ مَائَةٍ شَاهً، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينِ شَاهً وَاحِدَةً فَلِيُسْ فِيْهَا صَدَقَةً، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِيْ الرَّوْقَةِ رِبْعُ الْعَشْرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمَائَةَ فَلِيُسْ فِيْهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا» وَفِيْ هَذَا الْكِتَابِ «وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتِهِ بُنْتٌ مَخَاصِيْنَ وَلَيْسَ عَنْهُ، وَعَنْهُ بُنْتٌ لَبُونٌ، فَإِنَّهَا تَقْبِلُ مِنْهُ، وَيُعْطَيُهُ الْمَصْدَقَ عَشْرِينَ درَهْمًا أَوْ شَاتِيْنَ، فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ عَنْهُ بُنْتٌ مَخَاصِيْنَ، عَلَى وَجْهِهَا، وَعَنْهُ ابْنٌ لَبُونٌ فَإِنَّهُ يَقْبِلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عَنْهُ مِنَ الْإِبْلِ صَدَقَةَ الْجَذْعَةِ وَلَيْسَ

عنه جذعة وعنده حقه فإنها تقبل منه الحقة، ويجعل معها شاتين استيسرا له، أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة الحقة، ولن يست عنده الحقة، وعنده الجذعة، فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما، أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة رليست عنده إلا بنت لبرن فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهما، ومن بلغت صدقته بنت لبرن وعنه حقه، فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين، ومن بلغت صدقته بنت لبون ولن يست عنده، (إتنانه بنت مخاض فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين، ولا يخرج في الصدقة هرمة^(١) ولا ذات عرار^(٢) ، ولا تيس^(٣) ، إلا ما شاء المصدق^(٤) ، ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين فإنها يتراجعان بينهما بالسوية».

قال الترمي : «رواه البخاري في صحيحه مفرقا في كتاب الزكاة فجمعته بحروفه^(٥) .

اختلاف الفقهاء في الزيادة على المائة والعشرين .

في المالك^(٦) والشافعي^(٧) وأحمد^(٨) والجمهور، يرون أن العدد

(١) الهرمة : الكبيرة التي سقطت أسنانها .

(٢) العوار : بفتح العين وقد تضم : العيب .

(٣) التيس : فعل القنم .

(٤) المصدق : بالتشديد (المصدق) والمراد المالك .

(٥) المجموع ٢٨٢/٥، انظر المغني لابن قدامة ٥٧٦، ٥٧/٢ .

(٦) بداية المجتهد ٢٥٩/١ .

(٧) حاشية الباجوري ٢٧٨/١ .

(٨) المغني ٥٨٢/٢ .

إذا زاد واحدة على المائة والعشرين ففيها ثلاثة بنات لبون الى أن يصل العدد الى مائة وثلاثين فزكاتها حقة وبنتا لبون، ثم يجيء في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة.

واستدلوا على ذلك بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة»^(١) ووجه الدلالة من هذا الحديث هو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشترط عدد ما دونها يعني لم يوجب في خمس وعشرين بنت مخاض ومن غير أن يوجب في الخمس شاة.

مذهب الحنفية^(٢)

قال أبو حنيفة: إذا زادت الإبل على المائة والعشرين، تستأنف الفريضة، أي تعود الزكاة إلى الغنم، فيجب في خمس شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاثة شاة، وفي عشرين أربع شاة، وفي خمس وعشرين بنت مخاض.

وقد استدل الحنفية على استئناف الفريضة بعد المائة والعشرين بالحديث: ما رواه قيس بن سعد رضي الله عنه قال: قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم أخرج إلى كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم فأخرج كتابا فيه ورقة وفيه: فإذا زادت الإبل على مائة وعشرين استئنفت الفريضة فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاة - فيجب أن يعمل بالزيادة - وتحمل الزيادة في حديث الجمهور على الزيادة الكثيرة جمعا بين الأحاديث ويؤيد هذا الحمل ما ورد في

(١) من الدرقطني ١١٢/٢.

(٢) بداع الصنائع ٧٢/٢.

كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض رواياته (١) في
أحدى وتسعين حقتان - إلى عشرين ومائة فإذا كثرت الإبل في كل
خمسين حقه، وفي كل أربعين بنت لبون (٢) قوله فإذا كثرت الإبل
يؤيد حمل ما استدل به الجمهور على أن المراد بالزيادة الزيادة
الكثيرة ولهذا نجد أن قول الجمهور هو الراجح.

زكاة البقرة (٣) :

لخلاف بين الفقهاء في أن نصاب البقر ثلاثون بقرة سامة.
فمن وجد عنده هذا العدد وتواترت فيه شروط الزكاة المتقدمة
ووجب إخراج زكاتها وهي واحدة منها ذكر أو أتشي يسميه الفقهاء
تبيع أو تبيعة (٤) ، يستمر يخرج هذا الواجب حتى يبلغ عدد
البقرة أربعين فيكون الواجب إخراجه في الزكاة مسنا أو مسن (٥) .
أن وجد وإلا فقيمتها .

ودليل مشروعية الزكاة في البقرة، عن مسروق بن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجده إلى اليمين أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسناً أو مسنه ومن كل حالم (يعني بالغ) دينار أو عدله من المعافر (٦) .

ولا شيء في هذه الزيادة حتى تبلغ ستين ودليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل: «لاتأخذ من أو قاص البقر شيئا» .

(١) رواه أبو داود ١٢٠/٢ .

(٢) البقر : مشتق من البقر وهو الشق بقر فلان الشيء إذا شقه وسمى البقر بقرا لأنه يشق الأرض. (المصباح المنير ٢٨/١) .

(٣) التباع : هو مان عمره سنة كاملة وسمى بذلك لأنه يتبع أمه.

(٤) المسن : ما تم له ستنان من البقر أو الفنم .

(٥) المعافر : ثياب تكون باليمين . والحديث رواه الترمذى ١١٥/٢ .

والوقد هر مابين الفريضتين، فمثلاً الثلاثون فريضة والأربعون فريضة وما بينها يسمى وقصاً لاشيء فيه. وكذلك ما بين الأربعين والستين رماً بين الستين والسبعين. فيدل الحديث على أنه عام يشمل كل ما بين الفريضتين ومنه ما بين الأربعين والستين؛ فإذا وصلت الزيادة على الأربعين ستين فزكاتها تبیعان أو تبیعتان إلى أن يصل العدد سبعين فزكاتها مسنة وتتبع إلى ثمانيين وفيها مستنان إلى تسعين وفيها ثلاثة أتبعه إلى مائة. فإذا وصل العدد مائة وفيها تبیعان ومسنة. وهكذا يتغير الفرض في كل عشرين تبیع إلى مسنة ومن مسنة إلى تبیع لقوله صلى الله عليه وسلم: «في كل ثلاثين من البقر تبیع أو تبیعة وفي كل أربعين من أربعين مسن أو مسنة»^(١).

والزکاة في الجوايميس السائية هو نظام الزکاة المتقدم بيانه في البقر سواء بسواء^(٢).

زکاة الغنم :

الغنم اسم جنس واحد له من لفظه يطلق على الذكر والأنثى، ويشمل الضأن والمعز، فهما في الزکاة سواء، قيل سميت غنماً لأنها ليس لها آلة دفاع فكانت غنية لكل طالب.

وقد أفاد حديث أنس السابق ذكره فيما أفاد أن أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين، فإذا بلغتها وفيها شاتان ثم لا شيء حتى تبلغ مائتين وواحدة، فإذا بلغتها وفيها ثلث شياه، ثم لا شيء حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغتها وفيها

(١) الترمذى : ١١٤/٢ .

(٢) انظر الفواكه الدواني : ٤٠٠/١ .

أربع شياة، ثم في كل مائة شاة، وعلى هذا أجمعـت الأمة وبـه جاءـت كـتب الصـدقات.

وأكـثر وقـصـن الغـنم مـاـئـتان إـلا شـاتـين وـهـوـ مـاـبـين مـاـئـتين وـوـاحـدة وـأـربـعـمـائـة، وـالـشـاة الـواـجـبة . قالـت الشـافـعـية^(١) وـالـخـانـبـلـة^(٢) : لـاـيـجـزـىـء إـلاـ الجـذـعـ منـ الضـأنـ أوـ الشـنـىـ منـ المـعـزـ . لما رـوـاهـ مـالـكـ عنـ سـوـيدـ بـنـ غـفـلـةـ قـالـ أـتـانـاـ مـصـدـقـ رـسـولـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـقـالـ : أـمـرـنـاـ أـنـ نـأـخـذـ الجـذـعـ مـنـ الضـأنـ وـالـثـنـيـةـ مـنـ المـعـزـ وـاـخـتـلـفـ فـىـ سـنـهـ فـالـقـوـلـ الـمـشـهـورـ عـنـ الشـافـعـيـةـ أـنـ الجـذـعـ مـالـهـ سـنـةـ وـدـخـلـ فـىـ الـثـانـيـةـ أـوـ أـجـذـعـ مـعـدـمـ أـسـنـانـ بـشـرـطـ مـضـىـ سـتـةـ أـشـهـرـ فـإـنـهـ يـجـزـىـءـ وـاـنـ لـمـ يـتـمـ الـحـولـ ، وـالـثـنـىـ مـالـهـ سـنـتـانـ وـدـخـلـ فـىـ الـثـالـثـةـ ، وـقـيلـ : الجـذـعـ مـالـهـ سـتـةـ أـشـهـرـ وـالـثـنـىـ مـالـهـ سـنـةـ وـدـخـلـ فـىـ الـثـانـيـةـ كـمـاـ هـوـ عـنـ الـخـانـبـلـةـ .

وـفـىـ روـاـيـةـ لـلـحـسـنـ بـنـ زـيـادـ عـنـ أـبـىـ حـنـيـفـةـ اـجـزـاءـ الجـذـعـ مـنـ الضـأنـ وـهـوـ مـالـهـ سـتـةـ أـشـهـرـ وـالـثـنـىـ مـنـ المـعـزـ وـهـوـ مـالـهـ سـنـةـ وـدـخـلـ فـىـ الـثـانـيـةـ .

وـالـرـوـاـيـةـ الـمـشـهـورـةـ عـنـهـ : لـاـيـجـزـىـءـ إـلاـ الشـنـىـ مـنـهـماـ لـأـنـهـماـ نـوـعاـ جـنـسـ فـكـانـ الفـرـضـ مـنـهـاـ وـاـحـدـاـ كـاـنـوـاعـ الـإـبـلـ وـالـبـقـرـ .

وـقـالـ مـالـكـ : تـجـزـىـ الجـذـعـ مـنـهـاـ لـذـلـكـ ، وـلـقـولـ النـبـىـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ : وـنـأـخـذـ الجـذـعـ وـالـثـنـيـةـ^(٢) ، لـكـنـ الـاسـتـدـلـالـ بـهـذـاـ الـحـدـيـثـ لـاـيـنـهـضـ دـلـيـلـ لـهـ لـأـنـهـ مـطـلـقـ مـقـيـدـ بـالـحـدـيـثـ السـابـقـ ، وـإـنـماـ اـجـزـاتـ الجـذـعـ مـنـ الضـأنـ لـأـنـهـ تـجـزـىـءـ فـىـ الـأـضـحـيـةـ ، بـخـلـافـ الجـذـعـ

(١) حـاشـيـةـ الـبـاجـورـىـ ٢٨٠/١ .

(٢) المـقـنـىـ ٥٧٨/٢ .

(٣) سـنـ الـبـيـهـقـىـ ١٠١/٤ .

من المعز بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بردة بن دينار في جذعة المعز «تجزتك ولا تجزي عن أحد بعده».

وهذا الخلاف بناء على أن الجذع ماله ستة أشهر أو أكثر ولم يبلغ سنة فإن قلنا : هر ماله سنة فلا خلاف في المعنى رائماً الخلاف في التسمية.

زكاة النسيط :

الخيل اسم جمع للعرب والبرازilians لا واحد له من لفظه، ومفردها فرس^(١).

حكم زكاتها : الخيل التي تعلق للحمل والركوب أو الجهاد عليها لا زكاة فيها اتفاقا^(٢) والخيل التي تعلق للتجارة يجب فيها زكاة التجارة اتفاقا لأن الشرط في وجوب الزكاة في العيون هو السوم.

الخلاف في الخيل السائمة للنماء والنسل :

وأختلف الفقهاء في الخيل السائمة التي يقتنيها المسلم بغية استيالدها ونتاجها وهذا بشرط ألا تكون ذكورا كلها، فلو كانت كلها ذكورا لم تجب فيها الزكاة، لعدم امكان الاستيالد منها، فإذا كانت ذكورا وإناثا أو إناثا فقط وكانت سائمة، فأبوا حنيفة^(٣) يوجب فيها الزكاة خلافاً لجمهور الفقهاء^(٤) ، فلم يوجبا فيها شيئاً.

(١) المصباح المنير ٨٦/١ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٣٤/٢ .

(٣) بدائع الصنائع ٣٥/٢ .

(٤) المقنن ٦٢٠/٢ .

واستدل الجمهور على عدم وجوب الزكاة في الخيل: بما جاء في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»^(١) ، وهذا النفي يشمل كل فرس، سواء أكانت سائمة أم غير سائمة، إناثاً أو ذكوراً، أو مشتملة عليها.

واستدل أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل إن كانت سائمة^(٢) .

أولاً : بما رواه البخاري^(٢) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الخيل لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر، فاما الذي له أجر، فربطها في سبيل الله (أى ليركبها أو ليحمل عليها في الجهاد) فهي لذلك أجر، ورجل ربطها تغنياً وتعففاً ثم لم ينس حق الله في رقبها ولا ظهورها، فهي لذلك ستر، ورجل ربطها فخراً ورياء ونواء (مناؤة) لأهل الإسلام فهي على ذلك وزر».

ووجه الدلالة من الحديث : أن قوله صلى الله عليه وسلم: ولا في في رقبها .. بعد قوله ولم ينس حق الله في رقبها معناه أن الحق هو الزكاة.

وقد ناقش الإمام أبو حنيفة^(٢) دليل الجمهور بقوله: إنه لا يصلح للاستدلال هنا لأنه وراد في نفي وجوب الزكاة عن فرس الغزو المعد للجهاد عليه في سبيل الله ونفي وجوب الزكاة أيضاً في العبد الذي يعده سيده لخدمته، ويؤيد أبا حنيفة في هذه المناقضة

(١) صحيح البخاري ١٤٩/٢ .

(٢) صحيح البخاري ١٤٨/٢ ط. الشعب .

(٢) بداع الصنع ٢٤/٢ .

حادثة وقعت في زمن مروان رضي الله تعالى عنه وشاور الصحابة، فروى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه هذا الحديث ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة) فقال مروان لزيد بن ثابت : ماتقول يا أبا سعيد ؟ فقال أبو هريرة عجبا من مروان ! أحدثه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يقول : ما تقول يا أبا سعيد ؟ فقال زيد : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنما أراد به فرس الغازى ، فأما ما جشر^(١) لطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم ؟ فقال : في كل فرس دينار أو عشرة دراهم^(٢) .

وروى أبو عبيد القاسم في كتاب الأموال عن طاوس عن أبيه ، عن ابن عباس قال : ليس على فرس الغازى في سبيل الله صدقة^(٣) ومفهومه يدل على أن غيره فيه صدقة .

والمشهور عن أبي حنيفة : أنه لم يقدر في الخيل نصايا معينا ، ونقل ابن عابدين في حاشيته : وقيل : ثلث ، وقيل خمس^(٤) . ولعل التقدير بخمس هو الأقرب والأرجح ، قياسا على الإبل .

والمقدار الواجب عند أبي حنيفة ، فقد ذكر ابن عابدين عن الإمام قوله : إن كانت من أفراس العرب خير بين أن يدفع عن كل

(١) جشر : بضم الجيم وكسر الشين مأخوذه من العجر وهو اخراج الدواب للمراعي .

(٢) نصب الراية ٢٥٩/١ .

(٣) الأموال لأبي عبيد ص ١٨٧ .

(٤) حاشية ابن عابدين ٢٥/٢ .

واحدة دينارا، وبين أن يقومها ويعطى عن كل مائتي درهم (٢٠٠) خمسة (٥) دراهم - يعني ربع العشر - وان كانت من افراس غيرهم قومها لاغير (١).

الرأي الراجح :

بعد عرض المذهبين بأدلةهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينف الزكاة عن الخيل نفيا صريحا، كما لم يوجد بها اي جوابا صريحا، وحديث أبي هريرة «ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة» لا يدل إلا على فرس الإنسان لركوبه وجهاده كما روى عن زيد بن ثابت، وكما صح عن ابن عباس، فقوله «عبده وفرسه» يشعر أنه عبده الذي يخدمه وفرسه الذي يركبه ويحتمل عليه، ويدل على هنا اجماع الفقهاء - فيما عدا الظاهرية - على ايجاب الزكاة فيما اتخد للتجارة من الخيل والرقيق.

أما أبو هريرة رضي الله تعالى عنه، فقد كان أميل إلى التمسك بظواهر النصوص وقد اشتهر بين الصحابة بالحفظ الذي يندر مثله، ولم يشتهر بالفقه كزيد وابن عباس.

وخلاصة القول: على أئمة العدل أن ينظروا في مثل زكاة الخيل على ماتقتضيه المصلحة العامة، ايجابا أو عفوا. فإن كانت في بعض البلاد تتخذ للنماء والكسب، وتدر ثروة على أصحابها ربما كانت أعظم وأهم من ثروة الإبل، فمن حقهم، بل من واجبهم، أن يأخذوا زكاتها ولا يفرقوا بين الأغنياء، فيؤخذ من بعضهم، ويبدع بعضهم 'بلا مسوغ للتفرقة' (٢).

والله أعلم .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٥/٢ .

(٢) انظر فتاوى الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى ١/٢٢٢ .

زكاة البغال والحمير :

لا زكاة في البغال والحمير السائمة اتفاقاً^(١) . أما البغال فإنه لا يمكن أن يتحقق فيها شرط وجوب الزكاة وهو لقصد الدر والنسل أذ هي لا تتناسل أبداً خلقتها . وأما الحمير فقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر هل فيها زكاة، فقال: ما جاءنى فيها شيء إلا هذه الآية الفادة: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)^(٢) .

فهذا الحديث صريح في نفي الزكاة عن الحمير حيث لم ينزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم شيء في حكمها وقوله إلا هذه الآية الفادة أى القليلة النظير والتي لا تمثل لها . والمعنى لم ينزل الله على فيها إلا هذه الآية الجامدة العامة المتناولة لكل خير معروف . والحمير وإن كانت تتناسل ويمكن تمييزها إلا أن صاحبها يعدها غالباً للحمل والركوب فهي من الحاجات الأصلية، وإذا سامها معظم أيام السنة فإنما يسموها لتخفيض مؤنة العلف عنه لا لدرها ونسلها .

(١) انظر بداع الصنع ٢٥/٢، المغني ٦٢٠/٢ .

(٢) رواه أحمد في مسنده . ثيل الاوطار ١١٧/٤ .

ثالثاً : زكاة العروض (التجارة) :

تُجْبِي الزَّكَاةُ فِي عَرْوَضِ التَّجَارَةِ مُطْلَقاً سَوَاءً أَكَانَتْ مِنْ جِنْسِ
مَا تُجْبِي فِيهِ الزَّكَاةُ كَالسَّوَامِينَ أَوْ لَمْ تَكُنْ مِنْ جِنْسِ مَا تُجْبِي فِيهِ الزَّكَاةُ
كَالثِّيَابِ وَالْحَمِيرِ إِذَا تَوَافَرَتْ فِيهَا الشُّرُوطُ الْأَتِيَّةِ (١) .

الشرط الأول : النية المتصلة بعمل التجارة كالبيع والإجارة.
فلو اشتري عبداً بنية الخدمة أو فرساً بنية الركوب أو جملاد بنية
الحمل عليه ثم نوى بعد ذلك التجارة فيها لا تُجْبِي زكاة التجارة لعدم
اتصال النية بعمل التجارة - أما إذا نوى الاتجار فيها ثم شرع في
بيعها أو تأجيرها وجبت فيها زكاة التجارة لاتصال النية بعمل
التجارة وهو البيع أو الإجارة وكذلك لو وهب لانسان سياراً أو
جمل أو ملكهما بطريق الوصية أو الميراث ثم نوى التجارة لا تُجْبِي
فيها زكاة التجارة لعدم تحقق الشرط وهو اتصال نية التجارة بعمل
تجاري من بيع أو اجارة .

الشرط الثاني : أن تبلغ قيمة العروض التي يتجر فيها
الانسان نصاباً من الذهب أو الفضة (مائتي درهم أو عشرين ديناراً)
فلو كانت قيمتها أقل من أحد النصابين لا تُجْبِي زكاة .

الشرط الثالث : أن يحول الحول على أموال التجارة - بدليل
قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا زكاة في مال حتى يحول
عليه الحول (٢) .

أدلة وجوب زكاة التجارة :

أولاً : من القرآن : قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انفَقُوا
مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ» (٢) .

(١) انظر المعني لأبن قدامة ٢١٠٣٠/٢ .

(٢) سنن ابن ماجة ٢٨١/١ .

(٢) البقرة : ٢٦٧ .

قال الأمام فخر الدين الرازى فى تفسير الآية^(١) : ظاهر الآية يدل على وجوب الزكاة فى كل مال يكتسبه الإنسان، فيدخل فيه زكاة التجارة، وزكاة الذهب والفضة، وزكاة النعم، لأن ذلك مما يوصف بأنه مكتسب، ويidel على وجوب الزكاة فى كل ما تنبتة الأرض، على ما هو قول أبي حنيفة رحمة الله.

ثانياً من السنة: ما رواه أبو داود عن سمرة بن جندب، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعده للبيع»^(٢) والأمر يدل على الوجوب، لأن المفهوم من قوله «يأمرنا» أنه ألقى اليهم بصيغة من صيغ الأمر وهي تدل على الوجوب. كما أن المتبدّل من كلمة «الصدقة» هو الزكاة. فقد صحت الأحاديث الكثيرة بتصنيفها صدقة.

كيفية أداء زكاة التجارة :

أموال التجارة يخرج صاحبها رُكاتها إذا حال عليها الحول بأن يتومها فإذا بلغت قيمتها نصباً من الفضة أخرج عن كل مائة درهم خمسة دراهم وعن كل عشرين ديناراً أو مثقالاً نصف مثقال، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يرسم لنا طريقة إخراج الزكاة في العروض يقول: (يقومها فيؤدي ثمن كل مائة درهم خمسة دراهم)^(٢).

وتقوم هذه العروض بما هو أدنى للقراء والمساكين فإن كان تتويمها بالذهب لا يبلغ نصباً وبالفضة يبلغ نصباً فإنها تقوم بالفضة احتياطاً لحق القراء وذلك لأن الزكاة عبادة والعبادة يجب الأخذ فيها بالأحوط كلما أمكن.

(١) مفاتيح القيد ٦١١/٢ ط. دار الفد العربي.

(٢) مختصر السنن ١٧٥/٢ .

(٣) انظر المغني ٢٢/٢ .

رابعاً: زكاة الزروع والثمار :

دليل وجوبها : أولاً من القرآن الكريم، وقوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم، وما أخرجنا لكم من الأرض» (١)، والأمر بالاتفاق للوجوب، وقد جعله الله تعالى من مقتضى الإيمان، والقرآن كثيراً ما يعبر عن الزكاة بالاتفاق.

وقوله تعالى : «وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله، والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه، كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده» (٢).

ذهب كثير من السلف إلى أن المراد بالحق هنا هو الزكاة المفروضة: العشر أو نصف العشر (٣).

ثانياً : من السنة : روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرية العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر» (٤) والمراد بالعشري : ما يشرب بعروقه من الأرض من غير سقي.

والحديث يبين لنا المقدار الذي يؤخذ من الزروع والثمار وهو العشر مما يستوي بهاء المطر ونصف العشر ما يستوي بالآلات والإبل والبقر والأنعام.

(١) البقرة : ٢٦٧ .

(٢) الانعام : ١٤١ .

(٣) انظر مفاتيح الفيسبوك ٦٠٢/٦ .

(٤) صحيح البخاري ١٥٥/٢ ط. الشعب .

اصناف الزروع والثمار التي تجب فيها الزكاة :

اختلفت المذاهب الفقهية في الأصناف الزراعية التي تجب فيها الزكاة المعلومة العشر أو نصفه؟ أتجب في كل ما يخرج من الأرض أم في بعضه؟ وما هذا البعض، وما وجه تخصيصه؟ .

١ - مذهب أبي حنيفة^(١) :

ذهب أبو حنيفة إلى وجوب الزكاة - العشر أو نصفه - في كل ما أخرج الله من الأرض، مما يقصد بزراعته نماء الأرض، وتستغل به عادة.

فلم يشترط أن يكون الخارج من الأقوات، ولا أن يكون مما يب� ويدخر ولا أن يكون مما يكال، ولا أن يكون مأكولاً.

وخالف أبا حنيفة أصحابه - أبو يوسف ومحمد - فيما ليس له ثمرة باقية وهي الخضروات كالبقول والرطاب والخيار والثاء ونحوها.

وعلى مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: يجب إخراج الزكاة من قصب السكر والزعفران والقطن والكتان وما شابهما، وإن لم تكن مما يقتات أو يؤكل.

وعلى قول أبا حنيفة يجب إخراج العشر من الفواكه جميعها كالتفاح والكمثرى والخوخ والممشمش والتين والمانجو وغيرها، سواء أكانت تجفف وتبيس أم لا، ويجب إخراج العشر عنده من الخضروات جميعاً كال الخيار والثاء والبطيخ والباذنجان والجزر واللفت والفجل وغيرها.

(١) انظر بداع الصنائع ٥٨٠٥٢/٢ .

ودليل أئمَّة حنفية فيما ذهب إليه :

أولاً : عموم قوله تعالى في سورة البقرة «ومما أخرجنا لكم من الأرض» ولم يفرق بين مخرج ومخرج.

ثانياً : قوله تعالى : «وأتوا حقه يوم حصاده» وذلك بعد أن ذكر أنواع المأكولات - من الجنات - معروشات وهي ما عرض الناس من الكروم، وغيرها معروشات وهي المبنيات: أي لainبته الناس ويرفعونه، ولكن الله يرفعه وينبته - والنخل والزرع، والزيتون والرمان، وأحق ما يحمل الحق عليه الخضروات، لأنها هي التي يتيسر ايتاء الحق منها يوم القطع، وأما العجوب فيتاخر الaitاء فيها إلى يوم التنقيبة.

ثالثاً : قوله صلى الله عليه وسلم «وفيما سقط السماء العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر^(١) من غير فصل بين ما يبقى وما لا يبقى، وما يؤكل وما لا يؤكل. وما يقتات وما لا يقتات» .

٢ - مذهب مالك^(٢) والشافعى^(٣) .

ذهب مالك والشافعى إلى أن الزكاة تجب في كل ما يقتات ويؤكل، ويبيس من العجوب والثمار، مثل العنطة والشعير والذرة والأرز وما أشبه ذلك.

والمراد بالمقتات : ما يتخذ الناس قوتاً يعيشون به في حال الاختيار، لافي الضرورة.

فلا زكاة عند المالكية والشافعية في الجوز واللوز والبندق والفستق وما كان مثلك وإن كان ذلك مما يدخل، لأنه ليس مهارات.

(١) صحيح البخاري ١٥٥/٢ .

(٢) انظر تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ٢٥٩/١ وما بعدها .

(٣) انظر قليوبى وعميرة ١٦٠١٥/٢ .

الناس به، وكذلك لا زكاة في التفاح والرمان ولا في الكمثرى والخوخ والبرقوق ونحوها لأنها مما لا يبس ولا يدخل.

وأختلف المالكية في التين، فذهب جماعة منهم إلى أن لا زكاة في التين، وذلك أن مالكا قال في الموطأ: «السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، والذى سمعته من أهل العلم: أنه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة: الرمان والفرسك - الخوخ - والتين ، وما أشبه ذلك وما لم يشبه إذا كان من الفواكه»^(١).

قال أبو عمر: فأدخل التين في هذا الباب، وما أظنه - والله أعلم - لم يعلم بأنه يبس ويدخر ويقتات، ولو علم ذلك ما أدخله في هذا الباب، لأنه أشبه بالتمر والزبيب منه بالرمان. وقد بلغنى عن الأبهري وجماعة من أصحابه أنهم كانوا يفتون بالزكاة فيه، ويرونه مذهب مالك على أصوله عندهم^(٢).

قال القرطبي^(٢) : وقال الشافعى : لا زكاة في شيء من الشمار غير التمر والعنب لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منها وكانا قوتا بالحجاز يدخل قال: وقد يدخل الجوز واللوز ولا زكاة فيهما، لأنهما لم يكونا بالحجاز قوتا فيما علمت، وإنما كانوا فاكهة. ولا زكاة في الزيتون، لقوله تعالى «والزيتون والرمان» فقرنه مع الرمان، ولا زكاة فيه.

. وللشافعى قول بزكاة الزيتون قاله بالعراق، والأول قاله بمصر، ولم يختلف قول مالك في الزيتون - يعني أن فيه زكاة - فدل على

(١) تنویر الحوالك ٢٦٢/١ . ط. صحيح .

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٠٢/٧ ط. دار الكتب .

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٠٢/٧ ط. دار الكتب .

أن الآية محكمة عندهما غير منسوخة. واتفقا جمِيعاً على أن لا زكاة في الرمان، وكان يلزمهما إيجاب الزكاة فيه.

دليل الشافعية : حديث معاذ بن جبل، وفيه «فَإِنَّ الْقَثَاءَ وَالبَطْرَىءَ وَالرَّمَانَ وَالْقَصْبَ وَالخَضْرَ فَعُفِّوا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١).

وأستدل بالمعقول بقوله - أن الأقوات تعظم منفعتها فهي كالأنعام في الماشية^(٢).

وكلا الدليلين لا يكفي لمقاومة عموم القرآن والسنّة في إيجاب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض وما سقط السماء.

٣ - مذهب أحمد بن حنبل :

ونقل عن أحمد عدة آقوال. أظهرها وأشهرها ما ذكره في المغني^(٢) :

إن الزكاة تجب فيما جمع هذه الأوصاف: الكيل والبقاء والبيس - من الحبوب والثمار مما ينتبه الآدميون إذا نبت في أرضه: سواء كان قوتاً كالحنطة والشعير والسلت والأرز والذرة والدخن أو من القطنيات كالباقلاء (الفول) والعدس والماعش، والحمص، أو من الأbazير، كالاكتافرة والكمون والكرروايا، أو البذور: كبذور الكتان والقثاء والخيار، أو من حب البقول كالرشاد وحب الفجل والقرطم، والترمس والسمسم وسائر الحبوب، وتجب أيضاً فيما جمع هذه

(١) سنن البيهقي ١٢٥/٤.

(٢) المجمع شرح المذهب ٤٩٣/٥ .

(٢) المغني لابن قدامة ٦٩٠/٢ ، ٦٩٢ .

الأوصاف من الثمار: كالتمر والزبيب والمشمش - أى المحفف -
واللوز والفستق والبندق.

ولا زكاة فى سائر الفواكه كالخوخ والكمثرى والتفاح
والمشمش. ولا فى الخضر: كالثاء والخيار والباذنجان والفت
والجزر. وبهذا قال عطاء فى الحبوب كلها، ونحوه قوله أبو يوسف
ومحمد».

ودليل الإمام أحمد على قوله: أن عموم قوله صلى الله عليه
 وسلم «فيما سقت السماء العشر»، وقوله لمعاذ «خذ الحب من
الحب»^(١).

يقتضى وجوب الزكاة فى جميع ما تناوله اللفظ، خرج منه ما
لا يكال وما ليس بحب ، بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم : «ليس
فى حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أو سق»^(٢).

فدل هذا الحديث على انتفاء الزكاة مما لا توسيق فيه، أى لا كيل
وأما فيما هو مكيل فيبقى على العموم.

٤ - مذهب ابن عمر وطائفة من السلف^(٢)

ذهب ابن عمر وبعض التابعين ومن بعدهم أن الزكاة فى شيء من
الحبوب غير الحنطة والشعير، ولا شيء في ثمار الفاكهة إلا في
التمر والزبيب. وهو روایة عن الإمام احمد، وموسى بن طلحة،
والحسن، وابن سيرين، والشعبي، والحسن بن صالح وابن أبي ليلى،

(١) سنن ابن ماجة ٢٨٥/١ المطبعة العلمية .

(٢) صحيح مسلم ٦٧٤/٢ .

(٣) انظر المفتى ٦٩١/٢ ، ٩٦٢ .

وابن المبارك، وابي عبيد، والسلت نوع من الشعير، ووافقهم ابراهيم وزاد الذرة، ووافقهم ابن عباس وزاد الزيتون. لأن ما عدا هذا لانص فيه ولا اجماع.

واستدلوا : ١ - بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمر أله قال : «اتما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحنطة والشعير، والتمر والزبيب». وزاد ابن ماجة «الذرة» (١).

٢ - وبما روى أبي ردة عن أبي موسى ومعاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثهما إلى اليمن يعلماني الناس أمر دينهم - فأمرهم أن لا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة : الحنطة والشعير، والتمر والزبيب» (٢) ولأن غير هذه الأربعة لانص فيها ولا اجماع، ولا هو في معناها في غلبة الاقتباس بها، وكثرة نفعها وجودها فلم يصح قياسه عليها. ولا العاقه بها فيبقى على الأصل.

المذهب الراجح :

وأولى هذه المذاهب بالترجيح هو مذهب أبي حنيفة الذي هو قول عمر ابن عبد العزيز ومجاهد وحماد وداود والنخعي : أن في كل ما أخرجت الأرض الزكاة فهو الذي يعضده عموم النصوص من القرآن والسنة، وهو الموافق لحكمة تشرع الزكاة، فليس من الحكمة فيما يبدو لنا - أن يفرض الشارع الزكاة على زارع الشعير والقمح، ويغنى صاحب البساتين من البرتقال أو المانجو أو التفاح. أما أحاديث حصر الصدقة في الأقوات الأربعة، فلم يسلم فيها حديث من طعن، أما بالانقطاع أو ضعف بعض الروايات (٢).

(١) سنن ابن ماجة ٢٨٥/١ .

(٢) سنن الدارقطني ١٢٩/٢ .

(٣) انظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى ٣٥٥/١ .

وفي شرح الترمذى قال: «وأقوى المذاهب فى المسألة مذهب
أبى حنيفة دليلاً ، وأحوطها، وأولاها قياماً بشكر النعمة، وعليه
يدل عموم الآية والحديث»^(١) .

(١) شرح الترمذى ١٣٥/٢

النصاب في زكاة الزروع والثمار

اتفق جمهور الفقهاء^(١) وسائر أهل العلم على أن الزكاة لاتجب في شيء من الزروع والثمار حتى يبلغ خمسة أو سق.

مستدلين بقول الرسول صلى الله عليه وسلم «ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة»^(٢).

وذهب الإمام أبو حنيفة^(٣) إلى أن الزكاة تجب في قليل ذلك وكثيره، لعموم قوله صلى الله عليه وسلم «فيما سقط السماء العشر»^(٤)، ولأنه لا يعتبر له حول، فلا يعتبر له نصاب.

والقول الراجح هو قول جمهور الفقهاء وذلك للحديث الصحيح الذي أوجب الزكاة في خمسة أو سق^(٥) وليس فيما دونها ورأى الإمام أبي حنيفة في إيجابه العشر في التقليل والكثير من الزروع والثمار، يخالف الحديث الصحيح. وأيضاً يخالف حكمـة الشريعة في إيجاب الزكاة على الأغنياء وحدهم، والنصاب هو الحد الأدنى للغنى، ولهذا اعتبر النصاب في سائر الأموال الزكوية.

(١) انظر قليوبى وعميرة ١٦/٢، المفتى ٦٩٥/٢، بداية المجتهد ٢٩٥/١.

(٢) صحيح البخارى ١٥٦/٢.

(٣) بداع الصنائع ٦٢/٢.

(٤) صحيح البخارى ١٥٥/٢.

(٥) الوسق : ستون ساعة، والصاع مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد، والحد أيضاً مكيال . وقدره بماء كفى الإنسان المعتمد إذا ملاهما ومد يده بهما، وبه سمي مداً.

متى يعتبر النصاب ؟

والنصاب إنما يعتبر بعد الجفاف في الشمار، أى بعد أن يصير الرطب تمرا، والعنب زبيبا، وبعد التصفية والتنتقية من القشر في الزروع.

قال الفزالي في الوجيز: ثم هذه الأوسق تعتبر زبيبا أو تمرا، في الحبوب منقى عن القشر إلا فيما يطعن مع قشره كالذرة، وما لا يتسمر يسوق رطبًا.

وما كان يدخل في قشره كالأرز، فلا يكلف أهله إزالة قشره عنه لما في ذلك من الضرر عليهم.

أما النصاب فقدره بعض الفقهاء يضعف المنقى عن القشر، ليكون الصافي منه نصابا، والأولى أن يرجع في ذلك إلى تقدير الخبراء في كل نوع من الحبوب، وكل صنف منها على حدة، بحيث يعتبر أن يكون الصافي منها نصابا^(١).

تقدير الواجب بالخرص :

سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخييل والأعناب تقدير النصاب ومقدار الواجب فيها بالخرص^(٢) دون الكيل أو الوزن.

ومن كان يرى الخرص عمر بن الخطاب والحسن وعطاء والزهرى وغيرهم وبه ذهب جمهور الفقهاء وأكثر أهل العلم وأنكره أبو حنيفة وأحتجج الجمهور بالاحاديث الآتية :

(١) انظر المغني ٢/٦٩٦، ٦٩٧، الوجيز للفزالي ١/٤٠ .

(٢) الخرص في اللغة العزر والتخمين، فهو إذا تقدير يقوم به رجل عارف مغرب أمين، وذلك إذا بدا صالح الشمار، فيحصي الخارج ما على التخييل والأعناب من الرطب والعنب ثم يقدره تمرا وزبيبا، ليعرف مقدار الزكاة فيه، فإذا جفت الشمار أخذها الزكاة التي سبق تقديرها منها.

١ - عمل به النبي صلى الله عليه وسلم فخرص على امرأة بوادي القرى حديقة لها - عام تبوك - وكان خرسه عشرة أو سق، وقال للمرأة: أحسى ما يخرج منها، فأحسسته فكان تما قال صلى الله عليه وسلم (١) .

٢ - عن مهل بن أبي حشمة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «وإذا خرستم فخذنوا ودعوا الثالث، فإن لم تدعوا الثالث فدعوا الرابع» (٢) .

قال الخطابي في معالم السنن (٢) : في هذا الحديث اثبات الخرس والعمل به، وهو قول عامة أهل العلم وقد أنكره أبو حنيفة، لأن رجم بالغيب وظن وتخمين لا يلزم به حكم كما أنكر القرعة.

وقت الخرس :

ووقت الخرس حين يبدو صلاح الشمر، لقول عائشة : «كان صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن وراحة فيخرص عليهم النخل حين يطيب» (٤) .

ولأن فائدة الخرس معرفة ما يجب بالزكاة، واطلاق أرباب الشمار في التصرف فيها، والحاجة إنما تدعو إلى ذلك حين يبدو الصلاح وتجب الزكاة (٥) .

(١) صحيح البخاري ١٥٤/٢ .

(٢) الأموال لأبي عبد القاسم بن سلام ١٩٦ .

(٣) معالم السنن ٢١٠/٢ .

(٤) الأموال لأبي عبد القاسم بن سلام ١٩٥ .

(٥) المغني ٧٠٦/٢ .

هل في عسل النحل زكاة؟

عند أبي حنيفة : يجب فيه العشر قليلاً كان العسل أو كثيراً .
وعند أبي يوسف : يجب إذا بلغ ماقيمته خمسة أو مئتين من أدنى ما يوصى .

وعند محمد : يجب إذا بلغ الخارج خمسة أفراد (والفرق بسكون الراء وقد تفتح) والجمع فرقان - مكيال معروف بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ستة عشرة رطلاً^(١) .

ومذهب الإمام أحمد^(٢) أن في العسل العشر . ونصاب العسل عشرة أفراد وذلك لما روى عن عمر رضي الله تعالى أن ناساً سأله فقلوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لنا وادياً باليمن فيه خلalia من نحل وإنما نجد ناساً يسرقونها ، فقال عمر رضي الله عنه : إن أديتم صدقتها من كل عشرة أفراد فرقاً حميناها لكم .

وهذا تقدير من عمر رضي الله عنه فيتعين المصير إليه .

وذهب مالك والشافعي^(٣) : إلى أنه لازمة فيه ، لأنه مائع خارج من حيوان أشبه البن .

وقد استدل الحنفية على وجوب العشر في العسل من السنة : ما رواه أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن : «إن في العسل العشر» .

وأما الدليل العقلى : فهو أن النحل يتناول من النوار والشمار وفيها العشر فكذا فيما يتولد منها لقوله تعالى «ثم كل من كل الشمرات» .

(١) انظر بداع الصنائع ٦١/٢ .

(٢) المغني ٧١٤، ٧١٢/٢ .

(٣) انظر بداية المجتهد ٢٥٢/١ .

وأما الدليل العقلى : فهو أن النحل يتناول من النوار والشمار وفيها العشر فكذا فيما يتولد منها لقوله تعالى «ثم كلى من كل الثمرات» .

من ضوء ما ذكرنا نجد أن رأى الحنفية هو الأرجح وذلك لتطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي ومراعاة لمصلحة الفقير واحتياجاته وذلك بإيجاب الزكاة على عسل النحل وخصوصا في ظروفنا في هذه الأيام وارتفاع اسعار العسل بما يؤدي إلى الكسب الوفير .

خامساً : زكاة المعden والركاز والكنز :

المعدن : مأخوذ من العدن وهو الإقامة، يقال عدن بالمكان إذا اقام به ومنه قوله تعالى: «جنت عدن» أى جنات اقامة ومركز.

الكنز : المثبت في الأرض من الأموال بفعل الإنسان .

والركاز : يعم (المعدن والكنز) لأنه من الركز مراد به البرکوز، أعم من كون راكزه الخالق أو المخلوق^(١) .

اتفق جمهور الفقهاء على وجوب حق يؤخذ مما يستخرج من المعden، مستدلين بقوله سبحانه وتعالى «يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض» ولاشك أن المعادن مما أخرجه الله تعالى لنا من الأرض، واختلف الفقهاء في تحديد المعden الذي يؤخذ منه هذا الحق: فمذهب أبو حنيفة وأصحابه^(٢) : أن كل المعادن المستخرجة من الأرض مما ينطبع بالنار، فيها حق واجب فاما المعادن السائلة او الجامدة التي لاتنطبع فلا شيء فيها عندهم.

وذهب مالك والشافعى : إلى أنه لا تتعلق الزكاة إلا بالذهب والفضة، فاما غيرهما من الجوهر والمعادن كالحديد والناس والياقوت والعقيق والزبرجد والكحل، فلا زكاة فيها^(٣) .

ومذهب الحنابلة أن لا فرق بين ما ينطبع وما لا ينطبع من المعادن، فالمعدن الذي يتعلق به الوجوب هو كل ما خرج من الأرض مما يخلق بها من غيرها مما له قيمة^(٤) .

(١) فتح القدير ٥٣٧/١ .

(٢) بدانع الصنائع ٦٧/٢ .

(٣) قليوبى وعميره ٦٢/٢ .

(٤) انظر المغني ٢٤/٢ .

ونرى أن مذهب الحنابلة هو الراجح. لأن ما يخرج من الأرض كلها أموال ذات قيمة عند الناس وخصوصا في عصرنا هذا الذي يقدر قيمة المعادن وما تجلبه من نفع على الناس بل وثراء فاحش كالبترول.

المقدار الواجب في المعدن ١

فذهب أبو حنيفة: أن الواجب فيه الخمس لقول الرسول صلى الله عليه وسلم «في الركاز الخمس» (١).

قالوا: المستخرج من الأرض نوعان: أحدهما يسمى (الكنز) وهو المال الذي دفنه بنو آدم في الأرض. والثاني يسمى (معدنا) وهو المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض، والركاز اسم يقع على كل واحد منها، إلا أن حقيقته للمعدن، واستعماله للكنز مجاز (٢).

وذهب مالك والشافعى وأحمد (٣): إلى أن الواجب فيه ربع العشر، قياسا على قدر الواجب في زكاة النقادين بالنص والاجماع وهو ربع العشر.

واستدلوا بما رواه مالك في الموطأ عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن غير واحد، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لهلال بن الحارث معادن القبلية (ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام) وهي من ناحية القرع (مكان بين نخلة والمدينة) فتلક المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة (٤).

(١) بداع الصنائع ٦٥/٢ .

(٢) بداع الصنائع ٦٥/٢ .

(٣) المغني ٢٤/٢، قليوبى وعميرة ٢٥/٢ .

(٤) تنوير الحوالك شرح موطاً مالك ٢٤١/١ .

وقد ناقش الحنفية دليل الشافعى و قالوا : إن حديث معادن القبلية ضعيف وليس أدل على ضعفه من ملعن ابن عبد البر فيه حيث قال : إنه حديث منقطع و قول أبي عبيد في كتاب الأموال (١) ومع انقطاعه ليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ، إنما قال (فهي تؤخذ منها الصدقة إلى اليوم) ولو ثبت هنا عن النبي صلى الله عليه وسلم كان حجة لا يجوز دفعها .

وإذن فالعمدة في الاستدلال هو الحديث الأول لأبي حنيفة ، وهي أن الركاز الذي صح الحديث بأنه فيه الخمس يشمل المعدن كما يشمل الكنوز المدفونة ، وهذا المذهب هو الذي رجحه الفقيه الجليل أبو عبيد في (الأموال) وروى عن على ابن أبي طالب ما يزيد ذلك .

هل يشترط للمعدن نصاب ؟

ذهب جمهور الفقهاء (٢) إلى أنه لابد من اعتبار النصاب ، وذلك أن يبلغ الخارج ما قيمته نصاب من النقود . واستدل الجمهور بعموم الأحاديث التي وردت في نصاب الذهب والفضة . مثل «ليس فيما دون خمس أو أوق صدقة» . وباجماع فقهاء الأمصار على أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً .

وذهب أبو حنيفة (٢) وأصحابه إلى وجوب المعدن في قليله وكثيره من غير اعتبار نصاب بناء على أنه ركاز ، لعموم الأحاديث التي اجتباها عليه ، ولأنه يعتبر له حول ، فلم يعتبر له نصاب كالركاز .

(١) الأموال لأبي عبيد ص ١٤٠ .

(٢) انظر قليوبى وعميره ٢٥/٢ ، المغني ٥/٢ .

(٣) بداع الصنائع ٦٧/٢ .

والصحيح الذى تعضده الأدلة - فى المعدن هو اعتبار النصاب
وعدم اعتبار الحول.

والمعنى فيه كما جاء فى المجموع شرح فى المهدب^(١) : أن
النصاب إنما اعتبر ليبلغ المال مبلغا يتحمل المواصة، والحول إنما
اعتبر ليتمكن من تنمية المال وتشميره. والمستخرج من المعدن نماء
فى نفسه، ولهذا اعتبرنا النصاب فى الزروع والثمار ولم نعتبر
الحول.

.....

(١) المجموع شرح المهدب ٧٩/٦ .

الفصل الثاني

مصارف الزكاة

أولاً : الفقراء والمساكين

ثانياً : العاملون على الزكاة

ثالثاً : المؤلفة قلوبهم

رابعاً : في الرقاب

خامساً : الغارمين

سادساً : في سبيل الله

سابعاً : ابن السبيل

مصارف الزكاة :

قال عز وجل «انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم»^(١).

لقد اهتم القرآن الكريم ببيان الجهات التي تصرف لها وفيها الزكاة، وقد وجه سبحانه وتعالى عناته الأولى إلى تلك الفئات المحتاجة وجعل لها النصيب الأوفر في أموال الزكاة، وقد خصتها الآية الكريمة ثمانية أصناف، سنتكلم عن كل منها بالتفصيل.

أولاً : الفقراء والمساكين

أصل الفقير: المكسور فقار الظهر، أو هو من الفقرة أى الحفرة، ثم استعمل في المحتاج لأنكساره بعدمه وحاجته، أو لكونه أدنى حالاً من أكثر الناس، كما أن الحفرة أدنى من سطح الأرض المستوية.

والمسكين : مأخوذ من السكون ضد الحركة لأن العدم أسكنه وأذله^(٢) وقد اختلف المفسرون وأهل الفقه في الفرق بين الفقير والمسكين وأيهما أشد حالاً من الآخر.

جاء في تفسير الطبرى^(١): أن المراد بالفقير المحتاج المتعفف الذي يسأل والمسكين : المحتاج المتذلل الذي يسأل. وأيد

(١) التوبة : ٦٠ .

(٢) المصباح المنير ١٢٩/١ .

(٢) تفسير الطبرى ٣٠٨/١٤ .

قوله هذا أن لفظ المسكنة جاء في القرآن الكريم في شأن اليهود «و ضربت عليهم الذلة والمسكنة»^(١).

وفي تفسير القرطبي:^(٢) ظاهر اللفظ يدل على أن المiskin غير الفقير، وأنهما صنفان، الا أن أحد الصنفين أشد حاجة من الآخر، فمن هذا الوجه يقرب قول من جعلهما صنفا واحدا، والله أعلم.

أما أهل الفقه :

فقد قال الإمام الشافعى^(٣) في حد الفقير انه من ليس له مال ولا كسب يقع موقعا من حاجته والمسكين هو الذي يقدر على ما يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج إلى عشرة دراهم ولا يملك إلا سبعة أو ثمانية، فالفقير أسوأ حالا من المiskin وذهب إلى هذا الأصمعى وغيره وحکاه الطحاوى عن الكوفيين واستدلوا لهذا بوجوه^(٤):

أولها : أنه تعالى بدأ بذكر الفقراء، وهو جل شأنه، إنما اثبت الصدقات لهؤلاء الأصناف دفعا ل حاجتهم وتحصيلا لمصلحتهم وهذا يدل على أن الذي وقع الابتداء بذكره يكون أشد حاجة، لأن الظاهر تقديم الأهم على المهم.

ثانيها : أن الفقير أصله في اللغة المفكور الذي نزع عنه فقره من فقار ظهره، فهو من نوع من التقلب والكسب ومعلوم أنه لا حال في الأقلال والبؤس أكدر من هذه الحال.

(١) البقرة : ٦١ .

(٢) تفسير القرطبي ١٧٠/٨ ط. دار الكتب .

(٣) المجموع ٦ / ٢٢٠ .

(٤) انظر مفاتيح القيد ٦٢/٨ - ٦٥، تفسير القرطبي ١٦٩/٨ .

ثالثها : ما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتغذى من الفقر، وقال: كاد الفقر أن يكون كفرا، ثم قال: اللهم أحييني مسكيناً وأمتنى مسكيناً واحشرنـى في زـمن المـساكـينـ، فـلو كان أـسوـاـ حـالـاـ منـ الفـقـيرـ لـتـناـقـضـ الـخـبـرـانـ، لأنـهـ تـعـوـذـ مـنـ الفـقـيرـ ثـمـ سـأـلـ حـالـاـ أـسوـاـ مـنـهـ، أما إذا قـلـناـ: الفـقـيرـ أـشـدـ مـنـ الـمـسـكـنـةـ فـلاـ تـنـاقـضـ الـبـتـهـ، وقد تـوـفـىـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـهـ يـمـلـكـ أـشـيـاءـ كـثـيرـةـ فـدـلـ ذـلـكـ عـلـىـ أـنـ كـوـنـهـ مـسـكـيـنـاـ لـاـ يـنـافـيـ كـوـنـهـ مـاـلـكـاـ لـبـعـضـ الـأـشـيـاءـ.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن كان قال (أحييني مسكيناً) فإن صح طريقه وفيه نظر، فالذى يدل عليه حاله عند وفاته صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأل مسكنة يرجع معناها إلى التلة بل مسكنة معناها الإخبار والتواضع وأن لا يكون من الجبارية المتكبرين وأن لا يحشر في زمرة الأغنياء والمتربفين.

رابعها : قوله تعالى «أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر»^(١) فقد وصف بالسكنة من له سفينة من سفن البحر ولم نجد في كتاب الله ما يدل على أن الفقير يملك شيئاً فكان الفقير أسوأ حالاً من المسكين.

خامسها : نقل الشافعى وابن الانبارى وخلافـقـ منـ أـهـلـ اللـغـةـ أـنـ المسـكـيـنـ الذـىـ لـهـ مـاـ يـأـكـلـ وـالـفـقـيرـ الذـىـ لـاـ شـيـءـ لـهـ.

سادسها : قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ في الزكاة: (خذ من أغنىائهم وردها على فقرائهم) ولو كانت الحاجة في المساكين أشد لوجب أن يقول: وردها على مساكينهم لأن ذكر الأهم أولى. فهذه الوجوه تدل على أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين.

(١) الكهف : ٨٩ .

واحتاج أبو حنيفة ومالك^(١) وغيرهم من قالوا أن الفقير أسواء حالاً من المسكين بوجوهه:

الوجه الأول : بقوله تعالى «أو مسكنيا ذا متربة»^(٢) وصف المسكين بكون ذا متربة، وذلك يدل على نهاية الضر والشدة، وأيضاً أنه تعالى جعل الكفارات من الأطعمة له، ولا فاقه أعظم من الحاجة إلى إزالة الجوع.

الوجه الثاني : قالوا المسكين الذي هو يسكن حيث يحضر لأجل أنه ليس له بيت يسكن فيه وذلك يدل على نهاية الضر والبؤس.

الوجه الثالث : نقلوا عن الأصمعي وعن أبي عمرو بن العلاء أنهما قالا : الفقير الذي ما يأكل ، والمسكين الذي لا شيء له .

وقال قوم آخرون^(٣) : إن الفقير والمسكين سواء ، لفرق بينهما في المعنى وإن افترقا في الاسم ، وهو قول الشافعى وبه قال أبو يوسف واليه ذهب ابن القاسم وسائر أصحاب مالك .

وفائدة الخلاف في الفقراء والمساكين ، هل هما صنف واحد أو أكثر تظهر فيمن أوصى بثلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين ، فمن قال هما صنف واحد قال : يكون لفلان نصف الثلث وللفقراء والمساكين نصف الثلث الثاني ، ومن قال هما صنفان يقسم الثلث بينهم أثلاثا^(٤) .

(١) انظر تفسير الفخر الرازى ٦٦/٨ ، بداع الصنائع ٤٤/٢ .

(٢) البلد : ١٦ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٧٠/٨ .

(٤) نفس المرجع ص ١٧١ ، بداع الصنائع ٤٧/٢ .

الغنى المانع من أخذ الزكاة:

الغنى هو المعنى المقابل للقعر والمسكنة ومن المتفق عليه بين الفقهاء: أنه لا يصرف في الزكاة من سهم الفقراء والمساكين إلى غنى، لأن الله تعالى جعلها للفقراء، ولمساكين، والغنى غير داخل فيهم.

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها «تؤخذ من أغنيائهم لترد على فقرائهم»^(١) وقال صلى الله عليه وسلم «لاتحل الصدقة لغنى»^(٢) ولأن أخذ الغنى منها يمنع وصولها إلى أهلها، ويخل بحكمة وجوبها وهو إغفاء الفقراء بها. ولهذا يجب أن نعرف من هو الغنى في هذا المقام وما حد الغنى هنا؟

اختلاف الفقهاء في حد الغنى المانع من أخذ الزكاة:

ذهب الحنفية^(٣) إلى أن لقى من ملك النصاب، فيحرم عليه أخذ الزكاة، واحتجوا بما في حديث معاذ رضي الله تعالى عنه «فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم».

ووجه الدلالة : أنه وقت من تؤخذ الصدقة بالغنى، ولا تؤخذ الصدقة إلا من عنده نصب، وقال: لاتحل الصدقة لغنى وإذا كان الأغنياء هم أهل النصاب، وجب أن يكون الفقراء ضدهم.

وذهبوا أيضاً إلى أنه لا تجوز الزكاة لمن يملك الأموال التي لاتجب فيها الزكوة ما يفضل عز حاجته ويبلغ قيمه الفاضل مائة درهم.

(١) صحيح البخاري ١٢٠ / ٢ ط. الشعب.

(٢) سنن الدارقطني ١١٤ / ٢ .

(٣) بدائع الصنائع ٤٨ / ٢ -

جاء في البدائع^(١) : ثم قدر الحاجة ما ذكره الكرخي في مختصره . فقال : لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن وما يتأثر به في منزله وخدم ، وفرش ، وسلاح ، وثياب البدن ، وكتب العلم إن كان من أهلها ، فإن كان له فضل عن ذلك ما يبلغ قيمته مائة درهم حرم عليهأخذ الصدقة . لما روى عن الحسن البصري أنه قال : « كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة عشرة ألف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار » وقوله (كانوا) كنایة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا لأن هذه الأشياء من الحاجات الازمة التي لابد للإنسان منها فكان وجودها وعدمها سواء » .

مذهب جمهور الفقهاء :

ذهب الإمام مالك والشافعى وأحمد^(٢) إلى أن الغنى هو ماتحصل به الكفاية ، فإن لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة ، وإن لم يملك شيئاً ، وإن كان محتاجاً حللت له الصدقة وإن ملك نصاباً . بل نصبا والأثمان وغيرها في هذا سواء قال الشافعى : قد يكون الرجل بالدرهم غنياً ، مع كسبه ، ولا يعنيه الألف مع ضعفه في نفسه ، وكثرة عياله^(٣) .

واستدل جمهور الفقهاء : بما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقيصنة بنى المخارق الذي جاء يسأله في حمالة تحملها : (لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة : رجل أصابته فاقه ، فحللت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو سداد من عيش...)^(٤) فقد أباح له المسألة حتى يجد القوام أو السداد من العيش .

(١) البدائع الصنائع ٤٨/٢ .

(٢) انظر بداية المجتهد ٢٧٦/١ ، المفتني ج ٦٦٢/٢ .

(٣) انظر معلم السنن ٢٢٧/٢ .

(٤) المفتني شرح صحيح مسلم ١٧٤٤/٤ .

ومن المقبول : أن الحاجة هي الفقر، والمعنى ضدها، فمن كان محتاجا فهو فير يدخل في عموم النص، ومن استغنى دخل في عموم النصوص المحرمة. والدليل على أن الفقر هو الحاجة، قول الله تعالى «يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله» أى المحتاجون إليه.

وإذا دققنا النظر في رأي الجمهور نجد أنه يمس روح الشريعة وهو أقرب إلى التطبيق والصواب.

ما حكم الزكاة للفقير القادر على الكسب ؟

ذهب جمهور الحنفية^(١) إلى أنه الأخذ ليس بحرام، ولكن عدم الأخذ أولى لمن له سداد من عيش.

وذهب بعض المالكية إلى عدم جواز الدفع لل قادر على التكسب^(٢).

وذهب الشافعية والحنابلة^(٣) إلى أنه لا يجوز صرف الزكاة إلى غنى من سهم الفقراء والمساكين، ولا إلى قادر على كسب يليق به، يحصل له منه كفايته، وكفاية عياله.

والذى نراه راجح ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة وبعض المالكية وهو عدم صرف الزكاة إلى قادر على كسب يليق به وذلك لأن الواجب الذى يفرضه الإسلام على كل قوى قادر على العمل أن يعمل وأن ييسر له م سبيل العمل، وبذلك يكفى نفسه بذلك يمينه وعرق جبينه وذلك للحديث الذى رواه البخارى^(٤) «ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبى الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده».

(١) انظر بداع الصنائع ٤٨/٢ ط. دار الكتب العلمية .

(٢) حاشية الدسوقي ١ / ١ .

(٣) المجموع شرح المذهب ٢٢٨/٦ ، البغنى ٦٩٣/٢ .

(٤) صحيح البخارى ٧٤/٢ ط. الشعب .

وقد قالها صلى الله عليه وسلم صراحة (لاتحل الصدقة لغنى ولا الذي مرة سوى).^(١)

والمرة ، القوة والشدة ، والسوى ، المستوى السليم الأعضاء وكذلك في حديث آخر أضاف إلى صاحب القوة والقدرة على الالكتساب وذلك أن عبيد الله بن عدى بن الخيار روى أن رجلين أخبراه أنهما أتيا النبي بصلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة ، فقلب فيها البصر ورأهما جلدين (قويين) فقال : إن شتما أعطيتكما ، ولا حظ فيها (أى في الزكاة) لغنى ، ولا تقوى مكتسب». وإنما خيرهما الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه لم يكن على علم بباطن أمرهما ، فقد يكونان في الظاهر قادرين ، ويكونان في الواقع غير مكتسين ، أو مكتسين كسبا لا يكفي فهنا يتضح أمرهما من حاجتهما إلى الزكاة ومن الممكن أنه لم يتهما لهم العمل المناسب على الكسب ، فعلى ولـى الأمر أو رب المال أن يحاـول معرفة حقيقة حال الطالب للزكـاة . كـى لا يأخذ الزكـاة من لا يستحقـها ويـحرم منها من يستحقـها .

قدر المتصروف إلى الفقير والمسكين من الزكـاة .

إختلفت المذاهب الفقهية في مقدار ما يعطى الفقير والمسكين من الزكـاة فأبـوا حـنيفة^(٢) وأصحابـه ذهـبـوا إلى أنه لا يجوز الزيـادة على مائـة درـهم (أى نصـابـ النـقـودـ) وإذا كانـ لهـ منـ يـعـولـهـ من زـوـجةـ وـأـوـلـادـ، جـازـ أنـ يـأـخـذـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ مـقـدـارـ هـذـاـ النـصـابـ.

(١) رواه أبو داود في سننه ١٥٩/٢ .

(٢) روا أبو داود في سننه ١٥٩/٢ .

(٣) بـداـئـعـ الصـنـاعـ ٤٨/٢ .

وقال الامام مالك^(١): ليس في ذلك حد إنما هو راجع إلى
الاجتهاد.

وقال الامام الشافعى^(٢): يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى
الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام.

وأستدل الشافعية لهذا بحديث قبيصة بن المخارق الصحابي رضى
الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تحل
المسألة إلا لأخذ ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى
يصيبها ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له
المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداد من عيش -
ورجل أصابته فاقه حتى يقول ثلاثة من نوى الحجا من قومه: لقد
أصابت فلاناً فاقه فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو
قال سداد من عيش فما رضى سواهن من المسألة ياقبضة سحت يأكلها
صاحبها سحت»^(٢)

ووجه الدلالة من هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أجاز له المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما
ذكرناه - وذكر الثلاثة في الشهادة للاستظهار لا للإشتراط.

وقال الشافعى أيضاً : إن كانت عادته الاحتراف أعطى ما
يشترى به حرفه أو الات حرفته، قلت قيمة ذلك أم كثرت،
ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما بقى بكفائه غالباً
تقريباً، ويختلف ذلك باختلاف العرف والبلاد والأزمان والأشخاص،
وقرب جماعة ذلك، فقالوا: من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو

(١) بداية المجتهد ٢٧٦/١ .

(٢) المجموع شرح المذهب ١٩٤، ١٩٣/٦ .

(٣) المفهم شرح فى صحیح مسلم ١٧٤٤/٤ .

عشرة، ومن حرفته بيع الجوائز يعطى عشرة الاف درهم مثلاً إذا لم يأت له الكفاية بأقل منها، ومن كان تاجراً أو خياراً أو عطاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك. ومن كان خياطاً أو قصاراً أو نجاراً أو قصباً أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيحة أو حصة في ضيحة تكفيه غلتها على الدوام، فإن لم يكن محترفاً ولا يحسن صنعة أصلاد ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب، أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده ولا يتقدّر بكفاية سنة، وهي رواية للإمام أحمد، ورجح بعض الحنابلة العمل بها^(١).

وربح الإمام الغزالى^(٢) : اعطاء كفاية السنة للفقير والمسكين من وقت أخذه فهذا أقصى ما يرخص فيه من حيث أن السنة إذا تكررت تكررت أسباب الدخل، ومن حيث «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدخل عياله قوت سنة» فهذا أقرب ما يحد به حد الفقير والمسكين.

وقالت الحنابلة^(٣) : يعطى الفقير والمسكين ما يغطيهما، لأن الدفع إليهما للحاجة، فيقدر بقدرها، فإن قلنا: إن الغنى هو ما تحصل به الكفاية أعطى ما يكفيه في حول كامل، لأن الحول يتكرر وجوب الزكاة بتكرره، فينبغي أن يأخذ ما يكفيه إلى مثله، ويعتبر وجود الكفاية له ولعائلته ومن يرعنه، لأن كل واحد منهم مقصود دفع حاجته، فيعتبر له ما يعتبر للمنفرد.

(١) الانصاف ٢٢٨/٢ .

(٢) أحياء علوم الدين ٤٠٦/١ ط. الشعب .

(٣) المغني ٦٦٥/٢ .

الراجح من مذاهب الفقهاء :

والذى نراه راجحا بفضل الله ما ذهب إليه أبو عبيد الفقيه^(١) الحجة في الشؤون المالية في الإسلام فقد أيد مذهب التوسيعة في الاعطاء بغير حد ودون تحفظ. وأيضا ما جاء في حاشية الباجورى الفقيه الشافعى^(٢) «ويعطى فقير ومسكين كفاية عمر غالب فيشتريان بما يعطيانه عقار يستغلانه وللامام أن يشتري لهما ذلك». وهو ما جاء عن عمر رضى الله تعالى عنه وأرضاه حيث قال (إذا أعطيتكم فأغنوا) فكان يعمل على إغاثة الفقير بالزكاة، لامبرد سد جوعه بلقيمات أو إقالة عثرته بدريمات.

جاء رجل يشكو إليه سوء الحال، فأعطاه ثلثا من الأبل، وما ذلك إلا ليقيه من العيلة. والأبل كانت أفعى أموالهم وأنفسها حينذاك. وقال للموظفين الذين يعملون في توزيع الصدقات على المستحقين: (كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الأبل).

وقال معلنا عن سياساته تجاه الفقراء: (الأكرن عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الأبل)^(٢).

وببناء على مذهب إليه عمر بن الخطاب تستطيع الدولة المسلمة أن تنشئ من أموال الزكاة عقارات ومؤسسات تجارية ومصانع

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٢٢٦ .

(٢) حاشية الباجورى ١/٢٩٢ . ط. دار الكتب .

(٣) انظر الأموال لأبي عبيد ص ٢٢٦ . هو القاسم ابن سالم أبو عبيد، كان أمّاً ممّا عصره في كل فن من العلم أخذ عن أبي زيد، وأبي عبيده وغيرهم، له من التصانيف، الأموال، غريب الحديث، معانى القرآن وغريب الفوائد وغيرها كثير، توفي بيضة ٢٢٤هـ عن سبع وستين سنة (بغية الوعاء ٢٥٢/٢).

و تملّكها للقراء، كلها أو بعضها أو حتى تؤجرها اليهم بأجر زهيد
لتدر عليهم دخلاً يقوم بكفايتهم كاملاً.

من هنا يتبيّن لنا أن الهدف من الزكاة ليس اعطاء الفقير درهماً
أو درعمين وإنما الهدف تحقيق مستوى لائق للمعيشة، لائق به بوصفه
إنساناً كرمه الله واستخلفه في الأرض ينتهي إلى خير أمة أخرجت
للناس.

ثانياً : العاملون على الزكاة

المصرف الثالث من مصارف الزكاة وهم من الأصناف التي تصرف اليهم الزكاة، وهم السعاة الذين يبعثهم الإمام لأخذها من أربابها وجمعها وحفظها ونقلها ومن يبعثهم من يسوقها ويرعها ويحملها، ويدخل في العاملين عليها القاسم والحاصل والكاتب الذي يكتب ما أعطاه أرباب الصدقات من المال ويكتب لهم براءة بالأداء، وما يدفع للمستحقين. والعناشر، وهو أثنان أحدهما: من يجمع ذوى الأموال، والثانى: من يجمع ذوى السهران، ويزداد في العمال بقدر الحاجة من كيال وزن وعدد، وأجر هؤلاء جميعاً من سهم العامل، لأن ذلك من مؤنته، وأيضاً لو أزمنها المالك لزيادة عليه في مقدار الواجب، وأما مميزو الزكاة من المال وجامعوه، فإن أجورهم على المالك، لأنه لتوفيه الواجب، كأجرة كيل المبيع فإنها على البائع.

شروط العاملين على الزكاة :

يشترط في العامل على الزكاة أمور :

١ - أن يكون مسلماً، لأنها ولية على المسلمين فيشترط فيها الإسلام كسائر الولايات. وعن أحمد رواية جوز فيها أن يكون العامل غير مسلم لعموم لفظ «العاملين عليها» فيدخل فيه الكافر والمسلم، ولأن ما يأخذه على العمالة أجر عمله، فلا مانع من أخذه كسائر الإجرات^(١).

قال ابن قدامة^(٢): والرواية الأخرى: لا يجوز أن يكون العامل كافراً لأن من شرط العامل أن يكون أميناً والكافر ينافي الأمانة.

(١) انظر المغني ٦٥٤/٢ .

(٢) البرجع نفسه، ابن قدامة: هو أحمد بن عبد الهادى شمس الدين أبو عبد الله، ابن قدامة المقدسى الجماعىلى الأصل ، ثم الدمشقى الصالحي .

٢ - أن يكون مكلفاً أى بالغاً عاقلاً .

٣ - أميناً: لأنه مؤمن على أموال المسلمين، فلا يجوز أن يكون فاسقاً خائناً، فمثله لا يؤمن حينه على أصحاب الأموال، أو تهاونه في حقوق القراء تبعاً للهوى، أو خضوعاً للمنفعة.

٤ - واشترط بعض الفقهاء أن يكون حرّاً لاعبداً، ورد ذلك غيرهم بما رواه البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (واسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد جبشي كان رأسه زبيبة) (١) ولأنه يحصل منه المقصود فأشبه الحر، ولم تشترط العنابية (٢) الحرية أسوة بالامامة في الصلاة.

٥ - أن يتولاها ذكراً، ولم يجوز العلماء اشتغال الإناث بالعمالة على الزكاة، لأنها من باب الولاية، فكان ذلك من شرطها كغيرها من الولايات كالقضاء. ودليلهم على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (إن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة) (٣).

ولكن هنا إنما يكون في الولاية العامة التي تكون فيها المرأة صاحبة الأمر والنهي أما الوظائف ومنها العمالة على الزكاة فلا تدخل في دائرة هذا الحديث.

حافظاً للحديث، من كبار العنابة، أخذ عن ابن تيمية والذهبي وغيرهما، وسنف مايزيد على سبعين كتاباً، ومات قبل بلوغ الأربعين، من كتبه المحرر في الحديث، مستد، قواعد أصول الفقه، وغيرهم، ولد ٧٠٥ هـ وتوفي ٧٤٤ هـ (١٢٠٥-١٢٤٢ م) (لعلام ٦/٢٢٢).

(١) صحيح البخاري ١/١٧٨ ط. الشعب .

(٢) المغني لابن قدامة ٢/٦٥٤ .

(٣) صحيح البخاري ٩/٧٠ ط. صحيح .

أن القواعد العامة توجب على المرأة الاحتشام والبعد عن مزاحمة الرجال والاختلاط بغير حاجة، ولهذا فإن الرجل أولى لهذا العمل من المرأة. الا في نطاق محدود كأن تستخدم المرأة لايصال الزكاة إلى الارامل والعاجزات من النساء ونحو ذلك، مما تكون المرأة فيه أقدر وأنفع من الرجل وهو أمر لا يضيق به الشرع الرحيب^(١).

٦ - واشترط أكثر الفقهاء ألا يكون من ذوي القربي للنبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم، بذلك لما روى مسلم^(٢) عن المطلب بن ربيعة بن الحارث عبد المطلب «أنه والفضل بن عباس، انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ثم تكلم أحدهما فقال: يارسول الله: جئناك لتؤمننا على هذه الصدقات فنصيب منها ما يصيب الناس من المنفعة، ونؤدي إليك ما يؤدى الناس، من المنفعة، فقال: إن الصدقة لا تُنْبَغِي لِحَمْدٍ وَلَا لِأَلِّ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أُوسَاخُ النَّاسِ» وفي لفظ «لاتحل لمحمد ولا آل محمد» «وهذا ظاهر في تحريمأخذها عمالة، فلا تجوز مخالفته».

وفي الحديث تنفيز لآل الله عليه الصلاة والسلام من التطلع إلى أموال الصدقات للاستفادة منها، لقولهما (نصيب منها ما يصيب الناس من المنفعة) والكلام من باب التشبيه فإنها لما كانت تطهره لأموال الناس ونفوسهم - كما قال تعالى (تطهيرهم وتزكيتهم بها) سميت أو ساخا.

ان مال الزكاة مال عام، فأى اصابة منه بغير حق، تعتبر اثما عظيما في شريعة الله، والنبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يضرب مثلا بأقاربه في التنزه عن هذا المال، حتى يحذر الناس من التخوض فيه، والطمع في التزييد منه^(٢).

(١) انظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى ٥٨٩/٢ .

(٢) المفهم شرح صحيح مسلم ١٠٧١/٤ .

(٢) انظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوى ٥٨٨/٢ .

٧ - أن يكون عالماً بأحكام الزكاة، إن كان ممن يفوض إليه عموم الأمر، لأنه إذا كان جاهلاً بذلك، لم تكن له كفاية لعمله وكان خطأه أكثر من صوابه^(١).

ما يعطاه العامل :

اختلف العلماء في المقدار الذي يأخذنه العامل، فقالت الحنفية^(٢) : يعطى قدر كفايته منها وهي رواية الشافعى.

وقال مالك^(٣) : يعطى العامل من الزكاة بقدر عمله.

والرواية الثانية للشافعى^(٤) : يعطى العامل من الزكاة في حدود الثمن.

وعن الإمام أحمد^(٥) : أن يعطى العاملون بحق ما عملوا يعني يعطىهم بقدر أجورتهم والآباء مخيراً إذا بعث عاملًا إن شاء استاجره أجارة صحيحة ويدفع إليه ما سمي له، وإن شاء بعثه بغير أجارة ويدفع إليه أجراً مثله، وهذا كان المعروف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لم يبلغنا أنه قاطع أحداً من العمال على أجراً وقد روى أبو داود^(٦) بإسناده عن ابن الساعدي قال «استعملني عمر على الصدقة فلما فرغت منها وأديتها إليه أمر لى بعمالة فقلت : إنما عملت لله وأجرى على الله». قال : خذ ما أعطيت فأنت قد عملت

(١) انظر المجموع شرح المهدب ١٦٧/٦ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٤٤/٢ ، انظر الأم ٦٤/٢ ط. بولاق.

(٣) بداية المجتهد ٢٧٨/١ .

(٤) المجموع شرح المهدب ١٦٩/٦ .

(٥) المغني ٦٥٤/٢ .

(٦) سنن أبي داود ١٦٤/٢ .

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فعملنى فقلت مثل قولك.
فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعطيت شيئاً من غير أن
تسأله فكل وتصدق».

حكم الهدية للعامل على الزكاة ١

لا يجوز للعامل على الزكاة قبول الهدية ولو كان ابرة خيط لا يقبلها على نفسه ويأخذها من ارباب الأموال فهي رشوة وهو يضع نفسه موضع الشبه وذلك لنص الحديث الصحيح^(١) عن أبي حميد الساعدي قال: (استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له (ابن التبية) على الصدقة فلما قدم قال: هذا لكم. وهذا أهدي إلى). قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه. ثم قال: أما بعد، فإني استعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله. فيأتيه فيقول: هذا لكم وهذا هدية أهديت لي. أفلا جلس في بيته أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقى الله يحمله يوم القيمة. فلا أعرف أحداً منكم لقى الله يحمل بغيرها له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تباع (تصيح) ثم رفع يديه حتى رئي بياض بطنه. يقول: اللهم هل بلغت؟).

(١) البخاري ١٦٠/٢ .

ثالثا : المؤلفة قلوبهم

وهم الذين يتآلفون بالعطاء ويستمال به قلوبهم الى الاسلام أو التشبيت عليه. أو بکف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنهم، أو نصرهم على عدو لهم^(١) وهم صنفان : كفار ومسلمون.

ومؤلفة الكفار ضربان أحدهما : من يرجى اسلامه فيعطيه لائقى نيته في الاسلام وتميل نفسه إليه فيسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أعطى الأمان لصفوان بن أمية، وأستنصر به صفوان أربعة أشهر لينظر في أمره وخرج معه إلى حنين فلما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم العطايا، قال صفوان. مالي؟ فأولما النبي صلى الله عليه وسلم إلى واد فيه إبل محملة، فقال: هذا لك فقال صفوان: هذا عطاء من لا يخشى الفقر^(٢).

والضرب الثاني : من يخشى شره فيرجى بعطيته كف شره وكف شر غيره معه، وقد روى ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن قوما كانوا يأتون النبي صلى الله عليه وسلم فإن أعطاهم مدخوا الاسلام وقالوا دين حسن، وإن منهم ذموا وعابوا^(٤) فهذا الضربان يعطون ليتألفوا على الاسلام، وكانوا لا يسلمون بالقهر والسيف ولكن يسلمون بالعطاء والإحسان، وهذا نوع من الجihad، لأنه كما يكون بالسنان يكون بالإحسان.

(١) انظر تفسير القرطبي ١٧٨/٨ ط. دار الكتب.

(٢) المجموع شرح المهدب ١٩٦/٦ .

(٣) رواه مسلم ٧٤/٧ ط. الشعب.

(٤) تفسير الطبرى ٢١٢/١٤ .

فاما المؤلفة من المسلمين فأربعة أقسام :

الأول : قوم من سادات المسلمين يطلب بتآلفهم اسلام نظائرهم من الكفار وقد اعطى أبو بكر رضي الله تعالى عنه عدى بن حاتم، والزبير قان بن بدر مع حسن نياتهما واسلامهما.

الثاني : سادات مطاعون في قومهم أسلموا ونيتهم ضعيفة في الاسلام فيعطيون ليقوى ايمانهم ويثبتوا، وفي صحيح مسلم^(١) من حديث أنسى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - أعني للأنصار - «فإنى أعطى رجالاً جديشى عهد بکفر أتآلفهم» الحديث. قال ابن اسحاق: أعطاهم يتألفهم ويتألف بهم قومهم. وكانوا أشرافاً، فأعطى أبا سفيان بن حرب مائة بعير، وأعطى ابنه مائة بعير، وأعطى حكيم بن حزام مائة بعير، وأعطى العارث بن هشام مائة بعير، وأعطى سهيل بن عمرو مائة بعير،...^(٢).

الثالث : قوم يليهم قوم من الكفار إن أعطوا قاتلوكهم ويراد بإعطائهم تآلفهم على قتالهم.

الرابع : قوم يليهم قوم عليهم زكوات ويعنونها فإن أعطوا هؤلاء قاتلوكهم وقهروهم علىأخذها منهم وحملوها إلى الإمام، وإن لم يعطوا لم يأخذوا منهم الزكوات واحتاج الإمام إلى مؤنة ثقيلة لتجهيز من يأخذها منهم^(٣).

وكل هذه الانواع تدخل تحت عبوم لفظ «المؤلفة قلوبهم» سواء كانوا كفاراً أم مسلمين.

(١) المنهم شرح صحيح مسلم ١٧٧١/٤ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٧٩/٨ .

(٣) انظر المجمع شرح المذهب ١٩٦/٦-١٩٨ .

قال الامام الشافعى^(١) : والمؤلفة قلوبهم من دخل فى الاسلام ولا يعطى من الصدقة مشرك يتالف على الاسلام فـإن قال قائل أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين بعض المشركين من المؤلفة فـتـلك العطـايا من الفـء وـمن مـال النـبـى صلى الله عليه وسلم خـاصـة لـامـن مـال الصـدقـة وـمـباح لـه أـن يـعـطـى مـا لـه وـقـد خـوـل الله تـعـالـى الـمـسـلـمـين أـموـالـمـشـرـكـين لـا الـمـشـرـكـين أـمـوـالـهـم وـجـعـلـصـدـقـاتـالـمـسـلـمـين مـرـدـوـدـةـفـيـهـمـكـماـسـمـىـلـاـعـلـىـمـخـالـفـدـيـنـهـمـ.

ونقول لاعجب أن يعطى كافر من صدقات المسلمين تأليفاً لقلبه على الاسلام. أو تمكيناً له في صدره، فإن هذا - كما ذكره الامام القرطبي^(٢) ضرب من الجهاد.

فالمشركون ثلاثة أصناف: صنف يرجع عن كفره بإقامة البرهان. وصنف بالتهـر والـسـنـانـ. وـصـنـفـبـالـعـطـاءـوـالـأـحـسـانـ،ـوـالـأـمـامـالـنـاظـرـلـلـمـسـلـمـينـيـسـتـعـمـلـمـعـكـلـصـنـفـمـاـيـرـاهـسـبـبـاـلـنـجـاتـهـوـتـخـلـيـصـهـمـنـالـكـفـرـ.

حكم سهم المؤلفة قلوبهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلف فقهاء المذاهب إلى حكم سهم المؤلفة قلوبهم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم هل سقط أم باق يعمل به؟.

ذهب الحنفية ومالك والشافعى وأصحاب الرأى إلى انقطاع سهم المؤلفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد أعز الله تعالى الاسلام وأغناه أن يتالف عليه رجال، فلا يعطى مشرك تألفاً بحال. وخافهم الامام احمد وذهب إلى أنه باق لم يلحقه نسخ ولا تبديل.

(١) الام ٦١/٢ ط. بولاق .

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٧٩/٨ .

قال جمهور الحنفية : اتسخ سهمهم وذهب كما قال في البدائع^(١) : وهو الصحيح، لاجماع الصحابة على ذلك، فإن أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ما أعطيا المؤلفة قلوبهم شيئاً من الصدقات، ولم ينكر أحد من الصحابة رضي الله عنهم فإنه روى أنه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم جاؤوا أبي بكر وسأله: أن يكتب لهم خطأ - كتابة رسمية - بسهامهم. فأعطاهما مسألوه، ثم جاؤوا إلى عمر وأخبروه بذلك فأخذ الخط من أيديهم ومزقه، وقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يعطيكم ليؤلكم على الإسلام، فاما اليوم فقد أعز الله دينه، فإن ثبت على الإسلام والا فليس بيننا وبينكم الا السيف. فانصرفوا إلى أبي بكر فأخبروه بما صنع عمر رضي الله عنهم، وقالوا: أنت الخليفة أم عمر؟ قال: هو ان شاء. ولم ينكر أبو بكر قوله فعله وبلغ ذلك عامة الصحابة، فلم ينكروا، فيكون ذلك اجماعاً على ذلك، ولأنه ثبت باتفاق الأمة أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يعطيهم ليتألفهم على الإسلام ولهذا أساميهم الله «المؤلفة قلوبهم» والاسلام يؤمذ في ضعف وأهله في قلة، وأولئك كثير ذوو قوة وعدد، واليوم بحمد الله عز الاسلام، وكثراً أهله واشتلت دعائمه، ورسبخ بنيانه، وصار أهل الشرك أدلاء، والحكم متى ثبت معقولاً بمعنى خاص، ينتهي بذهاب ذلك المعنى.

والذكر في مذهب المالكية قولان^(٢) : قول بانقطاع سهم المؤلفة بعز الاسلام وظهوره، وهذا مشهور من مذهب مالك وأصحاب الرأي.

والقول الثاني : قال القاضي عبد الوهاب : إن احتياج اليهم في بعض الأوقات أعطوا من الصدقة. وقال القاضي ابن العربي : الذي عندي أنه إن قوى الاسلام زالوا، وإن احتياج اليهم أعطوا سهمهم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم فإن الصحيح: «بدأ الاسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ».

(١) بداع الصنائع ٤٥/٢ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٨١/٨ بداية المجتهد ٢٧٥/١ .

وذكر النووي^(١) عن الشافعى: أن الكفار إن جاز تأليفهم فإنما يعطون من سهم المصالح من الفى ونحوه، ولا يعطون من الزكاة، لأن الزكاه لاحق فيها للكفار عنده.

وأما المسلمين من المؤلفة، فعنده قولان في اعطائهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم:

الأول : لا يعطون لأن الله أعز الاسلام، فأغنى عن التألف بالمال.

والثاني : يعطون، لأن المعنى الذي اعطوا به قد يوجد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وإذا قلنا يعطون فمن أين؟

قولان أيضاً : قيل من الصدقات، لآذية . وقيل من سهم المصالح من الفى وغيره، لأن الصرف اليهم من مصلحة المسلمين.

وفي المغني لابن قدامة^(٢) : ولنا كتاب الله وسنة رسوله، فإن الله تعالى سمى المؤلفة في الأصناف الذين سمى الصدقة لهم والنبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الله تعالى حكم فيها فجزاها ثمانية أجزاء» وكان يعطى المؤلفة كثيراً في أخبار مشهورة ، ولم ينزل

(١) المجموع شرح المهذب للنووى ١٩٧/٦ . والنووى: هو العلامة الحافظ محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مر بن جمعة بن حزام النووى المحدث الفقيه الشافعى الشهير بالنوى «نوى بلده بعوران بينها وبين دمشق مسافة يومين» ولد سنة ٦٢١ وتوفى بيته سنة ٦٧٦ . له من التصانيف الأربعين في الحديث مشهور وعليها عدة شروح وحواشى، تهذيب الأسماء واللغات، الارشاد في أصول الحديث، شرح الجامع الصغير للبخاري وكتب كثير» (هدى العارفين ٥٢٤/٦).

(٢) المغني ٢/٦٦٦ .

كذلك حتى مات، ولایجوز ترك كتاب الله وسنة رسوله الابنسخ، والنسخ لا يثبت بالأحتمال، ثم ان النسخ انما يكون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لأن النسخ انما يكون بنسخ، ولا يكون النص بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وانتراض زمن الوحي، ثم أن القرآن لا ينسخ الا بقرآن وليس في القرآن نسخ كذلك ولا في السنة. فكيف يترك الكتاب والسنة بمجرد الآراء والتحكم، أو بقول صحابي أو غيره؟

الرأي الراجح في هذا الموضوع :

الذين قالوا أن سهم المؤلفة قلوبهم نسخ بفعل عمر فهذا غير صحيح، فالنسخ لم يقع، والحاجة إلى تأليف القلوب لم تنتفع، والواقع ان عمر رضى الله تعالى عنه وارضاه انما حرم قوما من الزكاة كانوا يتأنفون في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ورأى أنه لم يعد هناك حاجة لتأليفهم، وقد أعز الله الاسلام وأغنى عنهم، ولم يتجاوز الفاروق الصواب فيما صنع. فإن التأليف ليس وضعا ثابتنا دائمًا. ولا كل من كان مؤلفا في عصر يظل مؤلفا في غيره من العصور، وإن تحديد الحاجة إلى التأليف، وتحديد أشخاص المؤلفين، أمر يرجع إلى أولى الأمر وتقديرهم لما فيه خير الاسلام ومصلحة المسلمين.

لقد قرر علماء الأصول. أن تعليق الحكم بوصف مشتق يؤذن بعلية ما كان منه الاشتتاق، وهنا علق صرف الصدقة بالمؤلفة، فدل على أن تأليف القلوب هو علة صرف الصدقات اليهم، فإذا وجدت هذه العلة وهي تأليف قلوبهم - أعطوا، وإن لم توجد لم يعطوا^(١).

(١) انظر فقه الزكاة للدكتور القرضاوى ٦٠١/٢ .

أين يصرف سهم المؤلفة في عصرنا؟

إن الجواب عن هذا واضح مما ذكرناه من بيان الهدف الذي قصده الشارع من وراء هذا السهم. وهو استعمال القلوب إلى الإسلام أو تشتيتها عليه، أو تقوية الضعفاء فيه، أو كسب أنصار له. أو كف شر عن دعوته ودولته، وقد يكون ذلك بإعطاء مساعدات لبعض الحكومات غير المسلمة لتفق في صف المسلمين. كما أن الذين يدخلون في دين الله أتوا كل عام لا يجدون من حكومات البلاد الإسلامية أى معارنة أو تشجيع. والواجب أن يعطوا من هذا السهم ما يشد أزرهم ويستد ظهرهم^(١).

لهذا كان من أولى الناس بالتأليف في زماننا - كما نبه السيد رشيد رضا^(٢) رحمة الله لهم من المسلمين يتالفهم الكفار ليدخلوهم تحت حمايتهم أو في دينهم، فإننا نجد دول الاستعمار الطامحة في استعباد جميع المسلمين، وفي ردهم عن دينهم، يخصصون من أموال دولهم سهماً للمؤلفة قلوبهم من المسلمين، فمنهم من يؤلفونه لأجل تصويره وآخراته من حظيرة الإسلام. ومنهم من يؤلفونه لأجل الدخول في حمايتهم ومشاقه الإسلامية أو الوحدة الإسلامية... أفاليس المسلمين أولى بهذا منهم».

(١) انظر فقه الزكاة للدكتور القرضاوى .٦٠٩/٢

(٢) تفسير المنار للسيد رشد رضا .٥٧٤/١٠

رابعاً : في الرقاب

لقد غيرت الآيات التي حصرت مصارف الزكاة في الأصناف الثمانية بين المصارف الأربع الأولى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة قلوبهم) والأربعة الأخيرة (وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) وذلك أن الأربع الأولى جعلت الصدقات لهم، والأربعة الأخيرة جعلت الصدقات فيهم فما السر في هذه المغایرة؟ ولماذا عبر عن استحقاق الأولين للصدقة (باللام) التي هي الأصل للتمليلك، وعبر عن استحقاق هؤلاء لها بحرف (في) التي هي للظرفية؟ إن القرآن الكريم لا يغير بين التعبيرات جزأاً، بل لحكمة جليلة ينبئ عنها بكلامه المعجز، وما يعقلها إلا العاملون فيما هذه الحكمة؟ .

لقد أجاب الزمخشري^(١) عن ذلك بأن العدول عن (اللام) إلى (في) في الأربعة الأخيرة للإيدان بأنهم أرسخ في استحقاق الزكاة من الأربع الأولى، لأن (في) للوعاء، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصباً.

وعقب ابن المنبر على كلام الزمخشري فقال: وثم سر آخر هو أظهر وأقرب. وذلك أن الأصناف الأربع الاولى ملاك لما عساه يدفع إليهم، وإنما يأخذونه ملكاً، فكان دخول اللام لائقاً بهم. وأما الأربعة الأخرى، فلا يملكون ما يصرف نحوهم، بل ولا يصرف إليهم؛ ولكن في صالح تتعلق بهم. فالمال الذي يصرف في الرقاب إنما يتناوله السادة المكاتبون والبائعون، فليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم، حتى يعبر عن ذلك باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم، وإنما هم محال لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به.

«و كذلك الغارمون، إنما يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم تخلصاً لذممهم لأنهم، وأما سبيل الله فواضح فيه ذلك».

(١) الكشاف للزمخشري ٤٥/٢ ط. الحلبي .

«وَأَمَا إِبْنُ السَّبِيلِ فَكَانَ مَنْدِرًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا أَفْرَدَ بِالذِّكْرِ تَنْبِيهًا عَلَى خَصْوَصِيَّتِهِ مَعَ أَنَّهُ مَجْرُودٌ مِنَ الْحُرْفَيْنِ جَمِيعًا. وَعَطْفُهُ عَلَى الْمُجْرُورِ بِاللَّامِ مُمْكِنٌ، وَلَكِنَّهُ عَلَى التَّقْرِيبِ مِنْهُ أَقْرَبٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

معنى «في الرقاب» :

الرقاب : جمع رقبة وهي مؤخر أصل العنق واشتقتها من المراقبة، وذلك أن مكانها من البدن مكان الرقيب المشرف على القوم، ولهذا المعنى يقال: أعتقد الله رقبته^(٢).

والمراد بها في القرآن: العبد أو الأمة، وهي تذكر في معرض التحرير أو الفك، وتحرير العبد من الرق هو فك لرقبته من غلتها، وفي آية المصارف قال تعالى (وفي الرقاب) و معناها وتصرف الصدقات في فك الرقاب، وهو كناية عن تحرير العبد والأماء من نير الرق والعبودية.

وقد أختلف الفقهاء في تفسير الرقاب على أقوال^(٣):

القول الأول : إن سهم الرقاب موضوع في المكاتب بين ليعتقدوا به، وهذا مذهب الشافعى رحمه الله، والليث بن سعد، واحتجوا بما روئ عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: قوله تعالى (وفي الرقاب) ي يريد المكاتب وتأكد هذا بتقوله تعالى (وآتوه من مال الله الذى أتاكم)^(٤)، وهي الرواية الثانية للإمام أحمد^(٥).

(١) الانتصار من الكشاف ٤٥/٢، انظر تفسير الفخر الرازى ٧٠/٨.
أنظر المغني لابن قدامة ٦٧٠/٢.

(٢) تفسير الفخر الرازى ٢٠/٢ مـ. دار الفدـ.

(٣) تفسير الفخر الرازى ٦٩/٨ مـ. دار الفدـ.

(٤) النور : ٢٢ .

(٥) المغني : ٤٢١/٦ .

القول الثاني : وهو مذهب مالك وأحمد^(١) واسحق أنه موضوع لعتق الرقاب يشترى به عبيد فيعتقون وذلك لعموم قوله تعالى (وفي الرقاب) وهو متناول للقنب بل هو ظاهر فيه، فإن الرقبة إذا أطلقت انصرفت إليه قوله تعالى: (فتحرير رقبة) وتقدير الآية: وفي اعتاق الرقاب، ولأنه اعتاق للرقبة فجاز صرف الزكاة فيه.

القول الثالث : قول أبي حنيفة^(٢) وأصحابه وقول سعيد بن جبير والنخعى، أنه لا يعتق من الزكاة رقبة كاملة ولكن يعطى منها في رقبة ويungan بها مكاتب لأن قوله تعالى (وفي الرقاب) يقتضى أن يكون له فيه مدخل وذلك ينافي كونه تاماً فيه.

وذلك لما روى أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: علمي عملاً يدخلنى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم أعتق النسمة وفك الرقبة فقال الرجل، أو ليسا سواء قال: لا يعتق النسمة أن تنفرد بعتقها وفك الرقبة أن تعين في عتقها» وإنما جاز دفع الزكاة إلى المكاتب ليؤدى بدل كتابته فيعتق ولا يجوز ابتداء الإعتاق بنية الزكاة لوجهين:

أحدما : ما ذكرنا أن الواجب إيتاء الزكاة والإيتاء هو التمليل، والدفع إلى المكاتب تمليلك، فاما الإعتاق فليس بتمليلك.

والثاني : ما أشار إليه سعيد بن جبير فقال لا يعتق من الزكاة مخافة جر الولاء ومعنى هذا الكلام أن الإعتاق يوجب الولاء للمعتق فكان حقه فيه باقياً ولم ينقطع من كل وجه فلا يتحقق الإخلاص فلا يكون عبادة والزكاة عبادة فلا تتأدى بما ليس بعبادة، فاما الذي يدفع إلى المكاتب فينقطع عنه حق المؤدي من كل وجه ولا يرجع إليه بذلك نفع فيتحقق الإخلاص.

(١) انظر بداية المجتهد ٢٧٧/١، المفنى لابن قدامة ٤٢٠/٦.

(٢) انظر بدايع الصنائع ٤٥/٢.

القول الراجح في هذا الموضوع

الحق أن عبارة الآية الكريمة تشمل الأمراء جميعاً معونة المكاتبين وعتق الرقاب وقد روى أبو عبيد عن ابن عباس أنه لم ير بأساً أن يعتقد المسلم رقبة من زكاة ماله. وقال بعد ذكر قول النخعى وأبن جبير - أنهما كرها شراء الرقاب وعتقدها من الزكاة - وقول ابن عباس أعلى ما جاءنا في هذا الباب، وهو أولى بالإتباع، وأعلم بالتأويل، وقد وافقه الحسن على ذلك، وعليه كثير من أهل العلم^(١) والأولى لولي الأمر أن يجمع بين الأمراء المكاتبين ويشتري العبيد والإماء حسب ما تقتضيه المصلحة.

هل يفك الأسير المسلم من سهم الرقاب؟

أختلف العلماء في فك الأسرى من سهم (وفي الرقاب) وهم الأسرى المسلمون الذين يتتحكم فيهم الأعداء الكفراً تحكم السيد في الرقيق.

جاء في المغني^(٢): ويجوز أن يشتري من زكاته أسير مسلماً من أيدي المشركين لأنه فك رقبة من الأسر فهو كفك رقبة العبد من الرق ولأن فيه اعزازاً للدين فهو كصرفه إلى المؤلفة قلوبهم ولأنه يدفعه إلى الأسير لفك رقبته فأشبه ما يدفعه إلى الغارم لفك رقبته من الدين.

وفى تفسير القرطبي^(٢): قال أصبغ: لا يجوز وهو قول ابن القاسم.

وقال ابن حبيب: يجوز لأنها رقبة ملكت بملك الرق فهي تخرج من رق إلى عتق، وكان ذلك أحق وأولى من فك الرقاب الذي بأيدينا، لأنه إذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة وجائزًا من الصدقة، فأحرى وأولى أن يكون ذلك في فك المسلم من رق الكافر وذلك.

(١) الأموال لأبي عبيد . ٢٤٢ .

(٢) المغني لأبن قدامة . ٤٢٢/٦ .

(٢) تفسير القرطبي ١٨٢/٨ ط. دار الكتب .

الإسلام وتصفية الرق :

ان الإسلام هو أول نظام في الدنيا عمل بكل الوسائل على تصفية الرق، والغالب من دنيا البشر بالتدرج، لقد شرع الإسلام العتق ولم يشرع الرق. فلم يكن للعтик أثر في شرائع الحضارات التي سبقت ظهور الإسلام. أما الرق فقد كان معروفاً معتراً به في كل حضارة قديمة، والواقع أن الرق على أصوله التي أنشأته في عصور الهمجية باق إلى القرن العشرين وسيبقى بعدها باقيت الحروب، وبقيت عادات الأسر، فالأسير اليوم هو الرقيق الأول يعنيه - يسخر الأسرى في أعمالهم، ويجردونه من الحقوق المدنية بينهم، ويعطونه من القوت ما يمسك الرمق أو يعنيه على خدمتهم. ولا تفك عنه هذه التقييد إلا إذا تبدل الأسرى بين المعسكرين المتقاتلين.

فلما ظهر الإسلام جاء بالعтик ولم يجيء بالرق، وسبق التطور الدولي إلى تقرير فك الأسرى عند الأعداء، وتقرير المن بتسريع الأسرى عنده، وصنع خير ما يصنعه الشارع في ذلك الزمن، فإنه الصنيع الذي لم تلحقه حضارة القرن العشرين بما هو أكرم منه وأجدى.

فمن الحسن في شريعة الإسلام إطلاق الأسير أو قبول فدائه قال عز وجل «إذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فأما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها»^(١).

وإذا أراد العبد أن يفتدى نفسه بأجره من عمل يعمله، حسن بمالكه أن يقبل منه ذلك وأن يعيشه بماله، وما آتاه الله من كسبه قال عز من قائل «والذين يتغرون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتابوهם إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي أتاكم»^(٢).

(١) محمد : ٤ .

(٢) النور : ٢٢ .

وفرض الإسلام العتق كفارة لذنوب كثيرة، فمن ظاهر من زوجته - أى قال لها أنها حرام عليه كظهر أمه - فلا يتحلل من ظهاره إلا بتحرير رقبة يملكتها - قال سبحانه وتعالى «والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتمساسا»^(١).

ومن حنت في يمينه فكفارة اليمين صدقة بالمال أو صدقة بالتحرير قال سبحانه وتعالى «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان. فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة»^(٢) ومن قتل خطأ وجب عليه مع الدية تحرير رقبة قال عز وجل «ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله، إلا أن يصدقوا، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله»^(٣). ويحسن تحرير الرقاب في غير ما ورد النص عليه حيثما وجب الشكر على النعمة، والتوبة من الذنب، وحسن الجزاء على الولاء.

وقد نظرت الشريعة الإسلامية إلى الفارق بين الرجل والمرأة في أمر العتق، فعملت على نقل النساء المملوکات من رابطة العبودية إلى رابطة الزوجية، وأمرت المسلمين بتزویجهن والبر بهن، قال سبحانه وتعالى: «وانکحوا الأيامى منکم والصالحين من عبادکم واماکم، وإن

(١) المجادلة : ٢ .

(٢) المائدۃ : ٨٩ .

(٣) النساء : ٩٢ .

يكونوا فقراء يغනهم الله من فضله»^(١) وقال عز وجل «فإن خفتم لا تعدلوا فواحدة وأ مامتكم»^(٢).

وفضلت الزواج بالجارية المملوكة على الزواج بسليلة البيوت من المشرفات ولو حسن مرأها في العين قال سبحانه وتعالى «ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم»^(٣).

وفرضت لهن حقوقهن كما فرضت الحقوق للأزواج قال سبحانه وتعالى : «قد علمنا ما فرضاً علينا عليهم في ازواجهم وما ملكت أيدينهن»^(٤).

وحرص الإسلام على البر بهن في عواطفهن وأحساسهن، كما حرص على البر بهن في أرزاقهن ومعيشتهن، فكان عليه الصلاة والسلام ينهى المسلم أن يقول «عبدى وأمتى» وإنما يقول «فتاتى وفتاتى» كما يتحدث عن أبنائه، وكانت وصيته بالصلاوة والرقيق من آخر وصاياه صلوات الله عليه قبل انتقاله إلى الرفيق الأعلى^(٥).

وهكذا نجد كيف أن الإسلام فتح كل أبواب العتق للرقيق وحاطه بالرعاية والإهتمام من قبل المسلمين ولا تجد اليوم في الإسلام رقيقاً والحمد لله رب العالمين.

.....

(١) النور : ٣٢ .

(٢) النساء : ٣ .

(٣) البقرة : ٢٢١ .

(٤) الأحزاب : ٥٠ .

(٥) انظر المرأة في القرآن: لعباس محمود العقاد ١٠٧ - ١١٠ ط. دار الهلال.

خامساً : الغارمون

الغارمون هم المدينون: جمع غارم. والغارم: هو الذي عليه دين، وأصل الغرم في اللغة اللزوم، ومنه قوله سبحانه وتعالى «إن عذابها كان غراما» ويطلق الغريم على المدين وعلى صاحب الدين وسمى كل واحد منها غريما لعذابه صاحبه.

والغارمون ثلاثة أنواع :

النوع الأول^(١)، من غرم لإصلاح ذات البين ومعناه أن يستدين مالا ويصرفه في إصلاح ذات البين، بأن يخاف فتنة بين قبيلتين أو شخصين فيستدين مالا ويصرفه في تسكين تلك الفتنة وإطفاء نار حرب يمكن أن تشتعل ويحقن دماء وأموالا، فهذا قد أتى معروفا عظيمها، فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة، فجاء الشرع ببابحة المسألة فيها وجعل لهم نصيبا من الصدقة فيصرف إليه من سهم الغارمين تشجيعا له على عمل المعروف، وكانت العرب تعرف ذلك في الجاهلية وتسميه حمالة، فكان الرجل منهم يتحمل الحمالة ثم يخرج في القبائل فيسأل حتى يؤديها، فورد الشرع ببابحة المسألة فيها وجعل لهم نصيبا من الصدقة روى مسلم^(٢) عن قبيصة بن المخارق قال تحملت حمالة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وسألته فيها فقال: «أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها». ثم قال: يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا ثلاثة: رجل تحمل حمالة فيسأل فيها حتى يؤديها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة^(٢) فأجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ورجل أصابته فاقه حتى يشهد له ثلاثة من ذوى الحججا من قومه لقد

(١) انظر الأم للشافعى ٦٢/٢ ، المغني ٤٣٢/٦ ، تفسير القرطبي ١٨٤/٨ .

(٢) المفہم شرح صحيح مسلم ١٧٤٤/٤ .

(٢) كارثة أو مصيبة .

أصابت فلان فاقة فحلت له المسألة حتى يصيّب سداداً من عيش أو قواماً من عيش. وما سوى ذلك فهو سحت يأكلها صاحبها سحتاً يوم القيمة».

وروى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لاتحل الصدقة لغنى لخمسة»^(١) ذكر منها الغارم.

وقد أضاف إلى هذا الصنف فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي^(٢): والمصلحين بين الناس وكل من يقوم من أهل الخير في عمل مشروع اجتماعي نافع كمؤسسة للأيتام، أو مستشفى لعلاج القراء، أو مسجد لإقامة الصلاة، أو مدرسة لتعليم المسلمين، أو ما شابه ذلك من أعمال البر والخدمة الاجتماعية، فإنه قد خدم في سبيل خير عام للجماعة، فمن حقه أن يساعد من المال العام لها. وليس في الشرع دليل يقتصر الغارمين على من غرموا لصلاح ذات بين دون غيرهم، فلو لم يدخل أولئك في لفظ «الغارمين»، لوجب أن يأخذوا حكمهم بالقياس.

ومعنى هذا أن يعطى من استدان من أجل هذه الخدمات الاجتماعية النافعة من مال الزكاة ما يسد به دينه وإن كان غنياً: كما نص على ذلك بعض الشافعية في الروضة^(٣) «أن من استدان لعمارة أو فلك أو سير أو قرى ضيف ونحوه يعطى مع الغنى إذا كان غناه بملك العقار لا بالفقد».

النوع الثاني^(٤): غارم استدان لصلاح حاله، كان يستدين في نفقة، أو كسوة، أو زواج، أو علاج مرض، أو شراء أثاث، أو بناء

(١) سنن ابن ماجة ٢٩٠/١.

(٢) فقه الزكاة دراسة مقارنة ٦٢٠/٢ ط. مؤسسة الرسالة.

(٣) الروضة للنحوى ٢١٩/٢.

(٤) انظر الأم ٦١/٢، المغني ٤٢٣/٦.

مسكن أو إكرام ضيف وعجز عن أداء دينه، بأن كان لا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه ولو له دين على غيره ولكن لا يقدر على أخذنه، فيعطي من الزكاة ما يفي بدينه، لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : «أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» (١) . فدل الحديث على أن من أصيب في ماله فهو غارم يباح أخذ الصدقة سواء أكانت تطوعاً أم واجبة .

، ولصاحب هذا النوع شروط (٢).

لها النوع وهو الغارم الذى استدان لاصلاح حالة شروط لابد من توافرها ليصرف له من هذا السهم.

أولها : أن يكون في حاجة إلى ما يتضى به الدين، فلو كان غنياً قادرًا على سداده بنقود أو عروض عند لم يعط من الزكاة.

وفي قول للشافعى : أنه يعطى مع الفنى ، لأنه غارم ، فأشببه
الغارم لذات البين .

ولو وجد ما يقضى به بعض الدين اعطى بقدر ما يقضى به الباقي فقط. ولو لم يملك شيئاً وقدر على قضائه بالعمل والكسب أعطى أيضاً، لأنه لا يمكنه قضاؤه إلا بعد زمن وقد يعرض ما يمنعه من قضائه.

(١) الحديث رواه مسلم ٢٠١٥ مل. الشعب.

(٢) انظر المجموع شرح المذهب ٢٠٧/٦ - ٢٠٩، شرح الغرضى على الخليل ٤٢٢/٦، المفتى ٢١٨/٢.

وأشترط حاجة المستدين إلى ما يقضى به الدين، ليس معنها أن يكون صفر الدين لا يملك شيئاً، فقد صرخ العلماء بأنه لا يعتبر المسكن والملبس والفراش والأنية، وكذا الخادم والمرکوب أن اقتضاهما حاله، بل يقضى دينه وأن ملكها.

الشرط الثاني : أن يكون قد استدان في طاعة أو أمر مباح، أما لو استدان في معصية كخمر ورني وقامار ومجون، وغير ذلك من ألوان المحرمات فلا يعطى، لأن في إعطائه إعانة له على معصية الله، وإغراء لغيره بمتابعته في عصيانه. وهو متمكن من الأخذ بالتوبة. فإذا تاب أعطى من الزكاة، لأن التوبة تجب ما قبلها، والتائب من الذنب كمن لاذب له.

الشرط الثالث : أن يكون الدين حالاً. فإن كان موجلاً فقد اختلف فيه: قيل: يعطى، لأنه يسمى غارماً. فيدخل في عموم النص. وقيل: لا يعطى، لأنه غير محتاج إليه الآن. وقيل: إن كان الأجل يحل تلك السنة أعطى، والا فلا يعطى من صدقات تلك السنة.

ونقول إن كان الذي يعطى الزكاة فرد وليس مؤسسة أو دولة في ينبغي أن يدرس الحالة التي أمامه فيؤثر الأشد حاجة عن الذي يليه وحسب الكم المالي أو حصيلة الزكاة التي بين يديه فليقض حاجته الغارم، والله أعلم.

الشرط الرابع : أن يكون شأن الدين مما يحبس فيه، فيدخل فيه دين الولد على والده، والدين على المعسر. ويخرج دين الكفارات والزكاة، لأن الدين الذي يحبس فيه ما كان لأدمي، وأما الكفارات والزكوات فهي لله هنا الشرط للمالكية^(١).

(١) انظر حاشية الصاوي ٢٢٢/١.

النوع الثالث : الغارم لضمان، وهو من لزمه دين بطريق الضمان عن معين لافى تسكين فتنة، فيعطي ان اعسر مع الأصل وان لم يكن متبرعا بالضمان، او اعسر وحده وكان متبرعا بالضمان، لأنه إذا غرم لا يرجع عليه بخلاف ما إذا ضمن بالأذن، وصرفه إلى الأصيل المعاشر أولى، لأن الضامن فرعه، وإن اعسر الأصيل وحده اعطى دون الضامن، بخلاف الأصيل أو الضامن المؤسر، إذا لاحق له في الزكاة، وإذا أعطى الضامن وقضى به الدين لم يرجع على الأصيل، وإن ضمن بإذنه، وإنما يرجع إذا غرم من عنده بشرطه، وإن كان موسرين لم يعط واحد منها^(١).

سهم الغارمون يأخذ حكم التأمين :

إن الزكاة بهذا تقوم بنوع من التأمين الاجتماعي ضد الكوارث، ومفاجآت الحياة، سبق كل ما عرفه العالم - بعد - من أنواع التأمين.

غير أن التأمين الذي حققه الإسلام لإبناءه بنظام الزكاه أسمى وأشمل من التأمين الذي عرفه الغرب في العصر الحديث بمراحل ومراحل. فالتأمين على نظام الغرب لا يغوص إلا من اشتراك بالفعل في دفع أقساط محددة لشركة التأمين. وعند إعطاء التعويض يعطى الشخص المنكوب على أساس المبلغ الذي أمن به، لا على أساس خسائره، وحاجاته. فمن كان قد أمن بمبلغ أكبر أعطى تعويضاً أكثر، ومن كان مبلغه أقل كان نصيبه أقل، مهما عظمت مصيبة وكثرت حاجاته. وذوو الدخل المحدود يؤمدون عادة بمبالغ أقل، فيكون حظهم - إذا أصابتهم الكوارث - أدنى وذلك أن أساس نظام التأمين الغربي التجارة والكسب من وراء الأشخاص المؤمن لهم أما التأمين الإسلامي، فلا يقوم على إشتراط دفع أقساط سابقة، ولا يعطى المصاب بالجائحة إلا على أساس حاجته، وبمقدار ما يغوص خسارته، ويخرج ضائقته.

(١) انظر المنصل في الفقه الإسلامي أ. د محمد الخضراوى ص ٤٤٦.

(٢) انظر فقه الزكاة للدكتور القرضاوى ٦٢٤/٢ .

هل يجوز أن يقضى دين الميت من الزكاة ؟

قال القرطبي^(١) «قال علماؤنا وغيرهم» يقضى منها دين الميت، لأنه من «الغارمين» قال صلى الله عليه وسلم «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه من ترك مالا فلأهله، ومن ترك دينًا أو ضياعاً فإلي وعلي»^(٢).

وبهذا قال الإمام مالك^(٣) وهو القول الثاني للإمام أحمد^(٤) وهي وجهة للإمام الشافعى^(٥) وذلك لعموم الآية الكريمة، وهي تشمل كل غارم، حيا كان أو ميتا، وأنه يصح التبرع بقضاء دينه كالحى، وهذا هو القول الأول.

أما القول الثاني: فذهب إليه أبو حنيفة وهو القول الأول للإمام أحمد^(٦) والوجهة الثانية للإمام الشافعى^(٧)، وهو لا يجوز دفع الزكاة فى قضاء دين الميت، لأن الغارم هو الميت، ولا يمكن الدفع إليه، وإن دفعها إلى غريميه وهو الدائن صار الدفع إلى الغريم لا إلى الغارم.

والذى نرجحه^(٨): أن نصوص الشريعة وروحها لا تمنع قضاء دين الميت من الزكاة، لأن الله تعالى جعل مصارف الزكاة نوعين: نوع عبر عنه استحقاقهم باللام التب تفيد التمليل وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم (وهو لاء هم الذين يملكون) ونوع عبر عنه به «في» وهم بقية الأصناف (فى الرقباب

(١) تفسير القرطبي ١٨٥/٨ ط. دار الكتب.

(٢) صحيح البخارى ١٥٥/٢ ظ. دار الشعب .

(٣) انظر حاشية العدوى ٢١٨/٢ .

(٤) انظر المغني لابن قدامة ٦٦٧/٢ .

(٥) انظر المعجم ٢١١/٦ .

(٦) المغني ٦٦٧/٢ .

(٧) المعجم ٢١١/٦ .

(٨) انظر فقه الزكاة للدكتور الترمذى ٦٢٢/٢ .

والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) فكانه قال : الصدقات في الغارمين ولم يقل : للغارمين فالغارم على هذا لا يشترط تملكه وعلى هذا يجوز الوفاء عنه وهذا ما اختاره وأفتى به شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)، ويؤيد هذا حديث «من ترك دينا أو ضياعا فإلى وعلى» .

موقف الإسلام من الغارمين :

وموقف الإسلام من الغارمين والمستدينين بصفة عامة موقف فريد رائع ، انه يعلم ابناءه الاعتنى والاقتصاد في حياتهم حتى لا يلجأوا إلى الإستدانة ، فإذا أضطررت الظروف لذلك فعلى المستدين أن يعجل بالوفاء فيكسب بذلك معونة الله عز وجل وتأييده فيما نوى «من أخذ أموال الناس وهو ي يريد أداءها أدى عنده الله ومن أخذها ي يريد إتلافها أتلفه الله»^(٢) . فإذا عجز عن أداء الدين كله أو بعضه فإن الدولة تتدخل لإنقاذه من هذا الهم ، ولهذا أستعان النبي صلى الله عليه وسلم من الدين بقوله «اللهم أني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماتة الأعداء»^(٢) .

(١) ابن تيمية: هو الإمام المجدد شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس أحمد ينتهى نسبه إلى ابن تيمية الحراني نسبة إلى (حران) بلدة بالشام ولا مرتئه زعامة وإمامية في العلم في ربوع الشام وكان جده الشيخ مجد الدين عبد السلام، فردا في زمانه، رأسا في الفقه وأصوله، بارعا في الحديث. ولد ابن تيمية عام ٦٦١هـ بحران وتلقى العلم منذ طفولته واحتوى صدره بكل أنواع العلوم وكان حجة عصره توفي بالسجن عام ٧٢٨هـ (الفتاوى الكبرى لابن تيمية المقدمة).

(٢) صحيح البخاري ١٥٢٢/٢ .

(٢) صحيح البخاري ٩٨١/٨ .

وكان صلی الله علیه وسلم کثیراً ما يستعین بالله من الغرم - الاستدانة - فسأله عن سر ذلك ولماذا يکثر من الاستدانة، فقال لهم «إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأنقلب»^(١).

وهي لفتة نبوية صادقة إلى أثر الحالة الاقتصادية في الأخلاق والسلوك، وهو ما لا ننكره، وإنما ننكر على القائلين به جعلهم الاقتصاد هو العامل الوحيد، والمؤثر الفذ في سلوك الإنسان.

وقد كان صلی الله علیه وسلم ينبه على قضاء الدين حتى أنه كان لا يصلى على أحد مات وعليه دين إلى أن أفاء الله علیه وفتح له وكثرت موارد بيت المال، صار يتولى بنفسه سداد ديون المسلمين، روى ذلك أبو هريرة: أن رسول الله صلی الله علیه وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل: هل ترك لدينه من قضاء؟ فإن حدث أنه ترك وفاه صلی الله علیه وإلا قال: «صلوا على صاحبكم» فلما فتح الله علیه الفتوح قال «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاوه»^(٢).

ذلك هو تشريع الإسلام وطريقه إنه يعين المستدين على التحرير من رقبة الدين، وينتشله من وحدته، ولا يتركه يسقط فريسة الديون ويعلن أفلاسه.

وما عرفنا إلى اليوم شريعة غير الإسلام تنص في صلب دستورها على سداد الديون عن المدينين، وتجعل ذلك فريضة من الله.

ان الإسلام بسداده هذه الديون العادلة عن أصحابها من مال الزكاة.
قد حقق هدفين كبيرين:

(١) صحيح البخاري ١٥٤/٢ ط. دار الشعب .

(٢) صحيح البخاري ١٥٥/٢ .

الأول : يتعلق بالمدين الذى أثقله الدين، وركبه من أجله هم بالليل وذل بالنهار وأصبح معرضاً بسببه للمطالبة والمقاضاة والحبس وغير ذلك. فالإسلام يسد دينه ويكتفى بما أهله.

الثاني : يتعلق بالدائن الذى أقرض صاحب الدين وأعانه على مصلحته المشروعة، فالإسلام حين يساعد على الوفاء بدينه، يشجع أبناء المجتمع على أخلاق المروءة والتعاون والتبرض الحسن. وبهذا تسهم الزكاة من هنا الجانب فى محاربة الربا.

وهكذا تأخذ شريعة الإسلام بيد الغارم المجهود ولا تكلفه بيع حوانجه الأصلية ليسد ما عليه، ويعيش فارغاً من المقومات الأساسية للحياة، محروماً من كل أثاث ومتاع يليق به مثله. كلاً فقد كتب عمر بن عبد العزيز في خلافته إلى ولاته: أن أقضوا عن الغارمين - أدوا عنهم ديونهم - فكتب إليه من يقول: إنا نجد الرجل له المسكن والخدم والفرس والأثاث - أى وهو مع ذلك غارم - فكتب عمر: إنه لابد للمرء المسلم من مسكن يسكنه، وخدم يكتفي بهنـته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن أن يكون له الأثاث في بيته. نعم فأقضوا عنه فإنه غارم^(١).

هذا هو موقف شريعة الرحمن العادلة من الغارمين^(٢).

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٢٢٣.

(٢) انظر فقه الزكاة للدكتور القرضاوى ص ٦٦٦ وما بعدها.

سادساً : في سبيل الله

السبيل في الأصل : **الطريق**^(١) و **«سبيل الله»** عام، يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل، بأداء الفرائض والتواكل وأنواع التطوعات. وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد، حتى صار لكترة الاستعمال كأنه مقصور عليه^(٢).

وفي تفسير القرطبي^(٣) : «وفي سبيل الله» وهم الفقراء وموضع الرباط، يعطون ما ينفقون من غزوهم كانوا اغنياء أو فقراء وهذا قول أكثر العلماء.

فالمفهوم من معنى في «سبيل الله» هو الجهاد الا أن الفقهاء اختلفوا في أمر وهو: هل يقتصر معنى «سبيل الله» على الجهاد فقط أم أنه يتتجاوز ذلك فيشمل المعنى الأصلي للكلمة في اللغة، فلا يقف عند حدود الجهاد، بل يشتمل على العبادات وأعمال البر والخير ويدخل فيها.

ولهذا نعرض آراء الفقهاء واختلافهم في تحديد المراد الشرعي بهذا المصرف :

مذهب الحنفية :

قال الكاساني في البدائع^(٤): وفي سبيل الله عبارة عن جميع التقرب فيدخل كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجاً.

(١) المصباح المثير ١٢١/١ .

(٢) النهاية لابن الأثير ١٥٦/٢ .

(٣) تفسير القرطبي ١٨٥/٨ .

(٤) بداع الصنائع ٤٦،٤٥/٢ .

وقال أبو يوسف (١) : المراد منه فقراء الغزاة لأن سبيل الله إذا أطلق في عرف الشرع يراد به ذلك.

وقال محمد (٢) : المراد منه الحاج المنقطع لما روى أن رجلاً جعل بعيراً له في سبيل الله فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يحمل عليه الحاج.

وقال أبو حنيفة : لا يعطى الغازى إلا إذا كان فقيراً منقطعًا به. وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لاتحل الصدقة لغنى» (٣).

وهنا أفهمنا الإمام أن الغازى الفقير يدخل تحت مصرف «في سبيل الله» بخلاف الغنى.

وأيضاً استدل بقوله صلى الله عليه وسلم «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائهم» (٤) جعل الناس قسمين قسماً يؤخذ منهم وقسماً يصرف إليهم فلو جاز صرف الصدقة إلى الغنى لبطلت القسمة وهذا لا يجوز. فعلماء المذهب الحنفي - وإن اختلفوا في

(١) الإمام أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب قاضي القضاة، صاحب أبي حنيفة، كان القالب عليه مذهب أبي حنيفة، تولى القضاء لثلاثة من الخلفاء، المهدى، والهادى، وهارون الرشيد من سنة ١٦٦هـ، وهو أول من بث علم أبي حنيفة في الأنصار، ولد سنة ١١٢هـ ومات سنة ١٨٢هـ (البداية والنهاية ١٨٠/١٠).

(٢) الفقيه محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبو حنيفة من دمشق من قرية حرسته، قدم أبوه من العراق فولد محمد بواسطه وصاحب أبي حنيفة وأخذ منه الفقه ثم عن أبي يوسف وصنف الكتب ونشر علم أبي حنيفة. توفي سنة ١٨٧هـ وعمره ٥٨ سنة (الجواهر المضيئة ٤٤/٢).

(٣) سنن أبي داود ١٥٩/٢ .

(٤) الحديث رواه البخاري ١٢٠/٢ .

تعيين المراد بسبيل الله - مجتمعون على أن الفقر وال الحاجة شرط لازم لاستحقاق كل من يعتبر في سبيل الله، سواء غازياً أم حاجاً، أم في سبيل الخيرات.

مذهب المالكية والشافعية والحنابلة :

عن ابن القاسم أنه قال^(١): يعطى من الزكاة الغازى وإن كان في غزاته ما يكفيه من ماله وهو غنى في بلده، وهذا هو الصحيح لظاهر الحديث: «لاتحل الصدقة لغنى إلا لخمسة» وروى ابن وهب عن مالك أنه يعطى منها الغزاة ومواضع الرباط فقراء كانوا أو أغنياء.

ونص الشافعى في «الأم»^(٢) : ويعطى من سهم سبيل الله عز وجل من غزا من جيران الصدقة قييراً كان أو غنياً ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج إلى الدفع عنهم فيعطيه من دفع عنهم المشركين. وإنما اشترط جيران الصدقة، لأنه لا يجوز عنده نقل الزكاة إلى غير بلد المال.

وقال النووي في الروضۃ^(٢) : وأما الغازى فيعطى النفقۃ والکسوة من الذهاب والرجوع، ومدة المقام بالشغر وإن طال.

وقال أيضاً في بعض شروح المفتاح، أنه يعطى الغازى نفقته ونفقة عياله ذهاباً ومقاماً ورجوعاً، وسكت الجمهور عن نفقة العيال، ولكن أخذها ليس بعيداً.

(١) انظر تفسير الترمذى ١٨٧/٨، بداية المجتهد ٢٧٧/١ .

(٢) الأم ٦٢/٢ ط. بولاق .

(٣) انظر الروضۃ للنووى ٣٢٦/٢ .

وقال للإمام الخيار، إن شاء دفع الفرس والسلاح إلى الغازى تمهيلًا وإن شاء استأجر له مركوبًا، وإن شاء اشتري خيالاً من هذا السهم ووقفها في سبيل الله تعالى، فيغيرهم إياها وقت الحاجة، فإذا انقضت إسترداً.

وفى المغنى^(١): قال الخرقى : وسهم فى سبيل الله وهم الغزاة يعطون ما شترون به الدواب والسلاح وما ينفقون به على العدو وإن كانوا أغنياء .

وذلك لقوله تعالى «وقاتلوا في سبيل الله» وقال سبحانه «ويجاهدون في سبيله» وقال المولى «إن الله يحب الذين يقاتلون في سبile صفا» ذكر ذلك في غير موضع من كتابه فإذا تقرر هنا فإنهم يعطون وإن كانوا أغنياء وبهذا قال جمهور الفقهاء ما عدا الحنفية قالوا : لا تدفع إلا إلى الفقير ، وفي رواية الإمام أحمد : يعطى أيضاً في الحج وهو من سبile الله . وهو قول إسحاق لما روى أن رجلاً جعل ناقة له في سبile الله فأرادت أمراته الحج فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : «أركبيها فإن الحج في سبile الله» .

ما أتفق عليه المذاهب الأربعة في هذا المصرف :

يلاحظ مما نقلناه عن المذاهب الأربعة أنها اتفقت في هذا المصرف على أمور ثلاثة :^(٢).

- ١ - أن الجهاد داخل في سبile الله قطعاً .
- ٢ - مشروعية الصرف من الزكاة لأشخاص المجاهدين ، بخلاف الصرف لمصالح الجهاد ومعداته ، فقد أختلفوا فيه .

(١) المغنى ٤٢٥/٦ .

(٢) انظر فقه الزكاة للدكتور القرضاوى ٦٤٢/٢ .

٤ - علمنا جواز صرف الزكاة في جهات الخير والإصلاح عامة من بناء المساجد والقنطرة وإنشاء المساجد وإصلاح الطرق وتكفين الموتى ونحو ذلك.

وإنما لم يجز الصرف في هذه الأمور لعدم التملك فيها، كما يقول الحفيفية، أو لخروجها عن المصارف الثمانية، كما يقول غيرهم.

وقد أنفرد أبو حنيفة : باشتراط الفقر في المجاهد كما أنفرد أحمد في رواية له بجواز الصرف للحجاج والعمار وهو قول محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة.

أين يصرف سهم «في سبيل الله» في عصرنا ؟ (١)

لقد رأينا من خادل مذاهب الفقهاء السابقة أن المشهور والراجح: أن سبيل الله معناه الغزو والجهاد بالمعنى العسكري الحربي، وبعبارة أدق: سبيل الله هي الحرب الإسلامية مثل الحروب التي خاضها الصحابة باسم الله، تحت راية القرآن.

وقد يتصور بعض الناس أن هذه الحرب ليس لها وجود اليوم، وأن الحرب التي يخوضها المسلمون ضد الكفار إنما هي حروب قومية ليست لها صلة بالدين ولهذا لا تعتبر «في سبيل الله» فلا يحل للمسلم صرف الزكاة إليها.

نعم أن الحرب الإسلامية التي عرفتها الصحابة والتي قاومت الباطل والظلم، وتتصدى للعدوان كانت جهاداً لتحرير الشعوب من تسلط المتألهين الذين أرادوا أن يتخذوا عباد الله عبيداً لهم فإنها حقيقة مشرفة للحرب الإسلامية إلا أن التاريخ شهد بعد ذلك حروباً

(١) انظر فقه الزكاة للدكتور القرضاوى . ٦٦٠/٢

ومعارك أخرى وقف فيها الإسلام وأهله موقف الدفاع عن الذات والحرمات وال المقدسات مثل الحروب الصليبية التي قادها صلاح الدين الأيوبي لتطهير بيت المقدس من الصليبيين وإذا كان جهاد الصحابة والتابعين من أجل دعوة الإسلام، فإن جهاد صلاح الدين وغيره مثل الظاهر بيبرس وقطر، من أجل دار الإسلام، والجهاد كما يفرض لحماية العقيدة الإسلامية، يفرض أيضا لحماية الأرض الإسلامية، لأنها (دار الإسلام) التي هي وعاؤه والتي يلتجأ إليها كل من ذاق الظلم والعدوان في وطنه من المسلمين حيث ترفع راية الإسلام فيها خفافة.

أن معنى الجهاد اليوم هو العمل لتحرير الأرض الإسلامية من حكم الكفار الذين استولوا عليها، مثل حرب العاشر من رمضان (٦ أكتوبر ١٩٧٣) التي قامت لتحرير سيناء من يد اليهود وأنتصروا فيها بفضل الله ونعمته، وأيضا حركة الجهاد الفلسطيني القائمة في أرض فلسطين التي سلط عليها شذوذ اليهود، ومثل كشمير التي تسلط عليها الهندوس المشركون، والبوسنة والهرسك التي تسلط عليها الصرب من الملحدين وغيرها واسترداد هذه البلاد كلها وتخليصها من براثن الكفر، واجب على كافة المسلمين بالتضامن، وإعلان الحرب لتطهيرها، ولاشك أنه يحتاج إلى تمويل وإعانة، وأن يدفع هذا من مال الزكاة وبالذات من أصحاب الأموال الطائلة في البلاد العربية التي يسبح تحت أرضها الذهب الأسود وبدلًا من أن تنفق في دول الغرب تنفق في سبيل الله لإعلاء كلمة الله.

يقول الإمام الطبرى في تفسير قوله تعالى «وفي سبيل الله»:
(يعنى : وفي النفقة في نصرة دين الله وطريقته وشريعته التي شرعها لعباده، بقتال اعدائه. وذلك هو غزو الكفار) (١).

(١) تفسير الطبرى ١١٤/١٠ ط. أولى .

والجزء الأول من كلام الطبرى واضح ومحبوب، وهو يشمل كل نفقة في نصرة الإسلام وتأييد شريعته، أما قتال أعداء الله وغزو الكفار، فليس إلا وجها واحدا من أوجه النصرة لهذا الدين.

فالنصرة للدين الله وطريقته وشريعته تتحقق بالغزو والقتال في بعض الأحوال بل قد يتسع هذا الطريق في بعض الأزمنة والأمكنة لنصرة دين الله. ولكن قد يأتي عصر كعصرنا يكون فيه الغزو الفكري والنفسى أهون وأبعد خطرًا وأعمق أثرا، من الغزو المادى العسكري.

إذا كان جمهور الفقهاء في المذاهب الأربع قدّيماً، قد حصرّوا هذا السهم في تجهيز الغزوة والمرابطين على الشعور، وإمدادهم بما يحتاجون إليه من خيل وسلاح. فنحن نضيف إليهم في عصرنا غزوة ومرابطين من نوع آخر. أولئك الذين يعملون على غزو العقول والتقلوب بتعاليم الإسلام، والدعوة إلى الإسلام، أولئك هم المرابطون بجهودهم وسنتهم وأقلامهم للدفاع عن عقائد الإسلام وشرائع الإسلام.

والدليل على هذا التوسيع في معنى الجهاد:

- ١ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستنتم بهم» (١).
- ٢ - ما روى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما من نبى بعثه الله في أمة قبلى إلا كان من أمتة حواريون وأصحاب يأخذون السنة ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف ، يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون

(١) المستدرك للحاكم ٨١/٢ صحيح على شرط مسلم.

مala yؤمرون. فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل».

أن الجهاد في الإسلام لا ينحصر في الغزو الحربي والقتال بالسيف وإنما في عصرنا هذا اتسعت مداركه وكثرت همتها، فلا عجب أن نلحظ بالجهاد - بمعنى القتال - كل ما يؤدي غرضه، ويقوم ب مهمته من قول أو فعل، لأن العلة واحدة، وهي نصرة الإسلام.

ولهذا نرى أن توجيهي لهذا المصرف إلى الجهاد الثقافي والتربوي والإعلامي أولى في عصرنا بشرط أن يكون جهادا إسلاميا خالصا وأسلاميا صحيحا، مثل إنشاء مراكز للدعوة إلى الإسلام الصحيح وتبلیغ رسالته إلى غير المسلمين في كافة القرارات، في هذا العالم الذي تتصارع فيه الأديان والمذاهب، وإن إنشاء مراكز إسلامية واعية في داخل بلاد الإسلام نفسها، تحضن الشباب المسلم، وتقوم على توجيهه الوجهة الإسلامية السليمة، وحمايته من الانحدار في العقيدة، والإنحراف في التفكير، والانحلال في السلوك، وتعده الإعداد القويم لنصرة دين الإسلام ومقاومة الباطل بكل صوره، جهاد في سبيل الله.

وبذلك يكون ما اخترناه هنا في معنى سبيل الله هو رأي الجمهور مع بعض التوسيعة في مدلوله. والله أعلم.

سابعاً : ابن السبيل

السبيل : الطريق . ونسب المسافر إليها للازمته إليها ومرره عليها ، والمراد الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده ومستقره ومآلـه فإنه يعطى منها وإن كان غنياً في بلده^(١).

وهناك مسألة اختلف فيه الفقهاء :

هل ينطبق وصف (ابن السبيل) على المسافر الذي انقطع به الطريق دون غايته فقط ؟ أم يشمله ويشمل الذي يريد إنشاء السفر إلى بلد أيضاً
جموع الفقهاء .

إن ابن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله وإن كان غنياً في وطنه لأنـه فقير في الحال كما قال في البدائع^(٢).

وفي المغني^(٣) : إن ابن السبيل هو الملزـم للطريق الكائن فيها كما يقال : ولد الليل للذى يكثر الخروج منه والقاطن فى بلده ليس فى طريق ولا يثبت له حكم الكائن فيها ولهذا لا يثبت له حكم السفر بهمه به دون فعله ولأنـه لا يفهم من ابن السبيل إلا الغريب دون من هو فى وطنه ومنزله ، وإن انتهـت به الحاجة متـهاـما . فوجب أن يحمل المذكور في الآية على الغريب دون غيره وإنـما يعطى قوله اليسار فى بلده لأنـه عاجز عن الوصول إليه والانتفاع به فهو كالمعدوم في حقـه ، فإنـ كان ابن السبيل فقيراً في بلده أعطـى لفقرـه وكـونـه ابنـ السـبيل لـوجودـ الأمـرينـ فيهـ وـيـعـطـىـ لـكونـهـ ابنـ سـبيلـ قـدرـ ماـ يـوـصلـهـ إـلـىـ بـلـدـهـ ، لأنـ الدـفـعـ إـلـيـ الـحـاجـةـ إـلـىـ ذـلـكـ فـتـقدـرـ بـقـدـرـهـ .
وبـهـ قـالـ مـالـكـ فـىـ القـوـلـ الـراـجـعـ لـهـ^(٤) .

(١) انظر تفسير القرطبي ١٧٨/٨ .

(٢) البدائع ٤٦/٢ .

(٣) المغني ٤٢٨/٦ .

(٤) تفسير القرطبي ١٧٨/٨ .

واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لاتحل الصدقة لغنى إلا ثلاثة: في سبيل الله، وابن السبيل، ورجل كان له جار فتصدق عليه فأهدي له»^(١).

وقال الشافعى فى ابن السبيل :

هو الغريب المنقطع، والمنشىء للسفر أيضاً، أى من يريد سفراً ولا يجد نفقة، فيدفع إليهما ما يحتاجان إليه، لذهبهما وعودهما، لأن المنشىء للسفر يريده لغير معصية، فأشبه المجتاز المنقطع، لاحتياج كل منهما لأهبة السفر وإن كان اطلاق ابن السبيل على الثاني من باب المجاز^(٢).

والذى نراه أقرب إلى هدف التشريع والذى ينطبق عليه وصف (ابن السبيل) هو رأى جمهور الفقهاء، فليس كل راغب في السفر أو عازم عليه يعطى من مال الزكاة، وإن أراد بسفره منفعة خاصة به. من سعي على معاش أو ترويح عن النفس.

أما رأى الإمام الشافعى رضي الله تعالى عنه فيؤخذ به - إن جاز لنا الرأى - فيمن يسافرون لمصلحة عامة يعود نفعها لدين الإسلام أو للجماعة المسلمة، كمن يسافر في بعثة علمية أو عملية يحتاج إليها بلد مسلم، أو من يسافر لينشر دين الله في بقاع الأرض وتكون كلمة الله هي العليا، فهنا نعطيه من هذا السهم والله أعلم.

شروط إعطاء ابن السبيل من مال الزكاة :

لإعطاء ابن السبيل من مال الزكاة شروط^(٢) بعضها متافق عليه، وبعضها مختلف فيه :

(١) الحديث رواه أبو داود ٣٦٩/٢ ط. دار الفكر.

(٢) انظر المجموع ٢١٤/٦، تفسير الفخر الرازى ٧١/٨.

(٢) انظر شرح الخرشى على خليل ٢١٩/٢، الام ٦٢/٢، المغني ٤٢٩/٦.

أولها : أن يكون سفره في غير معصية. أما من كان سفره في معصية كمن خرج للقتل نفس، أو لتجارة محرمة، فإنه لا يعطى من الزكاء شيئاً.

والسفر الذي لا معصية فيه يشمل السفر للطاعة، والسفر لل حاجة والسفر للنزة.

فاما سفر الطاعة، كالحج والعباد وعلب العلم النافع، فلا خلاف في احتماله، لأن الإعانة على الطاعة مطلوبة شرعاً.

وأما السفر لحاجة دنيوية. كالسفر للتبغارة وعلب الرزق ونحو ذلك. فالجروف عند القاثلين بأن ابن أبي السبيل: هو الترتب المنقطع عن بلده وماله، أنه يدعى بـ «الزوف».

واما السفر للنزة والتربيبة، فقد اختلف فيه عند الشافعية والحنابلة^(١).

فتوى قبعة : يدفع إليه، لأنه ثير معصية.

والوجه الثاني : لا يدفع إليه لأنه لا حاجة به إلى هنا السفر

الثالث : أن يكون محتاجاً في ذلك الموضوع الذي هو به إلى ما يوصله إلى وطنه، فإن كان عنده ما يوصله، فلا يعذى. لأن المقصد إنما هو إيصاله إلى بلده، بخلاف المجاهد، فإنه يأخذ منها - عند غير الحنفية - وإن كان غنياً في الموضوع المقيم فيه، لأن القصد من إعطائه إرهاب العدو، ويدفع الزكاة إلى المجاهد يقوى بأسمه على عدو الله.

الثالث : ألا يوجد من يقرضه في ذلك الموضوع الذي هو فيه، وهذا فيمن له مال بيده يقدر على سداد القرض منه وهذا الشرط إنما اشترطه بعض المالكية والشافعية^(٢).

(١) انظر المغني ٤٢٩/٦، المجموع ٢١٤/٦.

(٢) شرح الغرشى على خليل ٢١٩/٢، نهاية المحتاج ١٥٦/٦.

وقال الحنفية : الأولى أن يستقرض إن قدر ، ولا يلزمه ذلك ،
لجواز عجزه عن الأداء (١) .

وفي تفسير القرطبي (٢) : ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف .
وقال مالك في كتاب ابن سحنون : إذا وجد من يسلفه فلا يعطى ،
والأول أصح ، فإنه لا يلزمه أن يدخل تحت منة أحد وقد وجد منه
الله تعالى .

عنابة القرآن والسنة بابن السبيل :

أن دين الإسلام قد دعا إلى السياحة ، ورحب في السفر والسير
في الأرض لأسباب كثيرة :

أولاً : لابتغاء الرزق . قال عز من قائل «فامشو في مناكبها
وكلوا من رزقه وإليه النشور» (٣) . وقال عليه الصلاة والسلام
«سافروا تستغنوا» .

ثانياً : لطلب العلم ، والنظر والاعتبار في آيات الكون الفسيح
وستنه سبحانه وتعالي في الخلق عامة . قال تعالى : «قل سيروا في
الأرض فانظروا كيف الخلق» (٤) . وقال سبحانه تعالي «قد خلت من
قبلكم سِنْ فسيرا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة
المكذبين» (٥) .

(١) انظر فتح القدير ١٨/٢ .

(٢) تفسير القرطبي ١٨٧/٨ ط. دار الكتب.

(٣) الملك : ١٥ .

(٤) العنكبوت : ٢٠ .

(٥) آل عمران : ١٢٧ .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : «من سلك طريقة يلتمس فيه علمًا سهل الله له طريقة إلى الجنة»^(١)، «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع»^(٢).

وقد ضرب علماء الإسلام الأولون الأمثلة الرفيعة برحلاتهم في مشارق الأرض ومقاربها في سبيل الله لطلب العلم .

ثالثاً : لاداء فريضة الحج وهو المؤتمر العالمي الذي يجمع المسلمين في موقف عرفات وهو الركن الخامس من أركان الإسلام، قال سبحانه وتعالى «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا»^(٣).

رابعاً : للجهاد في سبيل الله قال سبحانه وتعالى «انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون»^(٤).

وقال صلى الله عليه وسلم «لعدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها»^(٥).

وهكذا نجد عنابة الإسلام بالمسافرين الغرباء والمنتقطعين لهم عنابة كريمة، ونظام فريد لم يعرف له نظير في الشرائع الأخرى ولو من ألوان التكافل الاجتماعي. فلم يكتف النظام الإسلامي بسد الحاجات الدائمة للمواطنين في دولته من الفقراء والمساكين وباقى المصارف كما شرحنا، بل زاد على ذلك برعاية الحاجات الطارئة التي

(١) صحيح البخاري ٢٧/١ ط. الشعب .

(٢) رواه الترمذى ١١٦/١٠ .

(٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) التوبة : ٤١ .

(٥) صحيح البخاري ٢٠/٤ ط. الشعب .

تعرض للناس لظروف شتى كالسياحة والضرب في الأرض وخاصة في عصور لم تكن طرق المسافرين معدة للاستراحة وبها الفنادق أو المصانع أو المحطات في عصرنا الحاضر.

يَرِيدُ مَدْنَثَا أَبْرَوْ عَبِيدَ فِي الْأَمْبَالِ (٢) «أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ
خَامِسُ الْجُنُوفَاءِ الرِّبَاعِينَ أَمْرَ أَبْنَ شَهَابٍ أَنْ يَكْتَبْ لَهُ الْإِنْفَةَ فِي مَرْأَةِ سَعِ
الصِّدْقَةِ. فَكَتَبَ لَهُ كَتَبَانَا مَطْوِلًا، قَسَّمَهَا ثُمَّ هَبَّا سَهْمًا. وَآخِرَ سَهْمٍ
عَنْ أَبْنَ السَّبِيلِ قَالَ: وَسَهْمُ أَبْنَ السَّبِيلِ، يَقْسِمُ ذَلِكَ لِكُلِّ طَرِيقٍ عَلَى
قَدْرِ مَنْ يَسْلُكُهَا وَيَمْرُّ بِهَا مِنَ النَّاسِ، لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْ أَبْنَ السَّبِيلِ لَيْسَ
لَهُ مَأْوَى، وَلَا أَهْلٌ يَأْوِي إِلَيْهِمْ، فَيَطْعَمُهُ حَتَّى لَا يَجِدْ مَنْزِلًا أَوْ يَقْضِي
حَاجَتَهُ، وَيَجْعَلُ فِي مَنَازِلِ مَعْلُومَةً عَلَى أَيْدِي أَمْنَاءِ لَا يَمْرُّ بِهِمْ أَبْنَ
سَبِيلٍ لَهُ حَاجَةٌ إِلَّا آوَوْهُ وَأَطْعَمُوهُ وَعَلَفُوا دَابِّتَهُ، حَتَّى يَنْفَذَ مَا
يَأْيُدِيهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

هذه هي عظمة الإسلام في رعاية ذوي الحاجات وهذا من لدن الرسالة التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم من عند ربِّه إلى أن

(١) طبقات ابن سعد ٢٠٧/٣ ط. الاهرام الأخيرة .

(٢) السوق : طعام يتخذ من قوت الحنطة والشعير، ويجمع على أسوقه.

^(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٢٢٢ .

يرث الله الأرض ومن عليها حيث أثنا في هذا العصر وفي كل عصر
نحتاج إلى هنا السهم وإلى كل الأسهم التي قسمها عز وجل في
مصالح الزكاة فالإنسان في كل عصر يحتاج إلى المزيد من العناية
الإلهية حيث تتعقد أمور الحياة وتزيد مطالب الإنسان جيلاً من بعد
جيلاً حيث حركة الحياة لا تتقطع بين جهاد أو طلب علم أو نشر
دغوة إلى الله أو علاج أو سعي للرزق أو تشرد من وطن عزيز من
قبل عدو شرس لا يرحم فهو لاء كلهم يدخلون في سبيل الله والله
أعلم.

توزيع الزكاة على المستحقين

أختلف الفقهاء في تفريق الزكوة. هل يجب أن تصرف جميع الصدقة إلى صنف واحد من هؤلاء الأصناف الثمانية أم هم شرکاء في الصدقة لا يجوز أن يخص منهم صنف دون صنف؟

ذهب جمهور الفقهاء^(١) إلى أن تعميم الأصناف بالصدقة غير واجب، بل ذلك أمر مستحب خروجاً من الخلاف، وللحصول الأجزاء يقيناً، فإن اقتصر على واحداً جزءاً، وهو ما اختاره بعض فقهاء الشافعية كأبي إسحاق الشيرازي.

وخالف الشافعى رحمة الله وقال^(٢) : لابد من صرفها إلى الأصناف الثمانية، وهو قول عكرمة والزهرى وعمر بن عبد العزيز. واحتىج بأنه تعالى ذكر هذه القسمة فى نص الكتاب. ثم أكدتها بقوله تعالى «فريضة من الله» قال ولابد فى كل صنف من ثلاثة، لأن أقل الجمع ثلاثة.

واستدل بما روى عن زياد بن العارث الصدائى قال: «اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأيته فأتى رجل فقال: أعطنى من الصدقة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يرض بحكمبني ولا غيره فى الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيلك»^(٢).

ظاهر الحديث يدل على أن الصدقات حق وملك لجميع الأصناف المذكورة في الآية الكريمة، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم حتى جزأها ثمانية أجزاء.

(١) انظر بداع الصناع ٤٦/٢، بداية المجتهد ٢٧٥/١، المغني ٤٤١،٤٤٠/٦.

(٢) انظر الام ٦١/٢، تفسير الفخر الرازى ٦٠/٨ ط. دار الغد.

(٣) مسن أبي داود ١٥٨/٢.

قال الإمام الشافعى : اللام فى قوله تعالى : إنما الصدقات للفقراء لام التمليك ، كقولنا : المال لزيد وعمرو وبكر ، وقال أيضاً : وهذا كما لو أوصى لأصناف أو لقوم معينين .

وللإمام أحمد رواية أيضاً توافق الشافعى أنه يجب تعظيمهم والتسوية بينهم ، وأن يدفع من كل صنف إلى ثلاثة فصاعداً ، لأنه أقل الجمع إلا العامل ، لأن ما يأخذنه أجراً فجاز أن يكون واحداً ، وأن تولى الرجل إخراجها بنفسه سقط العامل . وهذا اختيار ابن بكر من الحنابلة (١) .

وحجة جمهور الفقهاء من السنة : يقول الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن فإن اجابوا لذلك فا علمهم أن الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغانيائهم وترد في فقرائهم (٢) ولم يذكر الأصناف الأخرى .

وأما إجماع الصحابة : فإنه روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا جمع صدقات المواشى من البقر والغنم نظر منها ما كان منيحة اللبن فيعطيها لأهل بيت واحد على قدر ما يكفيهم وكان يعطى العشرة للبيت الواحد ثم يقول عطية تكفى خيراً من عطية لا تكفى (٣) .

وروى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى بصدقة فبعثها إلى أهل بيت واحد ، والآثار في هذا كثيرة . تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يعتقد في كل صدقة ثابتة دفعها إلى جميع الأصناف

(١) انظر الكافي لابن قدامة ١٤٦/١ .

(٢) الحديث رواه البخاري ١٣٠/٢ .

(٣) انظر بداع الصنائع ٤٦/٢ .

ولاتعميمهم بها بل كان يدفعها إلى من تيسر من أهلها وهذا هو اللائق بحكمة الشرع وحسنه^(١).

وللإمام مالك قول: الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي. وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو اعوام، فيؤثر أهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك. وعلى هذا ادركت من أرضي من أهل العلم^(٢).

وقد رجع هذا القول أبو عبيد في الأموال^(٣): فالإمام مخير في الصدقة في التفريق فيهم جانباً، وفي أن يخص بها بعضهم دون بعض إذا كان ذلك على وجه الاجتهاد ومجانبة الهوى والمييل عن الحق، وكذلك من سوى الإمام، بل هو لغيره أوسع إنشاء الله.

ترجح السيد رشد رضا:

قال في المنار^(٤): إن خلاف السلف وأئمّة الأمصار في المسألة يدل على أنه لم يسبق فيها سنة عملية فجمع عليها من عهد الرسول، ولا من خلفائه الراشدين، فدل هذا على أنهم كانوا يرونها من المصالح التي يترجع فيها العمل بما يراه أولو الأمر في درجة الاستحقاق وقلة المال وكثرة من الصدقات وفي بيت المال.

وأقرب أقوال الأئمة في مراعاة المصلحة قول مالك.

(١) انظر المغني لابن قدامة ٤٤١/٦ .

(٢) انظر أحكام القرآن ٤٩٨/٢ .

(٣) الأموال لأبي عبيد ص ٢٢٢ .

(٤) تفسير المنار ٥٩٢/١٠ .

وأبعدها عن المصلحة والنفع جميعاً قول أبي حنيفة، الا إذا كان المال قليلاً جداً، بحيث إذا أعطاها واحداً انتفع به، وإذا وزعه على من يوجد من الأصناف أو على أفراد صنف واحد كالقراء، لم يصب أحداً ماله موقع من كفایته.

وأما جواز إعطاء المال الكثير إلى واحد من المستحقين من صنف واحدة فلا وجه له ولا شبهة. والله تعالى قد ذكر أصنافاً بصفة الجمع، فلا يمكن أن يقول أبو حنيفة ولا من دونه علماً وفهمـاً: إن إعطاء واحد من صنف واحد يعد امتثالاً لأمر الله وعملاً بكتابه. وينبغي لجماعة الشورى من أهل الحل والعقد أن يضعوا في كل عصر وقطر نظاماً لتقديم الأهم فالهمـ، إذا لم تكف الصدقات أن بعض الأصناف يوجد في بعض الأزمنة والأمكنـة دون بعض، كما أن درجات الحاجة تختلف.

وهذا ما نراه راجحاً والله أعلم.

ما الحكم إذا أخطأ المزكي بمصرف الزكاة؟

إذا أخطأ المزكي وأعطى زكاته من ليس مصرياً صحيحاً دون علمه، ثم تبين له خطأه، فهل يجزئ ذلك و تستقطع عنه الزكاة؟ أم أن الزكاة لا تزال ديناً في ذاته، حتى يضعها موضعها؟

أختلفت آنفظار الفقهاء في هذه المسألة وذلك من خلال حديث رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قال رجل: لاتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق، فأصبحوا يتهدّون تصدق على سارق، فقال: اللهم لك الحمد على سارق، لاتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فأصبحوا يتهدّون تصدق الليلة على زانية، فقال: اللهم لك الحمد على زانية، فقال: لاتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد غنى، فأصبحوا يتهدّون تصدق على غنى، فقال: اللهم لك الحمد على زانية وعلى سارق وعلى غنى، فأتى فقيل له: أما صدقتك فقد قبلت، أما الزانية فلعلها تستعف بها عن زناها، ولعل السارق أن يستعف به عن سرقته، ولعل الغنى أن يعتبر فينفق مما أتاه الله عز وجل» متفق عليه^(١).

وقد أفاد الحديث أن نية المتصرف إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموضع، فلو دفع زكاة ماله أو فطرته إلى من لا يستحقها جاهلاً بما له كالعبد والكافر والهاشمي والغني وقاربه الذي لا يجوز دفعها إليه ثم انكشف الحال.

اجزأته عند أبي حنيفة ومحمد ولا يطالب بدفع زكاة آخر^(٢).

(١) صحيح البخاري ١٣٦/٢ .

(٢) انظر بداع الصنائع ٥٠/٢، حاشية رد المحتار ٧٣/٢ .

واستدل الحنفية أيضاً بما روى عن معن بن يزيد قال : كان أبي أخرج دنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فأتيته بها . فقال : والله ما أياك أردت فخاصمته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال (لَكَ مَا نويتْ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَخْذَتْ يَا مَعْنُونَ) (١).

والحديث يحتمل أن تكون الصدقة نفلاً ، إلا أن لفظ (ما) في قوله (لَكَ مَا نويتْ) يفيد العموم .

وقال مالك والشافعى وأبو يوسف (٢) : لو دفع الزكاة إلى من ظنه فقيراً فبأن غنياً أو ظنه مسلماً فبأن كافراً أو حراً فبأن عبداً أو غير هاشمى فبأن هاشمياً لم يجزئه ذلك عن الفرض ، وكذلك الحكم فيما لو ظهر أن المدفوع إليه أصله أو فرعه ، وذلك لظهور أنه لم يضعها في مستحقها ، فأشباه العمد ، ولأن الخطأ والعمد في ضمان الأموال واحد ، فوجب أن يضمن ما أتلف على المستحقين حتى يوصله إليهم .

وأجابوا عن الحديثيين بإحتمال أن الصدقة فيها كانت نفلاً وعليه فإن كان المدفوع من الإمام باقياً استرجع ودفع إلى المستحقين ، وإن كان فانياً أخذ من المدفوع إليه البديل ودفع إلى المستحقين ، فإن لم يكن للمدفوع إليه مال ، فلا ضمان على رب المال ، لأنه قد سقط عنه الفرض بالدفع إلى الإمام ، ولا على الإمام ، لأنه أمين غير مفرط فهو كالمال الذي تلف في يد الوكيل .

وان كان الذي باشر الدفع إلى غير المستحق هو رب المال ، فإن لم يبين عنه الدفع أنه زكاة . لم يكن له أن يرجع ، لأنه قد يدفع عن

(١) صحيح البخاري ١٢٨/٢ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي ١٠٥/١ ، بداع الصنائع ٥٠/٢ .

زكاة واجبة وعن تطوع، فإذا أدعى الزكاة كان متهمًا فلم يقبل قوله، ويخالف الإمام فإن الظاهر من حاله أنه لا يدفع إلا الزكاة فثبتت له الرجوع.

وإن كان بين عند الدفع أنها زكاة رجع فيها إن كانت باقية وفي بدلها إن كانت فانية، فإن لم يكن للمدفوع إليه مال، ففي ضمان رب المال الزكاة للمستحقين قولان:

بأحدهما : لا يضمن، لأنه دفع بالاجتهاد، فهو كالإمام، وهذا هو القول التقديم.

ثانيهما : وهو الجديد: يضمن، لأنه كان يمكنه أن يسقط الفرض بيقين، بأن يدفعه إلى الإمام، فإذا فرق بنفسه فقد فرط، فلزمه الضمان، بخلاف الإمام^(١).

وعن الإمام أحمد روايتان^(٢): أحدهما : يجزئه، اختارها أبو بكر، وهذا قول الحسن وأبي عبيد وأبي حنيفة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الرجلين الجلدين وقال «إن شئتما أعطيتكم منها ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتب» وقال للرجل الذي سأله الصدقة «إن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك» ولو اعتبر حقيقة الغنى لما اكتفى بقولهم.

والرواية الثانية : لا يجزئه لأنه دفع الواجب إلى غير مستحقه، فلم يخرج من عهده كما لو دفعها إلى كافر أو ذي قربة، كديون الأدميين. وهذا قول الثوري والحسن بن صالح وأبي يوسف وابن المنذر.

(١) انظر الأم للشافعى ٦٢/٢ ط. بولاق .

(٢) المغني لابن قدامة ٦٦٧/٢ .

والذى فختاره من هذه الآراء^(١): أن من تحرى واجتهد فأخذاء ولم يضع زكاته فى محلها، فهو معذور، ولا يتحمل تبعة خطئه، لأنه بذل مافى وسعه، كما قال الحنفية، «ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها»^(٢) ولن يضيع أجره على الله كالرجل الذى وضع صدقته فى يد سارق وزانية وغنى.

وأما إذا قصر فى التحرى، ولم يبال من صرف إليه زكاته وتبيّن أنه أخطأ المصرف الصحيح، فعليه أن يتتحمل تبعة خطئه الناشئ عن تصويره وتفريطه، ويلزمه إعادة الزكاة مرة أخرى، حتى تتبع موقعها، لأنها حق لأهلها من الفقراء والمساكين وسائر المستحقين، ولا تبرا ذمته إلا بإعطائها إليهم، أو إلى نائبهم وهو الإمام، قدر وسعه.

وفي كلتا الحالين يجب على من أخذها وعلم أنها زكاة وهو ليس من يستحقها أن يردها، أو يرد عوضها إن كان قد استهلكها، ولا يأكل حق أهلها، فيأكل في بطنه ناراً. وهذا إذا تأكد له أو غالب على ظنه أنه ليس من أهلها والا كانت له. كما إذا أخذها ولم يعلم أنها زكاة وتلفت في يده. وأما حديث «لَكَ مَا أَخْذَتِ يَامِنْ» فلعله كان أهلاً لها، وإن كره أبوه ذلك، وإذا أخطأ الإمام مصرف الزكاة فلا ضمان عليه، لأنه أمين على مصلحة المستحقين، وعليه أن يستردها من أخذها إن كانت في يده، على نحو ما قال مالك والشافعى، والله أعلم.

طريقة أداء الزكاة :

الزكاة حق ثابت مقرر من عند الله العلي القدير «فريضة من الله» ولكنه ليس موكولا للأفراد، وإنما هي تنظيم اجتماعي تشرف عليه الدولة، ويتولاه جهاز إداري منظم يقوم بجباية من تجب عليهم الزكاة ، وتصرف إلى من تجب لهم ، ودليل هذا قوله

(١) انظر الفقه الزكاة للقرضاوى ٧٤٤/٢ .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

سبحانه وتعالى «العاملين عليها» سماهم بهذا وجعل لهم سهما في أموال الزكاة، ولم يحوجهم إلىأخذ رواتبهم من باب آخر، تأمينا لمعاشهم، وضمانا لحسن قيامهم بعملهم.

أما الدليل من السنة الحديث الصحيح^(١) عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا إلى اليمن قال له: «أعلمهم أن الله أفترض عليهم في أموالهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقراهم، فإنهم اطاعوك لذلك، فبياك وكرام أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب». والشاهد في هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقراهم» فيبين الحديث أن الشأن فيها أن يأخذنا آخذ ويردها راد: لا أن ترك لاختيار من وجبت عليه.

وفي نيل الأوطار^(٢) «قوله (تؤخذ من أغنيائهم) استدل على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما ببنائه، فمن امتنع أخذت منه قهرا».

وقد ثبت من السنة الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعادة لأخذ الزكاة، فقد روى عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة^(٣). ولهذا قال العلماء: «يجب على الإمام أن يبعث السعادة لأخذ الصدقة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعادة، ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه، ومنهم من يدخل، فوجب أن يبعث من يأخذ»^(٤).

(١) صحيح البخاري ١٢٠/٢ ط. الشعب.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ١٢١/٤ ط. الحلبي.

(٣) المفهم شرح صحيح مسلم ١٦٥٩/٤.

(٤) المجمع شرح المذهب ١٦٧/٦.

أما أصحاب الأموال من أفراد المسلمين، فيجب عليهم أن يساعدوا هؤلاء السعاة أو الموظفين على أداء مهمتهم، ويؤدوا إليهم ما وجب عليهم ولا يكتومون شيئاً من أموال زكاتهم. هذا ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما أمر به أصحابه.

عن جرير بن عبد الله قال: « جاء ناس من الاعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلوا: إن اناسا من المصددين (بجهاة الصنفة) يأتوننا غيظاً موننا! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ارضوا مصدقيك» (١).

هذه بعض الأحاديث الصحيحة الصريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تجعلنا ندرك أن الأصل شريعة الإسلام أن تتولى الحكومة المسألة أمر الزكاة فتجبيها من أربابها، وتصرفها على مستحقيها وأن على الأمة أن تتعاون أولياء الأمر في ذلك لإرساء دعائم الإسلام وتنمية شوكته.

وعلى الدولة المسلمة أن تراعي هذا النظام وألا تتركه يضيع فـ صالح تخرج عن حاجات الرعية وأن يكون للزكاة ميزانية خاصة، وحصيلة قائمة بذاتها، ينفق منها على مصارفها الخاصة المحددة، وهي مصارف إنسانية وإسلامية خاصة، ولا تضم إلى ميزانية الدولة العامة التي تتسع مشروعاتها إلى نواح عديدة وشئ، وبذلك تضيع مصالح المسلمين المحتاجين، ولهذا أشارت الآية الكريمة أن مصارف الزكاة قررت جزء منها للعاملين عليها بمعنى أن العاملين عليها يأخذون مرتباتهم منها فهي بذلك قد رفعت ثقلها عن كاهل الدولة.

ويجب أن يكون هناك بنوكا خاصة تنشأ لجمع الزكاة ويتولاها خبراء مسلمين متخصصين موثوق في دينهم. وعملهم يقومون بجمع

(١) المفہم شرح صحيح مسلم ١٦٧٩/٤.

هذه الزكاة وتشغل أموالها بالشريعة الإسلامية في مشاريع مختلفة تعود بالنفع على الأمة عامة وعلى الشباب خاصة لتسد حاجة الفقراء والمساكين والمتضررين في كل نواحي الحياة كما تساعد على نشر الدعوة الإسلامية وعلى ارتفاع مستوى التعليم وعلى إنشاء مراكز إسلامية في شتى بقاع الأرض، وتكون لهذه البنوك فروعاً في كل الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي تحتوى على أقلية مسلمة فمنهم الأثرياء الذين ينفعوا الإسلام وبالتالي ينتفعون هم برضاء الرحمن سبحانه حيث جعلنا مستخلفين على هذه الأرض وعلى هذا المال.

هل يجوز دفع القيمة في الزكاة؟

اختلاف الفقهاء في ذلك على أقوال:

فمنهم من منع ذلك وهم الشافعى ومالك^(١)، ومنهم من أجاز ذلك وهم الحنفية^(٢)، وعند الحنابلة روايات مختلفة^(٣).

وسبب اختلافهم^(٤): هل الزكاة عبادة أو حق واجب للمساكين؟

فمن قال إنها عبادة: قال إن أخرج من غير تلك الأعيان لم يجز لأنه إذا أتى بالعبادة على غير الجهة المأمور بها فهي فاسدة، ومن قال هي حق للمساكين فلا فرق بين القيمة والعين عنده.

والحق أن الزكاة تحمل المعنيين، ولكن بعض الفقهاء، كالشافعى وأحمد فى المشهور عنه وبعض المالكية غالباً معنى العبادة والتقرية فى

(١) انظر المجموع ٤٢٠/٥ . بداية المجتهد ٢٦٨/١ .

(٢) انظر المبسوط ١٥٧/٢ .

(٣) انظر المغني ٦٥/٢ .

(٤) بداية المجتهد ٢٦٨/١ .

الزكاة والزموا على المالك اخراج العين - بخلاف الذهب والفضة -
التي جاء بها النص ولم يجوزوا له إخراج القيمة.

وغلب أبو حنيفة^(١) وأصحابه وآخرون من الأئمة الجانب
الآخر، أنها حق مالى قصبه سد خلة الفقراء، فجوزوا إخراج
القيمة.

مذهب مالى وأصحابه وآخرون عن أحمد:

جاء في بداية المجتهد^(٢) : لا يجوز إخراج القيمة في الزكوات
بدل المنصوص عليه في الزكوات.

وفي المجموع^(٣) : وكما لا يجوز في الصلاة إقامة السجود على
الخد والذقن. مقام السجون على الجبهة الأنف، والتعليق فيه بمعنى
الخضوع، لأن ذلك مخالفة للنص، وخروج على معنى التبعد. كذلك
لا يجوز إخراج قيمة الشاة أو البعير، أو الحب أو الشمر المنصوص
على وجوبه، لأن ذلك خروج على النص، وعلى معنى التبعد،
والزكاة أخت الصلاة.

وفي المغني^(٤) : وظاهر مذهب: أنه لا يجزئ إخراج القيمة في
شيء من الزكوات.

أدلة المافعين من إخراج القيمة:

١ - بما رواه ابن ماجة^(٥) : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: (خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم

(١) المبسوط ١٥٧/٢ .

(٢) بداية المجتهد ٢٦٨/١ .

(٣) المجموع ٤٣٠/٥ .

(٤) المغني ٦٥/٢ .

(٥) سنن ابن ماجة ٢٨٥/١ .

والبعير من الإبل، والبقر من البقر) وهو نص يجب الوقوف عنده، فلا يجوز تجاوزه إلىأخذ القيمة، لأنه في هذا الحال سيأخذ من الحب شيئاً غير الحب، ومن الغنم شيئاً غير الشاة الخ. وهو خلاف ما أمر به الحديث.

٢ - از، الزكاة وسببت النفع حاجة الفقير، وشكراً لله على نعمة المال، والتحاجات متنوعة، فيه بني أن يتسع الواجب، ليحصل إلى الفقير من كل نوع ما تدفع به «نابتة»، ويحصل سكر النعمة بالمواصلة من جنس ما أنعم الله عليه به (١).

مذهب الحنفية ورواية الإمام أحمد : وقد أجازوا إخراج القيمة بدلًا عن العين.

قال السرخس في المبسوط (٢) : إن الله تعالى يقول (خذ من أموالهم صدقة) فهو تنصيص على أن المأخذ مال، والقيمة مال، فأشبها المنصوص عليه. أما بيان النبي صلى الله عليه وسلم لما أجمله القرآن بمثل (فَوْ كُلْ أَرْبِيعَنْ شَاءَ شَاءَ) فهو للتيسير على أرباب الماشي، للتقييد الواجب به، فإن أرباب الماشي تعز فيهم النقود، والأداء مما عندهم أيسر عليهم.

وفي المغني (٢). وقد روى عن أحمد مثل قولهم - الحنفية - فيما عدا الفطرة. وقال أبو داود: سئل أحمد عن رجل باع ثمرة نخله؟ قال عشره على الذي باعه، قيل له: فيخرج ثمراً أو ثمنه؟ قال: إن شاءَ أخرج ثمراً وإن شاءَ أخرج من الثمن، وهذا دليل على جواز إخراج القيمة.

(١) المغني ٦٦/٢ .

(٢) انظر المبسوط ١٥٧/٢ .

(٢) المغني ٦٦/٢ .

أدلة المجوزين على اخراج القيمة :

١ - ما رواه البيهقي بسنده، والبخاري معلقاً عن طاووس قال: قال معاذ باليمن أتوني بخميس أو ليس أحذه منكم مكان الصدقة، فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة.

وفي رواية: (أتوني بعرض ثياب أحذه منكم مكان الذرة والشعير ..) (١).

٢ - ما رواه أحمد والبيهقي: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر ناقة مسنة في إبل الصدقة فقضب وقال: قاتل الله صاحب هذه الناقة!! (يعني الساعي الذي أخذها) فقال: يا رسول الله أنى ارتجعتها ببعيرين من حواشى الصدقة. قال: فنعم أدن» وهذا الحديث صالح للاحتجاج به من حيث السند، ومن حيث الدلالة، فإن أخذ الناقة ببعيرين أنها يكون باعتبار القيمة.

٣ - إن المقصود من الزكاة إغاثة الفقير وسد خلة المحتاج، وإقامة المصالح العامة للملة والأمة التي بها تعلو كلمة الله، وهذا يحصل بأداء القيمة كما يحصل بأداء الشاة، وربما يكون تحقيق ذلك بأداء القيمة أظهر وأيسر.

ومهما تتنوع الحاجات فالقيمة قادرة على دفعها.

٤ - ثم انه يجوز بالإجماع العدول عن العين إلى الجنس، بأن يخرج زكاة غنمها شاة من غير غنمها، وأن يخرج عشر أرضه حباً من غير زرعه، فجاز العدول أيضاً من جنس إلى جنس.

الراجح في هذا الموضوع (٢).

الواقع أن رأى الحنفية أليف بعصرنا وأهون على الناس، وأيسر في الحساب وخاصة إذا كانت هناك إدارة أو مؤسسة تتولى جمع الزكاة وتفريقها. فإن أخذ العين يؤدي إلى زيادة نفقات الجباية

(١) من سنن البيهقي ١١٢/٤ .

(٢) انظر فقه الزكاة للدكتور القرضاوى ٨٠٥/٢ .

بسبب ما يحتججه نقل الأشياء العينية من مواطنها إلى إدارة التحصيل، وحراستها والمحافظة عليها من التلف، وتهيئة طعامها وشرابها وحظائرها إذا كانت من الأنعام. من مؤنة وكلف كبيرة ما ينافي مبدأ الاقتصاد في الجباية.

وقد روى هذا الرأي عن عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري وإليه ذهب سفيان الثوري. وروى عن أحمد مثل قولهم في غير زكاة الفطر^(١).

قال النووي: وهو الظاهر من مذهب البخاري في صحيحه^(٢).

وقال ابن رشيد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية. مع كثرة مخالفته لهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل^(٣).

وذلك أن البخاري عقد باباً لأخذ العروض في الزكاة (وهو أخذ بالقيمة) مستدلاً بأثر معاذ الذي رواه عنه طاووس. حيث طلب أن يأخذ منهم الشياب في الصدقة مكان الذرة والشعير، فإن ذلك أهون عليهم وخير لأصحاب النبي بالمدينة^(٤).

كما استدل بأحاديث أخرى منها ماجاء في كتاب أبي بكر في صدقة الماشية إذا جاء فيه: «ومن بلغت صدقته بنت مخاض (وليست عنده) وعنده بنت لبون فإنها تقبل منه. ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين» وأخذ سن بدل سن. مع اعطاء قيمة الفرق دراهم أو شيئاً يدل على أن أخذ العين ليس مطلوباً بالذات، ولكن للتيسير على أرباب الأموال.

(١) المغني ٦٥/٢ .

(٢) المجموع ٤٢٩/٥ .

(٣) فتح الباري ٢٠٠/٣ .

(٤) نفس المرجع .

وإذا كان فى استطاعة الدولة أن تنشئ بنوكا زراعية تختص بجباية زكاة الزروع فى بلدانها و Zakat al-anعام أيضاً فهذا يكون من الفطنة والذكاء لأننا بالأخص فى بلدنا هذه نحتاج إلى تنمية الزراعة والثروة الحيوانية لمواكبة الغلاء فى احتياجاتنا اليومية من الطعام والشراب ولزيادة تعداد السكان المستمر فهذا من الأفضل، والله أعلم.

زكاة الفطر

أى الزكاة التي سببها الفطر من رمضان. وتسمى أيضا صدقة الفطر. ولنفظ (الصدقة) يطلق شرعا على الزكاة المفروضة جاء ذلك كثيرا في القرآن والسنة، وأيضا تأتي بمعنى الفطرة أى الخلقة من قوله تعالى «فطرة الله التي فطر الناس عليها» فهي من اضافة الشي إلى سببه والمعنى أنها وجبت على الخلقة تزكية للنفس وتنمية لعملها، أو بمعنى الفطر من الصوم، فهي من اضافة الشي إلى جزء سببه، وهذا هو الظاهر بدليل قوله في بعض طرق الحديث «زكاة الفطر من رمضان» وأصل الفطر الشق. فكان الصائم يشق صومه بالأكل. وكما تسمى زكاة الفطر وزكاة رمضان تسمى أيضا زكاة الصوم وصدقة الفطر اذهى عطية يقصد بها وجه الله تعالى وثوابه هذا عند علماء اللغة^(١).

وأما عند الفقهاء^(٢) فهي اسم للمال يعطى لمن يستحق الزكاة على وجه مخصوص يأتي بيانه، ويقال للمخرج فطرة، وهي لنفحة مولدة لا عربية ولا معربة، بل اصطلاحية للفقهاء فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلة والزكاة.

وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة - وهي السنة التي فرض فيها صيام رمضان - طهارة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، واغناء لهم عن ذل الحاجة، والسؤال في يوم العيد.

ودليل فرضيتها : ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان

(١) انظر المصباح المنير ٥٨/٢، نيل الاوطار للشوكاني ٢٠٢/٤

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٧٨/٢ .

صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغرى والكبير من المسلمين»^(١).

وقد أجمع أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض وبهذا قال مالك والشافعى وأحمد^(٢) والجمهور من العلماء.

وقالت الحنفية^(٣) : زكاة الفطر واجبة وليس بفرض، لأنها ثبتت بدليل ظنى وهذا جار على قاعدتهم فى الفرق بين الفرض والواجب^(٤)، فالفرض ما ثبت بدليل قطعى - وهو القرآن الكريم - والواجب ثابت بدليل ظنى وهى السنة .

وهذا بخلاف الفرض عند الأئمة الثلاثة، فإن يشمل القسمين : ما ثبت بدليل قطعى وظنى على السواء.

وبهذا نعلم أن الحنفية ليسوا مخالفين للمذاهب الثلاثة فى الحكم، وإنما هو اختلاف فى الاصطلاح.

وحكمـة مـشروعـيتها : ما جاء عن ابن عباس، قال : «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكـاة الفـطر طـهـرة للـصـائم من اللـغـرـ والـرـفـثـ، وـطـعـمة لـلـمـساـكـينـ»^(٥).

(١) صحيح البخارى ١٦١/٢ .

(٢) انظر الفواكه الدوائى ٤٠٢/١، وحاشية الباجورى ٢٨٩/١، المعنى

.٥٥/٢

(٣) انظر بداع الصنائع ٦٩/٢ .

(٤) ومن آثار هذه التفرقة : أن جاحد الفرض يكفر، أما جاحد الواجب فلا يكفر.

(٥) مسنـ ابنـ ماجـةـ ٢٨٧/١ .

على من تجب زكاة الفطر وعمن تجب؟

في حديث ابن عمر السابق: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر في رمضان .. على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين» (١).

وروى البخاري عنه قال: «فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير، على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين» (٢).

وهذه الأحاديث تدلنا على أن هذه الزكاة فريضة عامة على كل الرؤوس والأشخاص من المسلمين لافرق بين حر وعبد، ولا بين ذكر وأنثى ولا بين صغير وكبير (٣).

فمن تجب عليه الفطرة يلزمه اخراجها عن نفسه وعمن تلزم نفقتهم من المسلمين لحديث ابن عمر السابق.

هل تجب على الزوجة؟

قالت الحنفية (٤) والشافعية أنها تجب على الزوجة في نفسها، ويلزمها اخراجها من مالها، وهي تجب على المرأة سواء كان لها زوج أم لا. وبهذا قال الظاهري.

ويعتقد جمهور الفقهاء (٥) : أن الفطرة واجبة على الزوج، لأنها تابعة للنفقة.

واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة، مع أن نفقتها تلزم.

(١) البخاري ١٦١/٢ .

(٢) البخاري ١٦١/٢ .

(٣) نيل الأوطار ٢٠٢/٤ ط. الحلبي .

(٤) بداع الصنائع ٧٢/٢، انظر المحملي لابن حزم ١٢١/٦

(٥) انظر المغني ٦٩/٢، بداية المجتهد ٢٧٩/١، قليوبى وعيارة

هل تجب على الصغير ؟

ثبت وجوبها على الصغير من حديث ابن عمر السابق وهذا دليل اذا كان الصغير له مال، ويخرجها الولى منه كزكاة الأموال، فإن لم يكن له مال، فإن فطرته تجب على من تلزم نفقة وإلى هذا ذهب الجمهور (١).

وقال محمد بن الحسن : هي على الأب مطلقاً، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه (٢).

هل تجب عن الجنين ؟

فجمهور الفقهاء على أن زكاة الفطر لا تجب عن الجنين (٢).

وقد ذكر الشوكاني (٤) : أن ابن المنذر نقل الاجماع على أنها لا تجب عن الجنين وكان احمد يستحبه ولا يوجبه.

وقال ابن حزم (٥) : إذا أكمل الجنين في بطن أمه مائة وعشرين يوماً قبل انصدام الفجر من ليلة الفطر. ووجب أن تؤدي عنه صدقة الفطر. لما صح في الحديث أنه ينفع فيه الروح حينئذ.

واحتاج ابن حزم بأن الرسول صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير والجنين يقع عليه اسم «صغرى» فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه. وروى ابن حزم عن عثمان بن عفان: أنه كان يعطى صدقة الفطر عن الصغير والكبير والحمل.

(١) انظر المغني ٦٩/٢، بداية المجتهد ٢٧٩/١، قليوبى وعميرة .٢٤/٢

(٢) بداع الصنائع ٧٢/٢ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) نيل الاوطار ٢٠٣/٤ ط. الحلبي .

(٥) المحتوى ١٢٢/٦ .

هل يشترط لها ملك النصاب ؟

جمهور الفقهاء^(١) : لم يشترطوا لوجوبها الا الاسلام وأن يكون مقدار هذه الزكاة الواجبة فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقة يوم العيد وليلته فاضلا عن مسكنه وأثاثه وحوله الأصلية .

وذلك لحديث ابن عمر السابق (كل حر وعبد) فهذا يشمل الغنى والفقير الذي لا يملك نصابا .

قال الشوكاني^(٢) : وهذا هو الحق ، لأن التصور أطلقـت ولم تخص غنيا ولا فقيرا ، ولأجل الاجتـهاد في تعـيـن المـقدـار الذي يـعـتـبر أنـ يـكونـ مـخـرـجـ الفـطـرـةـ مـالـكـاـ لهـ ، لـأـسـيـماـ الـلـغـةـ التـيـ شـرـعـتـ لـهـ الفـطـرـةـ مـوـجـودـةـ فـيـ الغـنـىـ وـالـفـقـيرـ ، وـهـيـ اـتـتـهـرـةـ مـنـ اللـغـوـ وـالـرـفـثـ .

وـخـالـفـ اـبـوـ حـنـيفـةـ^(٣)ـ وـأـصـحـابـهـ وـقـالـواـ : لـاتـجـبـ إـلـاـ عـلـىـ مـنـ يـمـلـكـ نـصـابـ بـدـلـيـلـ حـدـيـثـ الـبـخـارـيـ (ـلـاـ صـدـقـةـ إـلـاـ عـنـ ظـهـرـ غـنـىـ)ـ وـالـغـنـىـ عـنـهـمـ مـلـكـ النـصـابـ .ـ وـالـفـقـيرـ لـاغـنـىـ لـهـ ،ـ فـلـاتـجـبـ عـلـىـهـ ،ـ لـأـنـهـ تـحـلـ لـهـ الصـدـقـةـ فـلـادـ تـجـبـ عـلـىـهـ ،ـ كـمـنـ لـاـ يـقـدـرـ عـلـىـهـ .ـ

وـقـدـ اـسـتـدـلـواـ بـالـقـيـاسـ عـلـىـ زـكـاـةـ الـمـالـ .ـ

وـأـجـابـ الجـمـهـورـ^(٤)ـ عـلـىـ الـعـنـفـيـةـ :ـ بـأـنـ الـحـدـيـثـ الـذـيـ ذـكـرـوـهـ لـاـ يـفـيـدـ الـمـطـلـوبـ ،ـ فـقـدـ روـاهـ اـبـوـ دـاـوـدـ بـلـفـظـ :ـ «ـ خـيـرـ الصـدـقـةـ مـاـ كـانـ عـنـ ظـهـرـ غـنـىـ»ـ^(٥)ـ .ـ

وـهـوـ مـعـارـضـ أـيـضاـ بـحـدـيـثـ اـبـيـ هـرـيـةـ روـاهـ الـحـاـكـمـ مـرـفـوـعـاـ ،ـ «ـ أـفـضـلـ الصـدـقـةـ عـلـىـ ذـيـ الرـحـمـ الـكـاشـحـ»ـ^(٦)ـ .ـ وـبـحـدـيـثـ اـبـيـ هـرـيـةـ روـاهـ

(١) انظر المغني ٧٢/٢، بداية المجتهد ١/٢٧٩، قليوبى وعميره ٢٤/٢.

(٢) نيل الاوطار ٢٠٨/٤ .

(٣) بدائع الصنائع ٧٤/٢، والحديث رواه البخارى ١٢٩/٢ مل. الشعب.

(٤) انظر نيل الاوطار ٢٠٨/٤ .

(٥) سنت ابى داود ٢٧٧/٢ مل. دار الفكر.

(٦) المستدرك للحاكم ١/١٠٦، صحيح على شرط مسلم.

الحاكم أيضاً وصححه على شرط مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سبق درهم مائة ألف درهم ! فقل رجل: وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال: رجل له مال كثير، أخذ من عرض ماله مائة ألف درهم فتصدق بها. ورجل ليس له الا درهماً فأخذ أحدهما فتصدق به، فهذا تصدق بمنصف ماله»^(١).

وبهذا نجد أن رأي الجمهور هو الراجح بعد الاجابة الموجزة.
وأما استدلالهم بالقياس^(٢) على زكاة المال فغير صحيح لأنَّه قياس مع الفارق، إذ وجوب الفطرة متعلق بالأبدان، ووجوب الزكاة الأخرى متعلق بالأموال، فافتقرَا.

وأما قولهم : الغنى ملك النصاب، والفقير لاغنى له، فلا تجب عليه فقد رد عليهم أيضاً بعموم الأحاديث الصحيحة المروية في ايجاب الزكاة (الفطر) على كل مسلم بما في ذلك الغنى والفقير، وبما صرَّح به أبو هريرة في حديثه (غنى أو فقير) وما رواه أبو داود^(٣) عن ثعلبة بن أبي الصغير عن أبيه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أدوا صدقة الفطر صاعاً من قمح - أو قال بر - عن كل إنسان صغير أو كبير، حر أو ملوك، غنى أو فقير، ذكر أو أنثى، أما غنيكم فيزيكه الله وأما فقيركم فييرد الله عليه أكثر مما أعطي).

وقال ابن قدامة^(٤): ولأن هذه الصدقة حق مال لا يزيد بزيادة المال: فلا يعتبر وجوب النصاب فيها كالكفارة، ولا يمنع أن يؤخذ

(١) المستدرك للحاكم ٤١٦/١ صحيح على شرط مسلم.

(٢) نيل الأوطار ٢٠٨/٤ .

(٣) سنن أبي داود ٣٦٥/٢ ط. دار الفكر.

(٤) المفتى ٧٤/٢ .

منه ويعطى، كمن وجب عليه العشر في زرعه وهو بعد محتاج إلى ما يكفيه وعياله.

و الحديث ١ «لاصدقة الا عن ظهر غنى» محمول على صدقة المال وهذه خاصة عن البدن والنفس.

مقدار الواجب ومم يكون؟

جمهور الفقهاء^(١) على أن الواجب في زكاة الفطر من رمضان ساعاً من تمر أو ساعاً من شعير.. الحديث.

وحجتهم في ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا نعطيها في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ساعاً من طعام أو ساعاً من تمر أو ساعاً من شعير أو ساعاً من زبيب^(٢).

قال النووي: والدلالة فيه من وجهين:
أحدهما: أن الطعام في عرف أهل الحجاز اسم للخطة خاصة، لاسيما وقد قرنه بباقي المذكورات.

وثانيهما: أنه ذكر أشياء قيمتها مختلفة، وأوجب في كل نوع منها ساعاً فدل على أن المعتبر صاع ولا نظر إلى قيمته^(٣).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجزئ نصف صاع من قمح، واختلف عنه في الزبيب.

واستدلوا: أولاً: ما أخرجه أبو داود^(٤) من قول ابن عمر: كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

(١) بداية المجتهد ٢٨١/١، المعني ٦٤/٢.

(٢) صحيح البخاري ١٦١/٢ ط. الشعب.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٦٠/٧

(٤) سنن أبي داود ٢٦٤/٢ ط. دار الفكر بيروت.

صاعا من شعير أو تمر أو سلت أو زبيب، فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء.

ثانياً : ما أخرجه الحاكم^(١) عن ابن عباس مرفوعاً : «صدقه الفطر مدان من القمح» والمدان نصف صاع كما علمنا.

ثالثاً : ما أخرجه أبو داود^(٢) عن الحسن مرسلاً بلفظ : (فرض رسول الله هذه الصدقة صاعاً من تمر أو من شعير، أو نصف صاع من قمح).

رابعاً : يقول الشوكاني^(٣) على التسليم بدخول البر تحت لفظ الطعام الذي صحت به الروايات.

خامساً : ما صح عن عدد كبير من الصحابة أنهم رأوا إخراج نصف صاع من القمح، فقد أخرج سفيان الثورى معه عن على موقوفاً بلفظ : «نصف صاع من بر». ويروى ذلك عن الخلفاء الأربع وغيرهم^(٤).

والراجح في هذا الموضوع : أن الذي يبدو لنا من خالل الروايات التي استدل بها الجمھور وأبو حنيفة وأصحابه أن القمح لم يكن من أطعمة العرب الشائعة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفرض النبي صلى الله عليه وسلم صاعاً منه، كما فرض في غيره من الشعير والتمر والزبيب والأقط، ويؤكّد ذلك ما رواه الشيخان^(٥) عن عبد الله بن عمر قال : «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير قال :

(١) المستدرک للحاکم . ٤١١/١ .

(٢) سنن أبي داود ٢٦٥/٢ ط. دار الفكر .

(٤،٢) نيل الأوطار ٤/٢٠٥ .

(٥) صحيح البخاري ١٦٢/٢، صحيح مسلم بشرح النووي . ٦٠٧ .

فجعل الناس عدله مدين من حنطة وفي رواية أخرى فعدل الناس به نصف صاع منه بـ».

قال ابن القيم^(١): والمعروف أن عمر بن الخطاب جعل نصف صاع من بر مكان صاع من هذه الأشياء. ذكره أبو داود وفي الصحيحين، أن معاوية هو الذي قوم ذلك. وفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار مرسلة مسندة يقوى بعضها بعضاً. وذكر ابن القيم حديث الحسن البصري قال: خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة فقال: أخرجوا صدقة صومكم، فكان الناس لم يعلموا! فقال: من ه هنا من أهل المدينة؟ قوموا إلى أخوانكم فلعلوهم، فإنهم لا يعلمون. فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر، أو شعير، أو نصف صاع من قمح، على كل حر أو مملوك ذكر أو أنثى، صغير أو كبير.. فلما قدم على ورأي رخص السعر، قال: «قد أوسع الله عليكم، فلو جعلتموه صاعاً من كل شيء؟» رواه أبو داود^(٢) - هذا لفظه. والنمساني^(٢) عنده: فقال على : «أما إذا أوسع الله عليكم فألوسعوا، اجعلوه صاعاً من بر وغيره».

قال ابن القيم : وكان شيخنا - يعني ابن تيمية - يقوى هذا المذهب ويقول: هو قياس قول احمد في الكفارات : أن الواجب فيها من البر نصف الواحد من غيره.

(١) زاد المعاد ١٥٥/١ ط. أولى. وابن القيم : هو العلامة محمد بن أبي بكر بن ابيه سعد بن جرير.. المعروف بابن القيم الجوزييه الحنبلي ولد سنة ٦٩١ وتوفي سنة ٧٥١، له من التصانيف اجتماع الجيوش الاسلامية على غزو الفرقه الجهمية، اعلام الموقعين، اغاثة اللھفان في مصادن الشیطان، امثال القرآن وغيرها كثیر (انظر هدیۃ العارفین ١٥٨/٦).

(۲) سنن ابی داود ۲/۳۶۵

(٢) سنن النسائي ٥٢/٥ ط. دار القلم.

والذى نخرج به من هنا الخلاف أن الأحوط اخراج الصاع ومن
أوسع من المسلمين أوسع الله عليه أما إذا كان الحال بضيق ذات اليد
فليخرج نصف الصاع والله أعلم.

هل يجوز اخراج القيمة فى زكاة الفطر؟

لم يجز جمهور الفقهاء^(١) اخراج القيمة من زكاة الفطر وفي
سائر الزكوات.

وقال أبو حنيفة^(٢) وأصحابه والثورى: يجوز اخراج القيمة.
وقد روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري.

روى ابن أبي شيبة^(٢) عن عوف قال: سمعت كتاب عمر بن
عبد العزيز يقرأ إلى عدى بالبصرة (وعدى هو الوالي): يؤخذ من
أهل الديوان من أعطياتهم من كل انسان نصف درهم.

وعن أبي إسحاق قال : أدركتهم وهم يؤدون في صدقة رمضان
الدرهم بقيمة الطعام.

وعن عطاء : أنه كان يعطى في صدقة الفطر ورقاً (درهماً
فضة).

الرأي الراجح في هذا الموضوع: أن الرسول صلى الله عليه
 وسلم أنها فرض زكاة الفطر من الأطعمة لسبعين: الأول: لندرة
 النقود عند العرب في ذلك الحين، فكان إعطاء الطعام أيسر على
 الناس.

(١) المغني ٦٥/٢ .

(٢) بداع الصنائع ج ٢/٧٣ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤/٣٧، ٣٨ .

الثاني : أن قيمة النقود تختلف وتتغير قوتها الشرائية من عصر إلى عصر، بخلاف الصاع فإنه يشبع حاجة بشرية محددة. هذا من وجه.

ومن وجه آخر: فدفع زكاة الفطر تختلف من بدو إلى حضر فحسب المكان والأهل فإن كانوا الأهل في حاجة إلى الطعام فلتدفع أصولاً من الأطعمة، وإن كانوا من أهل الحضر وفي حاجة إلى النقود فالأفضل المصلحة التي ينتفعون بها وهي دفع قيمة الطعام. والله أعلم.

متى تجب زكاة الفطر؟

اتفق المسلمون على أن زكاة الفطر تجب بالفطر من رمضان وذلك لحديث ابن عمر المتقدم (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان).

واختلفوا في تحديد وقت الوجوب: فجمهور الفقهاء تجب بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان، لأنها وجبت طهراً للصائم، والصوم ينتهي بالغروب فتجب به الزكاة.

وقال أبو حنيفة^(١) وأصحابه وأحدى روايات مالك : تجب بطلوع الفجر من يوم العيد، لأنها قربة تتعلق بيوم العيد، فلم يتقدم وجوبها يوم العيد، كالأضحية يوم الأضحى.

وثمرة الخلاف^(٢) تظاهر في المولود الذي يولد بعد مغيب الشمس وقبل فجر العيد: هل تجب عليه أم لا تجب وكذلك المكلف الذي يموت في هذا الوقت.

(١) بدائع الصنائع ٧٤/٢.

(٢) انظر المعني ٨٧/٢، ٢٨٢/١، بداية المجتهد

ومتى يخرجها ؟

روى الشیخان^(١) عن ابن عمر: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» ي يريد صلاة العيد.

وقد أخرج الشیخان^(٢) عن أبي سعيد: «كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر، ساعا من طعام...» وظاهره صحة الارχاج في اليوم كله.

ويرى جمهور الفقهاء أن تأخيرها عن صلاة العيد مكرر، لأن المقصود الأول منها إغفاء الفقير عن السؤال والطلب في هذا اليوم، فمتى أخرها، فات جزء من اليوم دون أن يتحقق هذا الاغفاء^(٣).

وفي نيل الأوطار^(٤): قال ابن عيينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال: يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاتة، فإن الله تعالى يقول «قد أفلح من تزكي وذكر اسم ربه فضلي»^(٥). ولابن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عن هذه الآية فقال: «نزلت في زكاة الفطر» وحمل الشافعى^(٦) التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصدق اليوم على جميع النهار وكذلك الحنفية كما جاء في البدائع^(٧) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم «اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم» فإذا أخرج قبل الخروج إلى المصلى

(١) صحيح البخاري ١٦٢/٢، المفهم شرح صحيح مسلم ١٦٦٨/٤.

(٢) صحيح البخاري ١٦٢/٢ ط. الشعب.

(٣) المغني ٦٨/٢، بداع الصنائع ٧٤/٢.

(٤) نيل الأوطار ٢٠٦/٤ ط. الحلبي.

(٥) الأعلى : ١٥٠١٤.

(٦) قليوبى وعميرة ٢٢/٢.

(٧) بداع الصنائع ٧٤/٢.

استغنى المسكين عن السؤال في يومه ذلك فيصلى فارغ القلب مطمئن
نفس.

فالأفضل أنها تدفع للفقير قبل الخروج للصلاة دفعاً للشبهة بين
الكرامة والتحريم والله أعلم.

ما حكم تقديمها وتعجيلها؟

لم يخالف في تعجيل صدقة الفطر إلا ابن حزم فهو لم يسامح
في أدانها قبل طلوع فجر يوم الفطر بيوم ولا أقل. وقال: لا يجوز
تقديمها قبل وقتها أصلاً^(١).

أما جمهور الفقهاء فقد أجازوا تقديمها لما رواه البخاري عن
ابن عمر قال: «كانوا يعطونها قبل الفطر بيوم أو يومين»^(٢).
والضمير في (كانوا) يرجع إلى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم،
وهم الذين يقتدى بهم. وإلى هنا ذهب الإمام أحمد ابن حنبل^(٣)
وقال: لا يجوز أكثر من ذلك، يعني يوماً أو يومين.

وهو قول المالكية^(٤) أيضاً. وأجاز بعضهم التقديم إلى ثلاثة
أيام.

وقال الشافعى^(٥): يجوز من أول شهر رمضان، لأن سبب
الصدقة الصوم والفطر عنه، فإذا وجد أحد السببين جاز تعجيلها
كزكاة المال بعد ملك النصاب.

(١) المحلى ١٤٢/٦ .

(٢) صحيح البخاري ١٦٢/٢ .

(٣) المغني ٦٨/٢ .

(٤) حاشية الدسوقي ٥٠٨/١ .

(٥) نيل الأوطار ٢٠٢/٢ .

وقال أبو حنيفة^(١) : يجوز تعجيلها من أول يوم الحول ، لأنها زكاة ، فأشبهت زكاة المال .

ونجد أن قول مالك وأحمد هو أقرب إلى تحقيق المقصد منها ، وهو أغناهم في يوم العيد بالذات ، أما إذا كانت هناك مؤسسة أو جمعية إسلامية تقوم بجبايتها فيجوز بالخارجها من بعد نصف الشهر وذلك قائم بالفعل في بعض المؤسسات الدينية .

هل يجوز صرفها لفقراء أهل الذمة ؟

اختلف الفقهاء في جواز صرف زكاة الفطر لفقراء أهل الذمة : فجمهور الفقهاء^(٢) على أنها لا تجوز لهم .

وقال أبو حنيفة و محمد^(٣) : تجوز لهم .
وبسبب اختلافهم : هل سبب جوازها هو الفقر فقط ، أو الفقر والاسلام معاً ؟ فمن قال الفقر والإسلام لم يجزها للذميين ، ومن قال الفقر فقط أجازها لهم .

واشترط قوم في أهل الذمة الذين تجوز لهم أن يكونوا رهبان ، وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي ميسرة : أنه كان يعطى الرهبان صدقة الفطر^(٤) .

وجمهور الفقهاء^(٥) على أن زكاة الأموال لا تتجاوز لأهل الذمة لقوله صلى الله عليه وسلم : « صدقة تؤخذ من أغنيائهم و تؤود فقرائهم » .

(١) بداع الصنائع ٧٤/٢ .

(٢) انظر بداية المجتهد لابن رشد ٢٨٢/١ ، المغني ٧٨/٢ .

(٣) بداع الصنائع ٧٤/٢ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٣٩/٤ .

(٥) انظر المغني ٧٨/٢ ، بداية المجتهد ١٢٨٢/١ .

وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل، ومرة الهمذاني:
أنهم كانوا يعطون منها الرهبان^(١).

نجد هنا لفتة إنسانية كريمة تنبئ عن روح الإسلام السمح الذي لا ينهى عن البر بمخالفته الدين لم يقاتلوا أهله ويعادونهم، فلا غزو أن تشمل مسيرة العيد كل من يعيش في كنف المسلمين، ولو كانوا من الكفار في نظره على أن هذا إنما يكون بعد أن يستغنى فقراء المسلمين أولاً^(٢).

ومن ناحية أخرى أثنا في هذه الأيام وفي هذا العالم الفسيح فهناك من الجاليات الإسلامية التي تماد أركان المعمورة في دول الغرب وغيرها. فلا حرج على المسلم الذي يريد إخراجها ولم يوجد أحداً من فقراء المسلمين أن يدفعها لفقراء أهل الذمة. عسى أن يتعمق الإسلام والخير في نفس الذمي ويجد من نفحات الإيمان ويدخل في دين الله. والله أعلم.

(١) انظر المعنى ٧٨/٢ ، بداية المجتهد ٢٨٢/١.

(٢) انظر فقه الزكاة للقرضاوى ٩٥٧/٢ مؤسسة الرسالة.

الفاتمة

ان الإسلام يمتاز على جميع الأديان والشراط بفرض الزكاة فيه التي هي الضمان الاجتماعي الذي نظمه وشرعه، ولو أقام المسلمون هنا بعد أن وسع الله عليهم وكثراً أرزاقهم لما وجد فيهم فقير ولا ذو غرم.

والواجب علينا نحن دعاة الإصلاح القيام بدور فعال في هذا الشأن، حيث تقوم بالدعوة إلى إنشاء بنوك خاصة إسلامية لجباية الزكاة ومحاولة تشغيل هذا المال بما ينفع الأمة ويصلح ويرفع من شأنها بما يساعد الشباب على ايجاد فرص للعمل وتحصينه بالزواج بدلاً من الفحش الذي تفشى في هذا المجتمع الأصيل وانتشرت الخبائث واللقطاء. ومن ناحية أخرى لصرف أموال للقراء والمساكين، ولا يمنع من سد الغرم لاصحاب الديون من سهم (الغارمين) وهناك أيضاً يصرف سهم (المؤلفة قلوبهم) لتحرير الشعوب المستعمرة من الاستعباد. وسهم (في سبيل الله) يصرف لنشر الدعوة في أركان المعمورة حيث يعود الإسلام إلى دياره في جنوب روسيا وفي أفريقيا، ويصرف سهم (ابن السبيل) ان احتياج الأمر لطلاب العلم في المشرق والمغرب.

هكذا نجد أن الإسلام هو دين العدالة والتكافف فهو دين ودولة عقيدة ونظام. علم وعمل، دنيا وأخرى، حقوق وواجبات.

هداه الله إلى سواء السبيل، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. مريم أحمد الداغستاني

الفهرس

أولاً : الأعلام

ثانياً : أهم مراجع البحث

ثالثاً : الموضوعات

فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحة
الزيلعى	١٣
البيجورى	١٤
الإمام الشافعى	٢٢
أبو عبيد	٧٩
ابن قدامة	٨١
النورى	٩٠
ابن تيمية	١٠٦
الإمام أبو يوسف	١١٠
محمد بن الحسن الشيبانى	١١٠
ابن القيم الجوزية	١٤٨

أهم مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - المعجم المفرس للفاظ القرآن الكريم
- ٣ - الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ط. دار الكتب
- ٤ - التفسير الكبير - مفاتيح الغيب - للإمام فخر الدين الرازى ط. دار الغد
- ٥ - الانتصاف من الكشاف
- ٦ - تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا
- ٧ - تنوير الحوالك شرح موطاً مالك
- ٨ - المفهم شرح صحيح مسلم للقرطبي مخطوط ينشر لأول مرة
- ٩ - سنن أبي داود للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني
- ١٠ - سنن ابن ماجة لابن ماجة التزوين
- ١١ - سنن الترمذى
- ١٢ - سنن النسائي
- ١٣ - معالم السنن للخطابي
- ١٤ - المستدرك على الصحيحين للحاكم
- ١٥ - السنن الكبرى للبيهقي
- ١٦ - الأموال لأبي عبيد القاسم ابن سالم
- ١٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري
- ١٨ - صحيح البخاري ط. دار الشعب
- ١٩ - نيل الأوطار - للإمام الشوكاني
- ٢٠ - البسط في الفقه الحنفي للسرخسي
- ٢١ - بدائع الصنائع وترتيب الشرائع للكاساني
- ٢٢ - فتح القدير لابن الهمام
- ٢٣ - رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين

٢٤ - بداية المجتهد ونهاية المقتضى لابن رشد الحفيد
٢٥ - حاشية الدسوقي للعلامة محمد بن عرفه الدسوقي
٢٦ - الفواكه الدوائية للأذهرى
٢٧ - الام للإمام محمد بن ادريس الشافعى
٢٨ - المجموع شرح المذهب للنورى
٢٩ - حاشية الباجورى على شرح ابن قاسم الغزى
٣٠ - حاشيتنا قليوبى وعميره
٣١ - روضة الطالبين للدامن النورى
٣٢ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين الرملى
٣٣ - المغنى لابن قدامة المقدسى
٣٤ - فتاوى ابن تيمية
٣٥ - الانصاف فى الراجح من الخلاف
٣٦ - المحلى لابن حزم الاندلسى
٣٧ - زاد المعاد إلى هدى خير العباد لابن القيم
٣٨ - أغاثة الهاean من مصايد الشيطان
٣٩ - الاعلام للزرکلى
٤٠ - لسان العرب لابن منظور
٤١ - المصباح المنير - للعلامة المقرى الفيومى
٤٢ - الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد)
٤٣ - فقه الزكاة دراسة مقارنة في ضوء القرآن والسنة للدكتور يوسف القرضاوى
٤٤ - المفصل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد الخضراوى
٤٥ - محاضرات في الفقه المقارنة للدكتور محمد محمد جبر نصار
٤٦ - محاضرات في تفسير آيات الأحكام - كلية الشريعة -
٤٧ - ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	اسم الموضوع
٦ - ٥	المقدمة
١٠ - ٧	تهييد
١٢ - ١١	الفصل الأول
١٥ - ١٣	معنى الزكاة
١٧ - ١٦	حكمة تشريع الزكاة
٢٦ - ١٨	شروط وجوب الزكاة
	الأموال التي تجب فيها الزكاة
٣٣ - ٢٧	أولاً : الأثمان - زكاة الذهب والفضة
٤٧ - ٣٣	ثانياً : زكاة الأنعام
٤٩ - ٤٨	ثالثاً : زكاة العروض (التجارة)
٦٢ - ٥٠	رابعاً : زكاة الزروع والثمار
٦٦ - ٦٣	خامساً : زكاة المعدن والركاز والكنز
	الفصل الثاني
٦٩ - ٦٨	مصارف الزكاة
٨٠ - ٦٩	أولاً : الفقراء والمساكين
٨٥ - ٨١	ثانياً : العاملون عليها
٩٢ - ٨٦	ثالثاً : المؤلفة قلوبهم
٩٩ - ٩٣	رابعاً : في الرقاب
١٠٨ - ١٠٠	خامساً : الغارمون
١١٦ - ١٠٩	سادساً : في سبيل الله
١٢٣ - ١١٧	سابعاً : ابن السبيل

١٢٧-١٢٤	توزيع الزكاة على المستحقين
١٣١-١٢٨	ما الحكم إذا أخطأ المزكي مصرف الزكاة
١٣٤-١٣١	طريقة أداء الزكاة
١٣٩-١٣٤	هل يجوز دفع القيمة في الزكاة
١٥٤-١٤٠	زكاة الفطر
١٠٥	الخاتمة
١٦٣-١٥٧	الفهارس

رقم الإيداع ٩٢/١٠١٦٢
I.S.B.N. 977-00-4458-X

المطبعة الإسلامية الحديثة
٤٢(ا) ش دار السعادة حلمية الزيتون
القاهرة ت ٢٤٠٨٥٥٨